مركز البحوث والاستشارات
المكتبة

دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال

المجلد الثالث
العدد الاول
ربيع ١٩٦٧

مكتبة مركز البحوث

مجلة علمية ليبية
يصدرها مركز الأبحاث الأقتصادية وإدارة الاعمال
بكلية التجارة والأقتصاد ، الجامعة الليبية بنغازى

المطبعة الاهلية ـ بنغازى

فهـــرست

مقـالات

صفحة

التضخم النقدي فى النظريـة الاقتصاديـة الحديثـة ١
الدكتور هاشم حيدر

الاهميـة الاقتصاديـة لبترول الشرق الاوسط ٣٧
الدكتور محمد رؤوف مصطفى

تعليقـات ومراسـلات

طريق النهضـة الليبيـة ٦١
السيد الاستاذ حسين مـازق

منزلقات التنميـة الاقتصاديـة وامكانيـة تجنبها ٦٧
الاستاذ مـارتن برونفينبرينر

فى طريقنـا الى عـام ١٩٧٧ . . . . . ٨١
الدكتور على رفاعـه الانصاري

ملخصـات

ميـزانيـة الاتحـاد السوفيتي ٩١
الاستاذ مصباح العـربي

الاوجـه القانـونيـة لممارسـة الاعمال فى ليبيا ٩٥
رالف جولبرت

الاحوال الاجتماعية والاقتصادية فى قرية بوترابـة ١٠٣
هـانز مليتشك

التضخم النقدى
في النظرية الاقتصـــادية الحديثة

* للدكتور هاشم حيدر

مقدمـــة

لو عدنا الى تاريخ العلوم ، حقيقية كانت أو انسانية ، لرأينا ان تطور كل منها ونموه السريع او البطىء مرتبطان بصورة عضوية بالمشاكل المادية التى تطرح امامه على بساط الحياة الواقعية متطلبة الحل ، فالعلم الذي لا تعترض سبيله مشاكـل واقعية يكون نموه بطيئا متثاقلا • وعلى العكس ، العلم الذى يواجه دوما وابـدا مثل هذه المشاكل يكون سيره سريعا ثابتا • ان علم الاقتصاد ، بالرغم من حداثـة سنة ، نسبة الى العلوم الاخرى ، قطع فى فترة قرنين تقريبا شوطا تقدميا لا بأس به وذلك بفضل المشاكل المادية المتتالية التي اعترضت سبيله •

علم الاقتصاد ، كما يعلم كل منا ، هو توءم للثورة الصناعية • هذه الثورة التى طرحت ــ أمام كثير من العلوم وبخاصة علم الاقتصاد ، الى جانب محاسنها ــ العديد من المشاكل الشائكة ، على رأسها مشكلة اليد العاملة ووضعها البائس فى البلدان التى نشأت فيها وفيما بعد مشكلة زيادة الانتاج والازمات الاقتصـادية المتولدة منها • وفى اثناء الحرب العالمية الاولى ، وفى السنوات التي أعقبتها مباشرة ، تنازع علم الاقتصاد والمشاكل النقدية لا سيما مشكلة التضخم النقدى • وعندمـا نصل الى الحرب العالمية الثانية ، نرى هذا العلم لا يزال يجابه المشكلة نفسهـا ، مفتشا عن الحل دون جدوى ، والآن ، ومنذ فجر السنوات الخمسين ، ينصب جهد الاقتصاديين فى بلدان العالم كافة على مشكلة البلدان المسبوقة اقتصاديا وضرورة انمائها بيد ان هذه المشكلة الاخيرة لم تطمس مشكلة التضخم ، بل على العكس لقد التصقت بها • يعود السبب الى ان التضخم النقدى ، يعتبر عن حق فى رأى أكثر الاقتصاديين ، ظل التنمية الاقتصادية• والمشكلة التى لا يزال مستعصيا على

---

* الدكتور هاشم حيدر ، أستاذ مساعد فى العلوم الاقتصادية وحاصل على دكتوراه الدولة من جامعـة باريس ١٩٦٠ .

علم الاقتصاد حلها هى : هل من الممكن تحقيق النمو الاقتصادى دون تآكل قيمة الوحدة النقدية ؟

اذن مشكلة التضخم النقدى ، التى سيطرت فى السابق ، لا تزال الى الآن تمثل مكانة مرموقة فى الادب الاقتصادى • لا يعود السبب فى هذا الى مشاكل التنمية الاقتصادية فقط ، وانما الى ان التضخم أصبح يعتبر ، فى النظرية الاقتصادية الحديثة ، مرضا عضالا مصابة به اقتصاديات العالم كافة ، وان اختلفت شدته من بلد الى آخر • فالبلدان الرأسمالية المتقدمة مصابة الآن بهذا المرض • وكذلك البلدان المسبوقة اقتصاديا بسبب بنيانها المفكك والسياسات الانمائية التى تطبقها تقاسى منه الامرين • وحتى البلدان الاشتراكية ذات الاقتصاد المتناسق المسير مركزيا لا تزال تعرف مرض التضخم ، وان كان يرتدى ثوبا آخر • فصفوف المستهلكين المتراصة التى تقف فى الاتحاد السوفياتى وفى البلدان الاشتراكية المجاورة والبعيدة ، ساعات طوالا ، منتظرة أمام أبواب المتاجر والحوانيت ، ما هى فى الحقيقة الا ظاهرة من ظواهر التضخم الرئيسية •

لهذه الاسباب مجتمعة رأينا من النافع ان نخص مشكلة التضخم النقدى بهذه المقالة المتواضعة • مشيرين الى ان التحليل سيقصر عمدا على الخطوط العريضة البارزة دون التعرض للجزئيات ، وذلك لضيق المجال •

سنتعرض اولا الى بعض التعاريف التى وضعت من أجل تحديد مفهوم التضخم • ننتقل بعد ذلك الى دراسة أسباب التضخم العامة • يتبع هذه النقطة تحليل لاشكال التضخم ، نولى بعدها عناية خاصة لظاهرة حدة أو سرعة التضخم لان خطورة هذه المشكلة متعلقة مباشرة بهذه الظاهرة • هذه هى النقاط التي سيقصر البحث عليها ، مع العلم انه توجد نقاط أخرى هامة تركناها جانبا مثل آثار التضخم وسياسة مكافحته •

(١) حول تعريف التضخم النقدى

بمجرد ما نفكر بتحديد مفهوم التضخم ، أي بوضع تعريف له ، نرى انفسنا منقادين ، بصورة مباشرة لذكر العبارة البليغة العميقة التي وردت فى كتاب الاديب

الفيلسوف الفرنسى « بول فاليرى P. Valery » حيث يـذكر الـكاتب مـا معناه : « تكون كلمة ما ، عندما نسمعها او نستعملها فى الكلام الشائع او عندمـا تكون منقولة فى تيار جملة عادية ، فى منتهى الوضوح والبساطة ، لا يولد فهمهـا أية صعوبة . ولكنها تصبح ، بصورة سحرية ، فى غاية التعقيد تعبث بمجهـودات التحديد والتعريف ، عندما نسحبها من التداول العادي لندرسها على حده قصـد اعطائها مدلولا علميا دقيقا » . تنطبق عبارة الفيلسوف الفرنسى هذه ، كل الانطباق، على كلمة التضخم . هذه الكلمة التى ترددها الالسن ، بكل براءة وثقة ، آلاف المرات فى المحادثات العادية كل يوم ، والتى تخيل الينا فى غاية الوضوح والبساطـة لا تحتاج الى أي شرح أو تفسير . ولكن لو سحبناها الآن من التداول العـادي ووضعناها تحت المنظار العلمى ، لتحديد صفاتها وخصائصها ، تعترضنا عندئـذ صعوبات جمة تحول دون ذلك . يعود السبب الى ان هذه الكلمة ، على الصعيـد العلمي الصحيح ، ليست من البساطة والوضوح فى مكان ، كما هو شأنها ، على الصعيد العادى . الدليل على ذلك ، هو ان علم الاقتصاد الى الآن لم يتوصل الى تحديد هذا المفهوم والقاء النور على صفاته كافة . تظهر لنا هذه الناحية من تعـدد التعريفات التي وضعت حول هذا المفهوم ، والتي لم يتوصل واحد منها الى حصره وتحديده . يبدو لنا هذا القصور فى علم الاقتصاد شيئا طبيعيا . لانه بالفعل ، من الصعب المستحيل حصر مفهوم مثل مفهوم التضخم النقدى المركب والمثقل بالمعـانى ضمن اطار عبارة مقتضبة . لهذا لن نلح كثيرا على هذه الناحية ، مكتفين بسرد بعض التعاريف على سبيل المثال فقط .

ا ـــ التضخم النقدي هو : «كمية هائلة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع» يعطينا هذا التعريف صورة صحفية جميلة عن التضخم ، ولكن مع الاسف، لا يحتوى على أى شيء من التحليل العلمى .

ب ـــ التضخم النقدى هو : « زيادة فى كمية النقود عن كمية السلع ، تحدث هذه الزيادة فى الزمن القصير ، ارتفاعا شديدا فى الاسعار[1]» . وان كان هـذا

(١) راجع دكتور فؤاد مرسى (النقود والبنوك) .

التعريف يكتسى بالصبغة العلمية ، ولكنه يحتوى على نواقص واخطاء عديدة، تظهر فيما بعد التعريفات التالية •

جـ ــ التضخم النقدى هو : « اختلال بين العرض الكلى والطلب الكلى يؤدى الى ارتفاع عام فى الاسعار» • يصح فى هذا التعريف القول الذي ذكرناه بصدد التعريف الثانى •

د ــ يعرف الاقتصادي الفرنسي «لوبورقا[1]» التضخم النقدي كما يلي : «التضخم هو حركة تكاثفية فى ارتفاع الاسعار ، تصدر ، خلال فترة زمنية ما ، عن الصراع النقدي الذي تشنه الوحدات الاقتصادية قصد زيادة دخلها أو رأسمالها الحقيقي ، فى الوقت الذي تكون فيه الكمية الكلية للأموال الجاهزة فى الاقتصاد غير كافية لتشبع فى الوقت نفسه هذه المطالب» • يمتاز هذا التعريف حتما من التعريفات السابقة لاسباب عديدة منها : انه وضع النقطة على أهمية العنصر السيكولوجى فى سير الحركة التضخمية • حيث ان الكاتب ، كما يظهر فى التعريف ، يعزى سبب التضخم الى السلوك السيكولوجى لمختلف الوحدات الاقتصادية • أى ان حركة ارتفاع الاسعار التكاثفية ، تتولد من الصراع الذى تشنه هذه الوحدات ــ نقابات عمال أو أرباب مشاريع ــ من أجل زيادة دخلها الحقيقى فى الوقت الذى نلاحظ فيه عدم كفاية العرض الكلى لاشباع هذه المطالب •

هـ ــ أما التعريف الخامس والاخير فهو لاستاذ علم الاقتصاد فى جامعة باريس «جام James [2]» • يعتبر هذا التعريف ، أقرب الى الواقع من التعريفات السابقة ، لانه يحتوى على عدة ميزات رئيسية كما سنرى • يقول الاستاذ الفرنسى التضخم هو : « زيادة فى تيار طلب الاموال الاقتصادية عن امكانات عرضها • تولد هذه الزيادة ، فى جسم الاقتصاد ، حركة ارتفاعية فى الاسعار، تستمر عبر الزمن مغذية نفسها بنفسها • كما تؤدي أيضا الى استنزاف تدريجي للارصدة النقدية من القطع الاجنبي» • بالرغم من أن هذا التعريف

(١) Le Bourva,

(٢) E. James : problémes monétaires d'aujourd'hui.

قد أهمل بعض النواحى الرئيسية ، مثل سبب أو اسباب التضخم ، لانه لم يبين لنا كيف يمكن ان يزداد تيار الطلب ، ولكنه فى المقابل يحتوى على عدة نقاط ايجابية .

استعمل الكاتب عبارتى (تيار الطلب) و (امكانات العرض) . يعود السبب فى ذلك الى انه يريد حتما ان يضفى صفة الديناميكية والاستمرار ، عبر الزمن على التضخم النقدى ، كذلك فان استعمال عبارة « زيادة فى تيار الطلب » وليس العبارة التى كانت تستعمل فى كثير من التعريفات السابقة « زيادة فى كمية الكتلة النقدية » له أهميته العلمية أيضا . لان ، تحديد كمية الكتلة النقدية أمر صعب فى كثير من الاحيان . هذا من جهة ومن جهة ثانية ، ان زيادة كمية الكتلة النقدية لا يمكن ان تؤثر فى الاسعار الا اذا فسرت اولا بزيادة الطلب . لان من الممكن ان تقابل زيادة الكتلة النقدية ، فى الوقت نفسه ، زيادة فى حجم الاكتناز ، أى تحول كمية من النقود الناشطة الى نقود خاملة ، عندئذ لا يمكن للاسعار ان تتحرك فى الارتفاع .

يتضح من التعريف أيضا ان الظاهرة الرئيسية للتضخم النقدى هى حـدوث حركة ارتفاعية فى الاسعار . كلمة « حركة » لها مدلولها الخاص هنا ، لانها ترمى الى ادخال عنصر الزمن فى حيز التحليل . ولان ارتفاع الاسعار ــ لكى يعتبر ظاهرة تضخمية ــ يجب أن يحدث بشكل حركة تستمر عبر الزمن . وكـل ارتفاع فى الاسعار لا يستمر فترة زمنية ما لا يمكن ان يعتبر ، باية صورة من الصور ، ارتفاعا تضخميا .

من مستحدثات هذا التعريف هو انه ادخل ظاهرة جديدة فى تعريف التضخم . هذه الظاهرة هى : الاستنزاف التدريجى للارصدة النقدية من القطع الاجنبى . يؤدى التضخم ، اذا استمر وقتا كافيا وبلغ درجة معينة من التوتر ، الى احـداث عجز فى ميزان المدفوعات . يسوى العجز طبعا باستعمال الارصـدة من القطـع الاجنبى ، الامر الذى يؤدى فى النهاية الى استنزافها .

ليس بوسعنا الا ان نبدى شيئا من التحفظ تجاه هذه الظاهرة الاخيرة . يعود السبب الى ان التعريف ، حسب مفهومه الفلسفى ، يجب ان يقتصر على ذكر الصفات العامة الرئيسية التى تميزه عن غيره . فاذا نظـرنا الى هـذه الظاهرة لا يمكن ان

نعتبرها عامة ، وبعبارة أكثر وضوحا ، نحن لا نرى ان كل تضخم يجب ان يؤدى حتما الى اختلال ميزان المدفوعات والى استنزاف الارصدة من القطع الاجنبى ، كما هو الشأن فى ظاهرة ارتفاع الاسعار • هذا يعنى ، ان الحركة التضخمية يمكن ان تؤدى الى هذه النتائج كما يمكن ان تبقى عاجزة عن احداثها • يتوقف الامر فى ذلك، على التركيب البنيانى لكل بلد ، وبصورة خاصة ، على التركيب البنيانى لتجارته الخارجية • لقد ادى التضخم النقدى فى فرنسا حوالى ١٩٥٧ الى هذه النتيجة فعلا • ولكن لو حولنا انظارنا نحو بلدان أخرى ، وبخاصة التى تعتمد فى تصديرها على مادة واحدة أو على عدد محدود من المواد الاولية ، مثل بعض البلدان المسبوقة اقتصاديا كبلدان أمريكا اللاتينية وليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق لرأينا بالرغم من انها عرفت وتعرف التضخم النقدى ، ولكنها لم تصل الى النتيجة نفسها • يعود السبب ، كما ذكرنا آنفا ، الى التركيب البنيانى لتجارتها الخارجية :

اولا : يتكون القسم الاكبر الساحق من حجم صادراتها الكلى ، من مادة واحدة او من عدد محدود من المواد الاولية ، كما هو عليه الشأن فى ليبيا ، اذ يمثل النفط حوالى ٩٨٪ من حجم الصادرات الكلى •

ثانيا : وهذا هو الامر الرئيسى الذى يجب ان يسترعى الاهتمام ، ان سعر هذه المادة او هذه المواد لا يحدد ولا يخضع اطلاقا لظروف السوق الداخلية ، حتى ولا الى ظروف السوق العالمية • وانما هو سعر احتكارى يحدد بصورة ارادية من قبل الشركات المستثمرة «بكسر الميم» •

ثالثا : ان ارتفاع الاسعار الذى يحدث فى السوق الداخلية لا ينعكس ، الا بنسبة تكاد تكون لا تذكر ، فى مكافآت عناصر الانتاج العاملة فى انتاج المادة او المواد المذكورة • لان هذه الاستثمارات المباشرة الاجنبية تعيش ، تقريبا بصورة شبه مغلقة ومستقلة عن بقية الاقتصاد الداخلى ، مشبعة اغلب حاجاتها من السوق الخارجية • وحتى لو فرضنا جدلا ، ان سعر هذه المواد يمكن ان يتحرك بالارتفاع فان هذا التحرك الارتفاعى ، ليس من المعقول ، ان يؤثر على حجم الطلب الكلى بسبب قلة مرونته • يوصلنا هذا التحليل مباشرة الى نتيجة هامة وهى ، ان اسعار هذه المواد الاولية

المخصصة للتصدير هى مستقلة عن بقية الاسعار الداخلية ، وان الحركـة التضخمية التى تنتشر فى السوق الداخلية لا يمكن ان تعدى اسعار المواد المذكورة •

رابعا : ان ارتفاع الاسعار فى السوق الداخلية يقتصر اذن على اسعار السلـع الاخرى المصدرة • وبما ان قيمة هذه السلع نسبة الى قيمة الصـادرات الكلية هى ضئيلة للغاية ، حتى اننا نستطيع ان نسميها هامشية ، فليس من المعقول اذا ، ان يؤدي ارتفاع اسعارها وتناقص كمياتها المصدرة الى احداث عجز فى ميزان المدفوعات وفيما بعد الى استنزاف الارصدة النقديـة من القطع الاجنبى • يشهد المثال الليبى بصحة ما ذكرنا •

لهذه الاسباب ، لا نرى ضرورة الى ادراج هذه الظاهرة ضمن ظواهر التضخم النقدى العامة ، لانها تظهر فى بعض الاوضاع ولكن ، فى المقابل ، لا تظهـر فى اوضاع أخرى ، ومن المعلوم أن التعريف يجب ان يقتصر على الصفات العامة الشائعة•

لا نرى طائلا فى سرد الاكثر من التعريفات ، لانها متشابهة والفارق بينهـا يعود الى ان كلا منها يميز ناحية دون الاخرى ، او يلح على ظاهرة معتبرا ايـاها اساسية تاركا الاخرى يقينا منه انها ثانوية • لذا ننتقل الآن الى دراسة أسبـاب التضخم النقدى •

(٢) اسباب التضخم النقـــدى

نستطيع القول بكل تأكيد ، بصدد هذه النقطة ، ان نظرية التضخم الحديثـة قد حققت تقدما مرموقا نسبة الى النظريات التقليدية • كان ينظر فى السابق الى التضخم كمرض عارض ، ينتاب جسم الاقتصاد اذا توفرت بعض الشروط المعينة • مثلا ترى النظرية الكمية للنقود ان التضخم يتولد من ازدياد كمية النقود فى التداول• أما « فيكزل Wicksell » فيرى ان التضخم يظهر عندما يحدث اختلال بين معـدل الفائدة النقدى وبين المعدل الحقيقى • عندما يرتفع ، لسبب من الاسباب ، معـدل الفائدة الحقيقى الى ما فوق مستوى معدل الفائدة النقدى ، تدخل الاسعار فى حركة تكاثفية ارتفاعية تؤدي مباشرة الى التضخم • أما التضخم فى نظريـة (كينز)

(١) P. Biacabe : Analyses contemporaines de l'inflation.

الشهيرة «الفجوة التضخمية» فينتج من ازدياد الانفاق العام وبقاء انتاج السلع الاستهلاكية فى مستواه الراهن • يفيد كل هذا ان التضخم ، كما اشرنا آنفا ، هو عبارة عن حدث عارض يظهر من توفر بعض الظروف ويزول بزوالها • وجهة النظر هذه انقلبت رأسا على عقب ، حيث تعتقد النظرية الحديثة ان التضخم ، أو لنقل خطر التضخم ، هو مرض مزمن وموجود دائما فى جسم الاقتصاد ولكن بصورة كامنة • اذا توفرت بعض الظروف ، كما سنرى ، برز هذا الخطر من مكمنه منقلبا الى حركة تضخمية عامة ، تشمل النشاط الاقتصادى • واذا لم تتوفر بقى كامنا فى مقره مترقبا توفرها • تسمى النظرية الحديثة ، هذا الخطر الدائم الكامن ، توترا تضخميا ، تمييزا له عن التضخم العام • يوصلنا هذا القول الى نقطة هامة وهى : ان دراسة أسباب التضخم النقدى أصبحت مرتبطة ، بصورة عضوية ، بدراسة التوتر التضخمى • لان التضخم فى رأى النظرية الحديثة ، يتولد من بروز هذا الخطر الكامن وانتشاره فى جسم الاقتصاد بكامله •

سنحاول الآن تحديد مفهوم التوتر التضخمى ، ونرى بعد ذلك الشروط التى يجب توفرها لينقلب التوتر الى تضخم عام ، وأخيرا ، سنسعى الى تعيين بعض الاماكن التى يمكن ان يختبىء فيها •

تقول النظرية الحديثة ان التوتر التضخمى هو : اختلال جزئى بين العرض والطلب كامن فى بقعة محدودة من جسم الاقتصاد • مثالا على ذلك ، نقص بعض المواد الغذائية أو عدم كفاية بعض المواد الاولية الاساسية ، أو ارتفاع ارباح أو دخول بعض الفئات الاجتماعية بصورة غير اعتيادية • بدأنا نرى الفارق الاساسى بين مفهوم التوتر التضخمى وبين مفهوم التضخم العام كما عرفناه سابقا • الاول ، هو جزئى أى محصور فى بقعة معينة من البنيان الاقتصادى أما الثانى ، فهو عبارة عن حركة عامة فى ارتفاع الاسعار • لنوضح هذه النقطة أكثر من ذلك •

التضخم النقدى كما رأينا فى التعاريف السابقة ، هو عبارة عن اختلال عام بين تيار الطلب الكلى وبين امكانات العرض الكلية ، لنترك الآن طريقة التحليل الكلية ونستعمل الطريقة الجزئية • نفرض اولا انه لا يوجد تضخم نقدى ، أى أن

التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى محقق • بيد ان هذا التوازن الكلى لا يتناقض أبدا مع وجود بعض الاخلالات الجزئية ضمنه[1] • من أجل البرهنة على ذلك لنأخذ العرض الكلى ولنقم بتجزئته • نستطيع بصورة عامة ، تقسيم الانتاج الى قسمين رئيسيين ، أولا انتاج السلع والخدمات على مختلف أنواعها ثانيا انتـاج المعدات الانتاجية • ولكن كل قسم يمكن ، لا بل فعليا يقسم الى اقسام متعددة • يوجد فى القسم الاول المواد الغذائية من أصل حيوانى ومن أصل زراعى والسلـع المصنوعة الملابس والادوات المنزلية والسيارات والسلع الترفية والخدمات الطبيـة وخدمات التأمين والنقل والمصارف • الخ ، بعد هذا التقسيم ، نستطيع ان نرى انه من الطبيعى ، بالرغم من تحقيق التوازن الكلى ، وجود بعض الاختلالات الجزئية فى بعض المناطق ، أى فى بعض الاسواق مثل سوق المواد الغذائية أو سوق المواد الاولية ، أو الخدمات ، الامثلة على ذلك عديدة متوفرة • فى فرنسا ، بعد الحرب العالمية الثانية وفى سنة ١٩٤٩ ، بالرغم من ارتفاع العرض الكلى الى مستوى الطلب الكلى نوعا ما ، كان يوجد كثير من الاختلالات الجزئية ، مثل اختلال عرض وطلب منازل السكن واختلال عرض وطلب المواد الغذائية • يولد التوتر ، فى المنطقة التى يظهر فيها ارتفاعا فى الاسعار • أصبح الامر الآن متعلقا بهذا الارتفاع ، وبعبارة ادق ، بقدرة هذا الارتفاع أو بعدم قدرته على الانتشار فى جسم الاقتصاد بكامله • اذا توفرت بعض الشروط انتشر هذا الارتفاع الجزئى منقلبا الى ارتفاع عام ، واذا لم تتوفر بقى محصورا فى مكانه • ما هى هذه الشروط •

أولا ، يجب أن تكون وتبقى القوى الشرائية فى مستوى مرتفع من الغزارة • يظهر هنا الدور الرئيسى الذى يمكن ان تلعبه المصارف ، وخاصة اذا تساهلت فى منح الائتمان •

ثانيا ، يجب أن يكون الانتاج ، بصورة عامة ، قليل المرونة أى غير قادر على الازدياد • أو على الاقل لا يستطيع ان يزداد بسرعة تتناسب مع سرعة ازدياد الانفاق، أو لنقل ، لا يمكن أن يزداد الا بتكاليف متزايدة •

ثالثا ، يجب اعادة انفاق الدخل الجديد الموزع ، وكلما كانت سرعة اعـادة

(1) André Kéréver : L'Inflation aujourd'hui.

انفاق هذا الدخل أكبر ، كلما كان ميل الاسعار الى الارتفاع أقوى • اذا توفرت هذه الشروط يمكن أن ينقلب التوتر الى تضخم عام ، واذا لم تتوفر بقى محصورا فى البقعة التى ولد فيها •

يتضح من التحليل الذى قدمناه ، ان التوتر يمكن ان يظهر فى أماكن متعددة مختلفة • لذا يبدو لنا من العسير حصر وتحديد هذه الاماكن • بيد ان هذا لا يمنع ، انه من الممكن تعيين بعض المناطق التى من المعتاد ان يظهر فيها •

(١) يمكن ان يتولد التوتر التضخمى من زيادة الانفاق الحكومى وخاصة الانفاق غير المنتج • كما جرى اثناء الحرب الاولى والثانية •

(٢) كما يمكن ان ينشأ من تساهل المصارف ، على مختلف أنواعها ، فى منح الائتمان •

(٣) تؤدى المبالغة فى الانفاق الاستهلاكى الى احداث التوتر • يلاحظ هذا الامر حاليا ، فى كثير من البلدان المسبوقة اقتصاديا ، التى اكتشفت فيها ثروات جديدة •

(٤) اذا كان التوتر يمكن ان يتولد من المبالغة فى الانفاق الاستهلاكى ، يمكنه ان يتولد أيضا من الزيادة فى الانفاق الاستثمارى ، خاصة الاستثمار ذو المردود غير المباشر • تخصص البلدان المسبوقة اقتصاديا القسم الاكبر من حجم استثمارها الكلى لبناء قاعدة الجهاز الاقتصادى •

(٥) وأخيرا يمكن أن يتولد التوتر التضخمى من نقصان بعض المواد الغذائية أو الاولية أو غيرها • أدت حرب السويس فى عام ١٩٥٦ الى احداث توتر هائل فى بعض البلدان الاوروبية وخاصة فرنسا ، بسبب توقف تصدير النفط اليها •

يستخلص من كل ما ذكر ان التوتر التضخمى هو عبارة عن مرض عضال موجود بصورة مستمرة فى جسم كل اقتصاد • اذ ليس من المعقول اطلاقا ان يتساوى عرض وطلب كل نوع من أنواع السلع والخدمات • فهناك دائما نقص — هذا لا يمنع انه يمكن ان يوجد فائض نصبح عندئذ أمام التوتر التضمرى ، فى بعض

المواد الغذائية أو الاولية أو المصنوعة أو بعض الخدمات كما يمكن ان يوجد زيادة فى ارباح ودخول الفرق الاجتماعية ، أو فى الانفاق الحكومى او الاستثمارى أو الاستهلاكى • لهذا ، نرى ان دراسة التوتر التضخمى ترتدى أهمية قصـوى فى النظرية الحديثة • لانها تسمح لنا بتعيين المناطق التى يمكن ان ينبثق منها التضخـم العام • هذه ناحية أساسية نسبة الى سياسة مكافحة التضخم ، لان مكافحته وهـو جزئى أسهل بكثير من مكافحته عندما يصبح عاما يشمل النشاط الاقتصادى بكامله •

الى جانب هذا السبب الرئيسى للتضخم ، الذى يفسر بزيادة الطلب الـكلى المتأتية من أصل توترى ، توجد اسباب أخرى أو مصادر أخرى لم تكن معروفة من قبل • يعود فضل اكتشافها الى النظرية الحديثة • أهم هذه المصادر الجديدة هى : أولا التضخم الحقيقى أو التضخم بالتكاليف ، ثانيا التضخم المستورد •

أ ـ التضخم الحقيقى أو التضخم بالتكاليف

عرفت نظرية التضخم فى العقد المنصرم تقريبا ، كثيرا من الافكار الجديدة التي لاقت رواجا منقطع النظير بين علماء الاقتصاد • ترتأى علينا هذه الافكار الجديـدة التمييز بين نوعين من أنواع التضخم: الاول هو التضخم بالطلب (Demand Inflation) أى التضخم الذى يحدث من جراء وجود فائض فى تيار الطلب الكلى عن امكانات العرض الكلية، الثانى هو التضخم الحقيقى أو التضخم بالتكاليف (Cost Inflation) أى التضخم الذى يحدث من جراء ارتفاع تكاليف الانتاج ، وخاصة الاجور ، الى ما فوق مستوى ارتفاع الانتاجية •

عرف العالم ولا يزال يعرف وبخاصة القسم المتقدم منه ، منذ مطلع السنوات الخمسين ، نوعا من التضخم يختلف كل الاختلاف ، بالنسبة الى طبيعته وحدته وانتظام سيره الارتفاعى ، عن التضخمات النقدية التى حدثت خلال الحرب العالمية الاولى وفى الفترة التى عقبتها وخلال الحرب الثانية • كان يبلغ ارتفاع الاسعـار اثناء التضخمات هذه ، فى فترة قصيرة ، درجة مخيفة• مثلا ، لقد اضطرت الحكومة الالمانية ، بعد التضخم الحاد الذى جرى فى بلدها بين ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ، الى استبدال الوحدة النقدية باخرى جديدة لانها فقدت كامل قيمتها • أما لو نظرنا الآن الى

تضخم السنوات الخمسين ، فنرى انه لم يصل اطلاقا الى هذا المستوى فى ارتفاع الاسعار • ففى الولايات المتحدة الامريكية يتراوح ارتفاع الاسعار فى العام بين ٣ و ٤٪ تقريبا • وفى فرنسا لقد ارتفعت الارقام القياسية للاسعار فى عام ١٩٦٠ بنسبة ٣٠ر٢٪ ، وفى عام ١٩٦١ بنسبة ٦٠ر٤٪ ، وفى عام ١٩٦٢ بنسبة ٤٠ر٥٪ ، وفى عام ١٩٦٣ بنسبة ٣٠ر٥٪ وفى عام ١٩٦٤ بنسبة ٦٠ر٣٪ ، وفى عام ١٩٦٥ بنسبة ٣٥ر٢٪ •

نرى من خلال هذه الارقام ، ان الاسعار فى فرنسا ارتفعت ، فى غضون خمسة أعوام بحوالى ٢٠٪ • اذا البون شاسع ، بين نسبة ارتفاع الاسعار فى التضخمات السابقة والتضخم الراهن الآن ، كما رأينا ، قلما تتعدى نسبة الارتفاع فى العام ٥٪ ، أما فى السابق فكانت تفوق هذه النسبة ، فى بعض الاحيان ٦٠٪ •

لنحاول الآن بعد هذه التقدمة البسيطة ، تحديد هذا المفهوم اى التضخم بالتكاليف ، ورؤية اسبابه ، وتعداد الفوارق التى تميزه عن النوع الاول أى التضخم بالطلب ، ونتساءل أخيرا هل يوجد بالفعل منفعة علمية للتمييز بين النوعين ؟

أولا ، يقصد بالتكاليف ، فى هذا المضمار ، مكافآت عنصر العمل بصورة خاصة ، بيد ان هذا لا يمنع ، من ان ارتفاع قيمة المواد الاولية او معدل الضرائب يمكن أن يؤدى بدوره أيضا الى احداث هذا النوع من التضخم • ثانيا ، ان كلمة « ارتفاع التكاليف » هى نسبية هنا ، أى نسبة الى ارتفاع الانتاجية • هذا يعنى، لكي يعتبر ارتفاع التكاليف تضخميا ، يجب أن تكون نسبة ارتفاعها وخاصة مكافآت العمل ، أكثر من نسبة ارتفاع الانتاجية • أما اذا ارتفعت التكاليف ، ولكن بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الانتاجية ، فلا يمكن عندئذ ان يحدث التضخم • اذن يبدو لنا ، ان الامر متعلق بالاختلال الذى يمكن أن يحصل بين سرعة سير النسبتين• والآن لكى نعطى فكرة اوضح عن هذا النوع من التضخم ، نلجأ اولا الى القول التالى وبعده الى الصورة التالية : اذا كان يمكن للاسعار ان تشد او تسحب الى الاعلى من قبل الطلب الاستهلاكى ، يمكنها فى المقابل أيضا ، ان تدفع او ترفع الى الاعلى من قبل ضغط التكاليف • لنشبه الاسعار بقطار فى حالة سير ، يمكن

لهذا القطار أن يكون مسحوبا من الامام بقاطرة طلب الاستهلاك ، كما يمكن ان يكون مدفوعا من الوراء بقاطرة التكاليف •

يرجع سبب هذا الشكل من التضخم أى التضخـم بالتكاليف ، حسب رأى الكثير من الاخصائيين ، الى التغير الذى طرأ على تحديد هدف أو أهداف السياسة الاقتصادية • كل منا يعلم ، انه بعد ظهور نظرية «كينز» العامة برز الى حيز الوجود هدف جديد لهذه السياسة ، سرعان ما أحتل المكانة الاولى من اهتمام كافة الاوساط، سياسية كانت أم اقتصادية • هذا الهدف هو تحقيق العمالة الكاملة وتحسين وضـع اليد العاملة على الصعيد الاجتماعى والمادى • وبالفعل سعت صادقة ، كثير من الحكومات الى تطبيق سياسات معينة لبلوغ الهدف المذكور • بيد انـه كان من نتائج تطبيق هذه السياسة ارتفاع معدل الاجور ، وخاصة الاجور الاجتماعية • ومن المعلوم ان عنصر العمل هو من عناصر الانتاج الاساسية ، فارتفاع معـدل دخله ادى الى ارتفاع التكاليف الانتاجية وارتفاع التكاليف ادى الى ارتفـاع الاسعار •

ولكن التكاليف لا تقتصر فقط على عنصر العمل ، بل يوجد الى جانبه عناصر أخرى ، مثل مكافأة رأس المال وسعر المواد الاولية والضرائب • ان هذه العنـاصر وخاصة الاخير منها ، ساهمت بدورها فى ارتفاع التكاليف • كل منا يعلم ، ان نشاط الحكومة لم يعد مقتصرا كما كان فى السابق ، على الاعمال الادارية والعسكريـة وانما تعداها الى النواحي الانتاجية ، الامر الذي ادى مباشرة الى زيادة موارها وخاصة الضرائب •

بعد تحديد مفهوم التضخم بالتكاليف ورؤية أسبابه لننتقل الآن الى ذكـر الفوارق الموجودة بينه وبين التضخم بالطلب •

يبدو لنا اولا ، ان الفارق الاساسى الذى يمكن الاعتماد عليه ، للتفريق بـين النوعين ، يعود الى الاسبقية فى ارتفاع الاسعار أو فى ارتفاع التكاليف فى توليـد الحركة التضخمية • يكون هناك تضخم بالطلب اذا سبق ارتفاع الاسعار ارتفاع التكاليف ، وبخاصة معدل الاجور • ويكون العكس ، اى تضخم بالتكاليف ، اذا

سبق ارتفاع التكاليف ارتفاع الاسعار • ويذكر الاقتصادى الشهير (روى هارود Roy Harrod) من جهته ،ان التضخم بالطلب يؤدى الى ارتفاع الاسعار الى ما فوق مستوى التكاليف ، بينما يؤدى التضخم بالتكاليف ، فى نفس الوقت الى ارتفاع التكاليف والاسعار •

يتعلق الفارق الثانى بنسبة ارتفاع الاسعار كما رأينا آنفا • حيث ان نسبة ارتفاع الاسعار فى التضخم بالتكاليف قلما تتعدى ٥٪ ، ولكن قد تبلغ هذه النسبة فى التضخم بالطلب أرقاما مخيفة • ادى هذا الفارق الثانى المتعلق بسرعة الارتفاع، الى التفريق بالتسمية ، وهكذا أصبحنا نسمى النوع الاول بالتضخم الزاحف بينما نسمى الثانى بالتضخم الجامح •

الى جانب هذين الفارقين يوجد فارق ثالث متعلق بالفترة الزمنية • كانت التضخمات الاولى فترية أى تحصل خلال فترة زمنية ما ، سنة مثلا ، ثم تزول • أما تضخم السنوات الخمسين أى التضخم بالتكاليف ، فهو تضخم دائم مستمر • والدليل على ذلك ، ان الاسعار لا تزال تسير فى الارتفاع ، بصورة منتظمة متواصلة، منذ مطلع السنوات الخمسين الى ايامنا الراهنة وان يكن بنسبة طفيفة •

وأخيرا حسب رأينا الخاص ، يوجد فارق جوهرى بين النوعين ، يرتبط بالعنصر السيكولوجي • يظهر فى التضخمات الحادة الجامحة دائما ، اضطراب نفسانى عند كافة الوحدات الاقتصادية • يتمثل هذا الاضطراب أولا بالفرار أمام النقد ، أي بتحويله فورا الى اشياء عينية أو الى ذهب أو الى قطع أجنبي • ثانيا يسير الطلب وراء السلع والخدمات بصورة عشوائية أى دون قياس أو ترتيب بالنسبة للنوع والكمية والزمن • أما فى التضخم الزاحف أى التضخم بالتكاليف فلا تظهر هذه الاضطرابات ، هذا يعنى أن الشعب لا يفقد الثقة بنقده الوطنى •

لاقت هذه الفكرة الجديدة ، أى التضخم بالتكاليف رواجا منقطع النظير عند الكثير من مشاهير الكتاب ، وحتى عند المنظمة الدولية التى خصتها بدراسة عامة بيد انه بالرغم من هذا الرواج ، لا نرى فائدة كبرى للتمييز بين النوعين • لان نظرية

التضخم بالتكاليف منفردة ، لا يمكنها باية صورة من الصور ، تفسير الحركـة التضخمية كما عرفناها آنفا • للدلالة على ذلك نكتفى بتقديم بعض الحجج •

(١) يؤدي كل ارتفاع فى التكاليف ، وبخاصة اذا كان ارتفاعا فى معدل الاجور ، الى ارتفاع الطلب عاجلا أو آجلا • لماذا ، لان العمال يلجأون حتما ، عندما تزداد أجورهم أى دخلهم ، الى زيادة انفاقهم على السلع الاستهلاكية • يصبح، فى مثل هذا الوضع ، من الصعب الحكم الى أى عنصر يعود ارتفاع الاسعار ؟ أيعود يا ترى الى ارتفاع التكاليف الاولى ، او الى ارتفاع حجم الانفـاق المتولد منه ؟ يبدو لنا ، ان الجواب يجب التفتيش عنه فى تضامن العنصرين • لأنه يجب ان نتساءل لا لماذا يريد البائعون والمنتجون رفع اسعارهم ؟ ان ارتفاع التكاليف كاف وحده للاجابة عن ذلك ، وانما كيف يستطيع هؤلاء البائعون والمنتجون رفع اسعار مبيعهم ؟ امكانية رفع اسعار المبيع فعليا ، لا يمكن ان تحقق الا بازدياد مقدار الانفاق أى بزيادة حجم الطلب ، وان كان السبب يعود الى ارتفاع التكاليف •

(٢) ذكرنا فى التعريف الأخير ، أن التضخم هو عبارة عن حركة ، وكلمة حركة ، كما اشرنا آنفا ، تفيد الاستمرار عبر الزمن • وصفة الاستمرار هى من صفات التضخم الرئيسية • اذا فقدها يصبح التضخم توترا لا اكثر ولا أقل • اذا نظرنا الآن الى فكرة التضخم بالتكاليف ، نرى انها لا يمكن ان تفسر ارتفـاع الاسعار الا خلال فترة زمنية قصيرة محدودة • أما امتداد هذه الحركـة الارتفاعية فى الاسعار وسيرها التصاعدى عبر الزمن ، لا يمكن ان نعللها الا اذا ادخلنا عنصر الطلب فى حيز التحليل • نخلص من كل هذا الى القول : ان التضخم بالتكاليف ، هو دائما وابدا ، مقرون بالتضخم بالطلب ، ولا يمكن ان نشرح الحركة التضخمية استنادا الى العنصر الاول فقط •

(٣) يحق لنا ان نتساءل الآن ؟ ألا تخفي نظرية التضخم بالتكاليف فى حناياها فكرة باطنية ، ترمى الى تطبيق سياسة معينة من أجل مكافحة التضخم النقدى تختلف عن السياسات النقدية مثل رفع معدل الفائدة ! هذا يعنى ان هذه النظرية ترى

ان سبب التضخم يعود الى ارتفاع الاجور اذن ، من البديهى اذا اردنا مكافحته يجب ان نطبق سياسة تحد من ارتفاع معدل الاجور وبالتالى من قوة نقابات العمال .

اعتدنا فى علم الاقتصاد ، ربما من تأثير المدرسة الكلاسيكية او من رغبتنا فى تبسيط الواقع قصد فهمه ، ان ندرس النظرية الاقتصادية ، أولا فى اقتصاد مغلق . بعد ذلك نعيد دراسة النظرية نفسها ولكن فى اقتصاد مفتوح على الخارج . عندما درسنا أسباب التضخم النقدى ، ارجعنا هذه الاسباب الى زيادة الطلب أو الى ارتفاع التكاليف . هذا يعنى صراحة ، اننا درسنا هذه الناحية فى اقتصاد مغلق . ولكن لو فتحنا الآن هذا الاقتصاد المغلق ليتصل بالخارج ، نرى انه يوجد مصدر آخر للتضخم . لهذا أصبحنا الآن نتكلم عن التضخم المستورد .

ب ـ التضخم المستورد

منذ ان وجد عالمنا الى الآن ، لم تعش اقسامه بصورة منعزلة بعضها عن بعض وانما كانت دائما وأبدا مستمرة الاتصال ، هذا شيء طبيعى لا بل حتمى ، لانه لا يستطيع بلد ما ، مهما بلغت مقدراته وثرواته ، ان يعيش فى بوتقة مغلقة كافيا ذاته بذاته . يجرى اتصال البلدان بوساطة قنوات معينة منها ، تصدير السلع والخدمات على مختلف أنواعها وحركات رؤوس الاموال الطويلة والقصيرة الاجل على حد سواء . توصلنا هذه النقطة الى نتيجة بديهية وهى : ان وضع كل بلد الخاص ، يؤثر ويتأثر بوضع البلدان الاخرى . يفيد هذا ، ان التغيرات الاقتصادية التى تحدث فى بلد ما أو فى الخارج ، لا تبقى منحصرة فى المنطقة الجغرافية التى حصلت فيها ، وانما تتعداها الى المناطق الاخرى . مثالا على ذلك ، الزيادة التى تحصل فى حجم استيراد بلد ما ، لسبب من الاسباب ، ما هى بالفعل الا زيادة فى حجم صادرات بلد أو بلدان أخرى . وزيادة التصدير ، كما نعلم ، لها تأثير فعال فى البنيان الاقتصادى بكامله . وكذلك تناقص حجم استيراد بلد ما ما هو فى الحقيقة الا تناقص فى حجم تصدير بلد أو بلدان أخرى ، وتناقص التصدير له تأثير بدوره . اذا ، التأثير والتأثر بالخارج هو شيء طبيعى ، ولكن الشيء الذى يختلف من بلد الى آخر هو درجة

التأثير والتأثر • يتوقف هذا الامر على ما نسميه «معامـل التبعية» أي نسبـة التجارة الخارجية الى الدخل القومى • فهناك بلدان شديدة التأثر بالخارج أى ان معامل التبعية فيها مرتفع للغاية • مثل ، بريطانيا وهولندا وكثير من البلدان المسبوقة اقتصاديا • يوجد ، فى المقابل ، بلدان قليلة التأثر بالخارج ، أى معامل التبعية فيهـا ضعيف بعض الشيء مثل ، الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة الامريكية • بيد ان هذا الامر ، لا يتوقف فقط على أهمية معامل التبعية ، وانما مرتبط أيضا بالتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية ، من حيث الاتساع والضيق • وكلما كان تعامل بلد ما ، على صعيد التجارة الخارجية ، محصورا فى عدد قليل من البلدان أو فى بلد واحد ، كلما كانت درجة تأثره بالخارج أكبر • وكلما كان تعامله هذا منتشرا فى عدد كبير ، كلما كانت درجة تأثره أقل •

على كل لا نرى طائلا فى الاسهاب فى هذا المضمار ، لان المعرفة المتعلقة به معهودة لدى الجميع • لكننا تعمدنا الاشارة اليها لتعلقها بالمشكلة التى نحـن بصددها • اذا كان التضخم النقدى الآن ، منتشرا فى بلدان العالم كافة ، يعـود الفضل فى ذلك بلا ريب الى العلاقات الخارجية التى لعبت الدور الاساسى فى نشره وتعميمه ، أى فى نقل جرثومته من مكان الى مكان • يعنى هذا ، ان بلدا ما يمكن أن يصاب بالتضخم النقدى من خلال علاقاته الخارجية • كما يعنى أيضا ان جرثومة التضخم تنتقل من بلد الى آخر ، أى يمكن لمرض التضخم ان يستورد • اذن ، نرى أنفسنا الآن أمام ناحيتين مختلفتين : الاولى ، نفرض انه لا يوجـد أية حركـة تضخمية فى الخارج هل يمكن أن يصاب بلد ما بهذا المرض من خلال علاقاته التجارية؟ الثانية ، نفرض انه يوجد تضخم فى الخارج هل يمكن ان تنتقل عدواه الى بلـد صحيح من جراء نفس العلاقات ؟

الفرض الاول : عدم وجود تضخم فى الخارج • مما لا ريب فيه ، ان اختلال ميزان المدفوعات ، فى الاتجاهين الايجابى والسلبى ، يمكن ان يحدث اختلالا نقديا فى الداخل وهذا ما تثبته الأحداث الواقعة • ولكن ، هل يحصل الاختلال النقدى الداخلي من جراء حدوث فائض فى ميزان المدفوعات او من جراء حدوث عجز فيه ؟

نعتقد ان كلا من العنصرين ، الفائض والعجز ، يمكن ان يولدا التضخم ، استنادا الى أسباب مختلفة •

نظن دائما ، بسبب نظرتنا السطحية الى هذه المشكلة ، ان فائض ميزان المدفوعات هو الذى يولد التضخم وليس العجز • يعود السبب فى ذلك ، الى ان فائض ميزان المدفوعات يؤدى ، عاجلا أو آجلا ، الى دخول كمية جديدة من الاموال الخارجية •ت وزع هذه الاموال طبعا ، بشكل دخل اضافى ، الامر الذى يؤدى الى زيادة القوى الشرائية ، وفيما بعد الى ارتفاع الاسعار • وحتى اذا لم يفسر هذا الفائض بدخول اموال جديدة ، وانما بدخول كمية من الذهب او القطع الاجنبى ، فلا يتغير فى الامر شىء • لماذا ، لان كمية الذهب او القطع الاجنبى تستعمل فى غالب الاحيان كقاعدة لاصدار كمية جديدة من النقد الوطنى • أى اننا نصل الى النتيجة نفسها ولكن بصورة غير مباشرة •

لا يبدو لنا هذا التحليل صحيحا فى الاوضاع جميعها • دليلنا على ذلك هو ان كثيرا من البلدان المتقدمة ، ذات الاقتصاد المندمج والنقد الصحيح ، عرفت فائضا فى موازين مدفوعاتها • ولكن لم يؤد هذا الفائض ، كما يريد التحليل المذكور ، الى ارتفاع الاسعار الداخلية واحداث التضخم • لان الفائض فى موازين مدفوعات هذه البلدان يعقم فى كثير من الاحيان • كأن يقرض البلد صاحب الفائض الخارج بقيمته ، كما كانت تفعل بريطانيا فى القرن التاسع عشر ، وكما تفعل البلدان الاوروبية فيما بينها الآن • هذا يعنى ، ان الفائض هنا لا يفسر بدخول اموال جديدة ، وانما بزيادة دين البلد قبل الخارج •

واذا فسر الفائض بدخول كمية من القطع الاجنبى ، فان هذه الكمية لا تستعمل غالبا قاعدة لاصدار نقود وطنية جديدة ، وانما تستعمل لتكوين احتياطى يخصص للحد من مضاربة النقد الوطنى او لتثبيت قيمة هذا النقد اذا اقتضت الحاجة • واخيرا يمكن ان يكون هذا الفائض صادرا عن فيض حقيقى فى الانتاج • نرى انه فى هذه الاحوال لا يمكن ان يؤدى الفائض الى ارتفاع الاسعار وفيما بعد الى التضخم النقدى •

اذا كان الفائض فى ميزان المدفوعات ، كما رأينا آنفا ، من الصعب ان يؤدى الى احداث التضخم النقدى فى البلدان المتقدمة يبدو لنا فى المقابل ، ان العجز قادر على ذلك • تفيد كلمة عجز اولا ، وبخاصة فى الميزان التجارى ، ان البلد يعيش الى حد فوق مستواه أى انه يستهلك اكثر مما ينتج ، لذا هو بحاجة الى الخارج لاشباع الفائض فى استهلاكه • اذا استمر العجز الآن مدة من الزمن ، وهذا شرط أساسي ، فمن الاكيد عندئذ ان يؤدي الى احداث التضخم • لان العجز يجب ان يسوى بطريقة ما فاذا فرضنا الآن ، وهذا فرض واقعى ، ان البلد ، لسبب استمرار العجز ، استنزف ارصدته من القطع الاجنبى وسائر مصادر الاقتراض من الخارج ، فانه يضطر عندئذ، وهذا هو السبيل الوحيد الذي يبقى امامه ، الى زيادة عرض نقوده فى سوق الصرف بغية الحصول فى المقابل على القطع الاجنبى لتسوية العجز المذكور • وهذا يؤدى الى انخفاض قيمتها فى السوق المذكورة ، ثم الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة ، لا سيما المواد الاولية ، الامر الذى يحدث فيما بعد ارتفاعا عاما فى اسعار البلد المعنى • هذا من جهة ومن جهة ثانية ، يؤدى هذا الانخفاض الى زيادة الطلب الخارجى على منتجات البلد المذكور • وبما ان البلد يوجد غالبا فى وضع لا يسمح له بزيادة انتاجه فان النتيجة تكون حتما ، ارتفاع اسعار السلع المصدرة أولا وفيما بعد ارتفاع اسعار سائر السلع والخدمات • كما انه يجب الا ننسى اطلاقا، ان انخفاض قيمة النقد فى سوق الصرف يؤدى مباشرة الى فقدان الثقة به ، لذا يسارع الافراد للتخلص منه ، أما بتحويله الى ذهب او الى قطع أجنبى او الى اشياء عينية ، الامر الذى يسهم بدوره ، وبصورة فعالة فى ارتفاع الاسعار •

يتعلق هذا التحليل العام ، الذي اوردناه ، بالبلدان المتقدمة ذات البنيان المندمج • ولكن عندما ننتقل الآن الى البلدان المسبوقة اقتصاديا ذات البنيان المفكك، نرى ان الامر يزداد خطورة • حيث يبدو لنا ان هذه البلدان هى عرضة للتضخم فى كلتا الحالتين ، أى فى حالة حدوث عجز أو فائض فى ميزان مدفوعاتها • بالنسبة الى العجز فان التحليل الذي اجريناه والذي قلنا انه ينطبق على البلدان المتقدمة ، فهو ينطبق بقدر على البلدان المسبوقة اقتصاديا • بيد ان الاختلاف بين الوضعين ينشأ من حدوث الفائض •

رأينا ان الفائض فى ميزان مدفوعات البلدان المتقدمة من الصعب ان يؤدى الى توليد التضخم للاسباب التى ذكرت ، أما فى البلدان المسبوقة الامر يختلف كثيرا • فلو فرضنا الآن انه حصل فائض فى ميزان مدفوعات احد هذه البلدان ، بسبب محصول غزير من المواد الزراعية ، أو بسبب زيادة الطلب على مواده الاولية ، كما حدث أثناء الحرب الكورية لوجب ، ان يفسر هذا الفائض بزيادة حجم الانفاق العام • لماذا ، لانه ليس من المعقول اطلاقا ان يستعمل البلد المعنى قيمة الفائض فى اقراض الخارج او استثماره فيه • كما انه ليس من المعقول أيضا ، اذا لم يقرض قيمته ، ان تستعمل هذه القيمة من القطع الاجنبى لدعم الاحتياطى ، وانما يستعملها حتما قاعدة لاصدار نقود وطنية جديدة • اذن يجب ان يؤدى الفائض ، كما ذكرنا، الى زيادة الانفاق العام أي الطلب الفعال • وبما ان بنيان مثل هذه البلدان لا يتمتع بأية درجة من المرونة فان الانتاج لا يستطيع الازدياد لمواجهة زيادة الطلب ، لذا تتحرك الاسعار بالارتفاع• هذا ما حدث فعليا فى كثير من البلدان المسبوقة اقتصاديا، عندما ازدادت قيمة صادراتها بصورة غير اعتيادية ، بتأثير بعض الظروف الخارجية •

الفرض الثانى : وجود تضخم نقدى فى الخارج • نتساءل فى مثل هذا الفرض هل من الممكن ان ينتقل التضخم من بلد الى آخر ؟ وبتعبير آخر ، اذا اصيب بلد، لسبب ما ، بمرض التضخم فهل من الممكن ان تنتقل عدواه ، بالعلاقات الخارجية، الى بلد صحيح ؟ الجواب عن نقطة الاستفهام هذه هو ايجابى •

أشرنا آنفا ، الى ان الاقتصاد العالمى شديد الارتباط بعضه ببعض • يؤدى هذا الارتباط ، بفضل قنوات معينة ، الى انتقال الاضطرابات الاقتصادية ، وبخاصة التضخم النقدى من بلد الى آخر • نستطيع ، من أجل الدلالة على ذلك ، الرجوع اولا الى السياسة التجارية واهدافها • يجب الا يظن بالنسبة الى هذه الناحية ، كما هو شائع ، ان هذه السياسة تستعمل فقط من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات أو من أجل تثبيت قيمة النقد الوطنى أو من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية • وانما تستعمل أيضا — ولقد استعملت فعليا من أجل عزل اقتصاد ما عن الاضطرابات الاقتصادية الدولية • وهذا ما لوحظ بكل وضوح ، خلال الازمة العالمية الكبرى

التي أدت الى اختراع القسم الاكبر من أدوات السياسة التجارية • نذكر ثانيا انه يجرى الآن ، فى بلدان اوربا الغربية نقاش على مستوى عال من أجل وضع سياسة مشتركة لمكافحة التضخم النقدي • توصل اصحابه الى نتيجة هامة وهى أنه من الصعب جدا التوصل الى هذا الهدف عن طريق تطبيق سياسات فردية فى كل بلد على حدة وانما يجب تطبيق سياسة عامة مشتركة فى جميع البلدان على حد سواء • لانه اذا توصل بلد ما ، بفضل سياسته الفردية ، الى تثبيت قيمة نقده ، بينما لا يزال جاره يتخبط فى مشكلة التضخم فان الاول سيفشل فى النهاية ، بسبب شدة ارتباط هذه البلدان بعضها ببعض • يفيد كل هذا ان التضخم ينتقل فعليا من بلد معتل الى آخر صحيح • وبتعبير اشد ، من الصعب فى أيامنا الراهنة حصر مرض التضخم فى البقعة التى يظهر فيها • هذه الامور العامة تحتاج الى امور خاصة توضح على الوجه التالى :

من أجل تبيان كيفية انتقال جرثومة التضخم من مكان الى مكان ، يجب ان نميز بين وضعين : يتمثل الاول بوجود نظام نقدي دولي أو اتفاق نقدي خاص ويتمثل الثانى بفقدان مثل هذا النظام او الاتفاق • بالنسبة الى الوضع الاول لا يتسع المجال أمامنا الآن لمناقشته لان ذلك يتطلب منا دراسة نظام المدفوعات الدولية ، لذا سنقصر البحث على الوضع الثانى •

يتوقف الامر فى مثل هذا الوضع ، أى انتقال مرض التضخم من بلد الى آخر، على معامل التبعية وعلى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية من حيث الضيـق والاتساع • فالبلد الذى يكون فيه معامل التبعية مرتفعا والذى تكون تجارتـه الخارجية محصورة فى منطقة محدودة ، فانه يصاب بمرض التضخـم بسهولة ، والنقيض صحيح • نكتفى باخذ مثال متطرف بعض الشىء لاظهار هذا الناحية •

نفرض اولا انه يوجد بلد مسيطر مثل الولايات المتحدة الامريكية ، وبلـد مسيطر عليه ومرتبط به ارتباطا قويا مثل الفيليبين • كما نفرض ثانيا انه حصلت حركة تضخمية فى البلد الاول المسيطر ، تؤدى فيه الى ارتفاع اسعاره الداخليـة عن مستوى الاسعار العالمية • الامر الذي يؤدي مباشرة الى زيادة حجم استيراده ،

وزيادة استيراده معناها زيادة طلبه على صادرات البلدان الاخرى ، مع البلد المسيطر عليه والمرتبط به • فاذا نظرنا الآن الى وضع هذا البلد الاخير ورأينا انه قريب من العمالة الكاملة ، فان زيادة الطلب على صادراته تؤدي حتما الى ارتفاع اسعارها ثم الى ارتفاع مكافآت عناصر الانتاج العاملة فيها • هذه الحركة الارتفاعية فى الاسعار وفى مكافآت عناصر الانتاج لن تبقى منحصرة فى اطار صناعات التصدير ، وانما تتعداها منتشرة فى جسم الاقتصاد كله • أما اذا كان البلد المسيطر عليه فى حال عطالة ، فان زيادة الطلب على صادراته تؤدى اولا الى زيادة كميتها عن طريق زيادة الانتاج • ولكن لو استمرت الحركة التضخمية فى البلد الاول المسيطر واستمرت زيادة استيراده ، فان هذه الزيادة التى تفسر بزيادة صادرات البلد المسيطر عليه تؤدى فى النهاية الى تحقيق العمالة الكاملة فيه ثم الى ارتفاع اسعاره •

رأينا الآن من خلال هذا التحليل كيف ان التضخم لم يعد مرضا خاصا ، وانما أصبح عاما بفضل العلاقات الاقتصادية الدولية • بيد اننا تكلمنا عنه بصورة عامة ، دون التعرض الى اشكاله ، لذا تجب الآن رؤية الاشكال التى يرتديها فى الحياة الواقعية •

(٣) أشكال التضخم النقدى العامة

لو رجعنا الى الواقع الحى ، لرأينا ان التضخم النقدى ظهر على مسرح الحياة الواقعية باشكال مختلفة • نقصر البحث عمدا على دراسة شكلين منها فقط لضيق المجال • نعتمد من أجل تحليل الشكلين ، والتمييز بينهما على ضابط أساسي وهو : سياسة مراقبة الاسعار •

عرفت البشرية ، حسب التسلسل التاريخي ، شكلين من التضخم • نسمي الاول ، التضخم المفتوح أو التضخم الحر أو الطليق • نقصد بذلك ، التضخم الذى يظهر ويسير ويتطور فى جو خال من كل سياسة ترمي الى مراقبة الاسعار والحد من ارتفاعها ، مباشرة أو غير مباشرة •

مثالا على ذلك ، كل التضخمات النقدية التى جرت فى السابق ، أى قبـل القرن العشرين ، والتضخمات التى حصلت خلال الحرب الكونيـة الاولى ، وفى الفترة التى عقبتها مباشرة • كانت الاسعار فيها ، وبخاصة فى التضخم الذى حصل فى المانيا عام ١٩٢٢ ترتفع بنسبة هائلة ، حتى ان نسبة ارتفاعها كانت تفوق ، فى بعض الاحيان ، نسبة ازدياد الكتلة النقدية • الامر الذى ادى ، فى بعض الظروف، الى زوال قيمة الوحدة النقدية تماما واستبدالها بوحدة جديدة • يعود السبب فى ذلك ، الى انه لم يكن يوجد أمام هذه الحركة الارتفاعية فى الاسعار أي حاجـز قانونى أو آخر ، يحول أو يحد من شدة ارتفاعها • هذا هو الشكل الاول الذى سميناه التضخم الطليق ، أما الثانى فهو التضخم المكبوت أى التضخم الذى يجرى فى جو يخضع لسياسة مراقبة الاسعار • نقصـد بذلك ، التضخم الذى يخضـع لاجراءات قانونية تحول دون ارتفاع الاسعار ، أو تسعى لتثبيتها عند مستوى معين•

يجب قبل ان نبدأ بدراسة هذا الشكل المعروف والسائد الآن، تحديد مفهوم « سياسة مراقبة الاسعار » • لا نقصد فى هذه العبارة ، كما يقصد عامة ، السياسة التى ترمى الى التأثير على الاسعار بصورة غير مباشرة ، أى بالتأثير على محـددى الاسعار : العرض والطلب • وانما نقصد بهذا المفهوم ، التأثير المباشر على الاسعار فقط ، أى السياسة التى تهدف الى ايقاف حركة ارتفاعها ، عن طريـق الاجراءات القانونية الصادرة عن السلطات الشرعية الرسمية • اول ما ظهر هـذا الشكل فى البلدان الاوروبية ولا يزال سائدا الى أيامنا الراهنـة • ازدادت ، خـلال الفترة المذكورة ، الكتلة النقدية بنسبة هائلة بسبب نفقات الحـرب • ادى هذا الامر مباشرة الى زيادة الانفاق الاستهلاكى • فلو تركت الاسعار هذه حرة ، كما حصل أثناء الحرب العالمية الاولى ، لارتفعت حتما ارتفاعا فاحشا ، من جراء التأثير المزدوج لضغط الطلب المتزايد ولتناقص انتاج السلع الاستهلاكية • ولكن السلطات المسؤولة لجأت الى مراقبة الاسعار ومنعها من الارتفاع • أدت هذه السياسة بالفعـل الى نتيجة ايجابية ، حيث حافظت الوحدة النقدية على قيمتها نسبيا ولم تفقدها كليا ، كما حصل اثناء التضخم الالمانى الآنف الذكر •

لو نظرنا ، بعد هذا الايضاح ، الى سياسة مراقبة الاسعار ، التي طبقت فى الماضى والتى تطبق حاليا لرأينا انها لم تكن أبدا سياسة مطلقة وانما دائما تمييزية • تفيد كلمة « تمييزية » ، ان اسعار السلع والخدمات، على مختلف أنواعها ، لا تخضع لنفس النسبة من المراقبة ، فهناك سلع وخدمات تخضع اسعارها لمراقبة شديدة وأخرى لمراقبة خفيفة وأخرى ربما تبقى حرة طليقة • ينحدر هذا التمييز ، فى مراقبة الاسعار ، من بعض الاعتبارات الاجتماعية • مثلا ، يجب ان تحدد اسعار السلع والخدمات الضرورية ، كالمواد الغذائية ومنازل السكن ، عند مستوى منخفض قدر المستطاع ،ويمكن فى المقابل ، ترك شيء من الحرية لاسعار السلع الكمالية • نشير فورا بصدد هذه النقطة ، كما سنرى، ان التمييز فى مراقبة اسعار مختلف السلع قد يؤدى فى النهاية ، بسبب بعض الانعكاسات الاقتصادية ، الى نتيجة تكون غالبا فى غير صالح الطبقة الاجتماعية التى اردنا حماية مصلحتها •

لو تساءلنا الآن عن مصير هذه السياسة نستطيع ان نقول : انها ادت فعليا الى نتيجة ايجابية ولكن فى الامد القصير ، أما فى الامد الطويل فنرى ان مصيرها الفشل • نلجأ للبرهنة على النقطة الثانية ، الى فرضين •

الفرض الاول : وجود سياسة مطلقة لمراقبة الاسعار • نقصد بذلك ان اسعار كافة السلع والخدمات تخضع لنفس الشدة من المراقبة • يتراءى لنا ، فى مثل هذا الوضع ، ان الحاجز الذى تكونه المراقبة المطلقة فى وجه ارتفاع الاسعار ، سيطاح به عاجلا أو آجلا • لماذا ، لان فى فترات التضخم النقدى ، كما نعلم ، يوجد دائما وابدا كميات غزيرة من الدخل السائل تجرى وراء السلع والخدمات • ولكن هذه السلع والخدمات توجد بكميات محدودة وباسعار مجمدة ، أى لا تستطيع التحرك بالارتفاع بسبب سياسة المراقبة المطلقة • تبدو لنا هذه النقطة الاخيرة فى غاية الاهمية ، لأنه لو كانت الاسعار حرة طليقة لاستطاعت حتما ، بفضل ارتفاعها ، امتصاص قسم لا بأس به من الدخل السائل ، الامر الذى يؤدى الى تخفيف حدة ضغطه على العرض • ولكن ، كما فرضنا ، الاسعار مجمدة ، اذن يزداد الضغط حدة وتوترا عبر الزمن مكونا خطرا هاما يهدد جهاز المراقبة بكامله • هذا من جهة ومن جهة ثانية نعلم يقين العلم ان الاسواق الرسمية، فى مثل هذه الاوضاع، لا تشكل

الاسواق الوحيدة ، وانما يوجد الى جانبها أسواق أخرى نسميها خطأ « سوداء » ولقد كان من الاحرى بنا ان نسميها « بيضاء » لانها هى التى تمثل فعليا وتعـكس الوضع الاقتصادى الحقيقى • يؤدى تعدد الاسواق ، رسمية وسوداء ، الى تعدد الاسعار بالنسبة الى السلعة الواحدة • يكون البون فى كثير من الاحيـان بين اسعار السوقين ، الرسمية والسوداء ، كبيرا للغاية • يفيد هذا ، اننا نجد انفسنا ، بالنسبة للسلعة الواحدة أمام سعرين : الاول منخفض وهو سعر السوق الرسمية ، ولكن مع الاسف لا نستطيع أن نحصل منها الا على كميات محدودة بسبب التقنين، والثانى مرتفع وهو سعر السوق السوداء • نشير هنا الى ان هذا السعر الاخير ، ربما لا يبلغ هذه الدرجة من الارتفاع لو تركت الاسعار طليقة من البداية • ولكن يبدو لنا أمام هذين السعرين المتباينين ، ان سعر السوق السوداء هو السعر الحقيقى، لانه يعكس فعليا الوضع الاقتصادى الحقيقى أى وضع العرض والطلب الكليين • لذا تضطر السلطات المسؤولة ، تجاه هذا الوضع المختل ، كما جرى مرارا عديدة فى فرنسا ، الى تحرير الاسعار فى السوق الرسمية أى الى فك الرقابة عنها آنيا ، حتى تلحق بمستوى اسعار السوق السوداء • هذا يعنى انا لاسعار فى النهايـة تصل حتما الى تحطيم الحاجز الذى تقيمه فى وجهها سياسة المراقبة والى الارتفاع • يكون ارتفاعها هذا ، اعنف مما لو كانت حرة منذ البداية ، بسبب عملية الكبت التى لاقتها فى الماضى • بيد ان هذه الحالة التى ناقشناها هى حالة فرضية ، لان فى الواقع ، كما رأينا ، لا تطبق سياسة المراقبة بنفس الشدة نسبة الى كافة السلـع والخدمات •

الفرض الثانى : وجود سياسة تمييزية لمراقبة الاسعار • يحدث ، فى مثل هذا الفرض ، تفاوت كبير بين اسعار السلع والخدمات بسبب سياسة التمييز المطبقة ، تبقى اسعار السلع والخدمات التى تخضع لمراقبة شديـدة فى مستوى منخفض ، بينما ترتفع اسعار السلع والخدمات التى تخضع لمراقبة مرنة خفيفة • نشير بصـدد هذه النقطة الاخيرة ، الى أن مثل هذا التفاوت ، بين مختلف أسعار السلع والخدمات، يمكن ان يحدث أثناء التضخم الطليق ، بسبب عدم تساوى درجة مرونة عرضهـا وطلبها • يقرن هذا التفاوت بتفاوت مماثل فى دخل مختلف المنتجين • يلحق هـذا

التفاوت الاخير ضررا بمصلحة الطبقة الاجتماعية التى اردنا حماية مصلحتها منذ البداية • يعود السبب الى ان هذا التفاوت يؤدى الى توزيع جد سيء للاستثمار • وبتعبير اوضح ، لا يعود الاستثمار مغريا على الاطلاق فى القطاعات التي تخضع الاسعار فيها لمراقبة شديدة ، بينما يتوجه بغزارة الى القطاعات التى تتمتع اسعارها بشيء من الحرية ، أو الى القطاعات التى لا تكون الاسعار فيها خاضعة لاية مراقبة • يؤدى هذا التوزيع الجديد فى الاستثمار الى تفاوت كبير بين قدرة كافة القطاعات الانتاجية ، حيث تبقى كمية الانتاج تقريبا فى حالة ركود نسبى فى القطاعات التى تخضع لمراقبة شديدة ، أى فى النشاطات التى تعمل فى انتاج المواد الغذائية والخدمات الاساسية ، الامر الذى يؤدى فيها الى زيادة الاختلال عمقا بين العرض والطلب • أما فى القطاعات التى تخضع لمراقبة خفيفة ، أو هى حرة ، فيزداد الانتاج فيها بسرعة ، بسبب زيادة الاستثمار المتولدة من زيادة الارباح ، مع العلم ان هذه النشاطات مختصة بانتاج السلع الكمالية • الخلاصة ، نرى كيف يؤدى التضخم المكبوت الى توزيع الاستثمار توزيعا سيئا بين مختلف النشاطات الانتاجية ، حيث يذهب القسم الاكبر منه الى النشاطات غيرا لاساسية ، وما تبقى منه الى النشاطات الاساسية • من السهل جدا سرد الكثير من الادلة الواقعية التى تثبت صحة هذا التحليل • أولا ركود صناعة بناء منازل السكن فى فرنسا ، منذ عام ١٩٤٠، بسبب سياسة تجميد اجرها التى طبقت فى منتهى الفعالية والشدة • كذلك الركود النسبى الذى أصاب كافة صناعات المواد الغذائية فى بلدان أوروبا الغربية ، خلال الحرب الثانية وفى السنوات التي أعقبتها ، بسبب سياسة التقنين • نستطيع كذلك رؤية هذه الظاهرة بكل وضوح ، عندما نقارن ، فى كثير من البلدان ، بين الازدهار المنقطع النظير الذي عرفته صناعات المنازل الفخمة والفنادق الراقية والملاهي والاماكن المختصة بتعاطى الميسر والمجون ، وبين فقر المستشفيات والمدارس • هذه الناحية الاولى ، أما الثانية ، فنرى ان هذا التفاوت بين الاسعار والدخل يثابر على دفع عجلة الحركة التضخمية الى الاعلى بالرغم من زوال بعض أسباب التضخم الحقيقية، مثل اصدار كميات من النقود الجديدة • يعود السبب ، الى ان الارباح غير العادية التى تجنى من النشاطات الحرة أو من النشاطات التى تخضع لمراقبة خفيفة ، تذهب

عادة الى السوق السوداء لشراء السلع ذات الاسعار المحددة الامر الذى يحدث ضغطا شديدا على اسعارها يدفعها الى الارتفاع • تضطر السلطات المسؤولة ، أمام هذا الوضع ، الى اعادة النظر فى جهاز المراقبة ، أى تلجأ الى تحرير اسعار السلع الاساسية المراقبة حتى تلحق تقريبا باسعار السوق السوداء • ولكن السماح لاسعار هذه السلع بالارتفاع يجب ان يقرن حتما بارتفاع معدل الاجور ، وان لم يكن بالنسبة نفسها • يؤدى ارتفاع الاسعار هذا وارتفاع معدل الاجور المتولد منه ، اذا استمر مدة ما ، الى ادخال الحركة التضخمية فى الحلقة الحلزونية التى تتمثل بالسباق بين الاسعار والاجور •

نخلص من كل هذا الى نتيجة هامة بالنسبة الى التضخم المكبوت وهى ان الحركة التضخمية لم تعد تسير ، عبر الزمن ، حسب خط متواصل فى الارتفاع، كما هو شأنها فى التضخم المفتوح ، وانما حسب خط بشكل درجات السلم • يعنى هذا، ان الحركة الارتفاعية ، فى التضخم المكبوت ، تمر فى فترات استقرار، فترات ركود، تتبعها فترات ارتفاع حادة عمودية •

شكل الحركة الارتفاعية فى التضخم الطليق

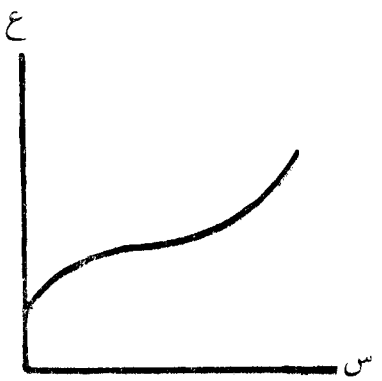

المحور ع يمثل درجة الارتفاع

والمحور س يمثل الزمن

شكل الحركة الارتفاعية فى التضخم المكبوت

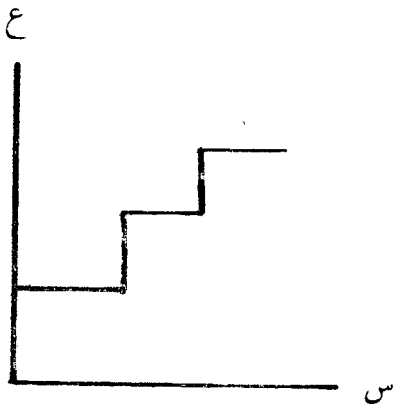

المحور ع يمثل درجة الارتفاع

والمحور س يمثل الزمن

هذا تحليل موجز لبعض اشكال التضخم • بيد ان خطورة هذا المرض العضال لا تأتى من اختلاف اشكاله أو مصادره ، وانما من حدته او سرعته • اذا ما هى العناصر التى تحدد سرعة التضخم النقدى ؟

(٤) سرعة التضخم النقدى

بما اننا سلمنا بان التضخم هو عبارة عن حركة تسير عبر الزمن ، لذلك يجب علينا اذن تعيين العناصر المحددة لسرعة هذه الحركة • ترتدى هذه الناحية أهمية قصوى لان — كما أشرنا آنفا — خطورة التضخم مرتبطة بصورة مباشرة بشدة سرعته • كلما ازدادت هذه السرعة ، أى سرعة الحركة الارتفاعية فى الاسعار ، كلما ازداد الخطر ، وكلما كانت السرعة بطيئة كلما كان الخطر أقل • تميز النظرية الحديثة، استنادا الى هذه الظاهرة ، بين نوعين من التضخم : يسمى الاول « التضخم الجامح أو العداء » (Inflation Galopante) ويتصف بسرعة قوية فى ارتفاع الاسعار ، بينما يسمى الثانى « التضخم الزاحف » (Inflation Rampante) ويتصف على النقيض ، بسرعة خفيفة فى ارتفاع الاسعار •

قبل ان نبدأ الآن بدراسة العناصر المحددة لسرعة التضخم ، نرى من المناسب الاشارة الى ملحوظتين هامتين • أولا ، لكى تتولد سرعة التضخم وتأخذ مجراهـا الارتفاعى ، يجب أن يكون الانتاج غير قادر على الازدياد ، أى يجب أن يكـون الوضع قريبا من حالة العمالة الكاملة • اذا لم يتوفر هذا الشرط لا يمكن لسرعـة التضخم ان تظهر ، لان الزيادة التى تظهر فى تيار الطلب يقابلها عندئـذ زيادة فى الانتاج ، الامر الذى يؤدى مباشرة الى انقطاع الحركة الارتفاعية فى الاسعـار • ثانيا ، يجب الا يظن ان سرعة التضخم تحدد من قبل زيادة اصدار النقود او من غزارة الائتمان ، لان الزيادة فى كمية النقود المصدرة والتوسع فى منح الائتمـان ما هما فى الحقيقة الا نتيجة لارتفاع الاسعار • يجب الا ننسى بصدد هذا ، كمـا حصل فعليا ، ان التضخم فى مراحله الحادة يفتقر دائما الى ادوات نقدية ، أى ان الاسعار ترتفع بسرعة هائلة لا تعود الادوات النقدية كافية لتسديد الصفقـات • والدليل على ذلك ظهور ادوات خاصة ــ فى مثل هذه المراحل المشار اليها ــ تستعمل كنقد مثل «البونات» •

لنتساءل الآن ، بعد ابداء هاتين الملحوظتين ، باي شيء تتعلق سرعة التضخم التى تفسر غالبا بزيادة سرعة تيار الطلب ؟ تجيب النظرية الحديثة بان السرعـة تحدد من قبل السلوك النفسانى للافراد وللفرق الاجتماعية على مختلف اشكالها• ومعنى السلوك النفسانى : الفـكرة التى تتكـون فى رؤوس الافـراد والفرق الاجتماعية عن سير الاسعار فى المستقبل وبتعبير آخر ، بايحاء المستقبل •

يعود أصل هـذه الفكرة الى ما قبـل الحرب العالمية الاولى ، اذ درس الاقتصادى الفرنسى (افتاليون Aflation) النظرية النقدية التى وضع اسسهـا الاقتصادي النمساوي (ڤون ڤيزر Von Weiser) (د = مك ، د = الدخل ، م = مستوى الاسعار ، ك = كمية الانتاج) فرآها ناقصة ، وبالتالى عاجزة عـن تفسير الواقع • لان قيمة الوحدة النقدية ، لا تحدد فقط من قبل عنصر واحد وهو مقدار الدخل ، كما تريد نظرية (ڤيزر) ،و انما يوجد عنصر آخر يدخل فى ذلك وهو : ايحاء المستقبل ، توصل (افتاليون) الى هذه النتيجة الهامة من خلال مراقبة للواقع الحى ، حيث لاحظ ، اثناء التضخم الجامح الذى حصل فى المانيا فى فترة

ما بين ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣م ، ان الاسعار كانت ترتفع ، لا من يوم الى يوم بل من ساعة الى ساعة، فكانت أسعار الوجبة ترتفع خلال الطعام • طبعا لا يمكن ان يفسر هذا الارتفاع فى الاسعار ، وبخاصة فى مثل هذه الفترة القصيرة ، بارتفاع الدخل، كما تريد نظرية (فيزر) • لانه ليس من المعقول اطلاقا ، ان يرتفع الدخل من ساعة الى ساعة• اذن يجب التفتيش عن سبب الارتفاع هذا فى جهة اخرى • وبالفعل لقد توصل الكاتب الفرنسى الى ايجاد هذا السبب • اذ رأى ، ان قيمة الوحدة النقدية لا تحدد فقط من قبل مقدار الدخل ، وانما من قبل الفكرة التى ترسخ أيضا فى رؤوس الافراد ، صوابا أو خطأ ، عن سير وتطور هذه القيمة فى المستقبل • اذا توقع الافراد المستهلكون والمنتجون ان الاسعار ستسير فى اتجاه انخفاضى ، فان الاوائل يتمسكون بنقودهم مؤجلين طلبهم الى الغد لان قيمة الوحدة النقدية التى يملكونها اليوم سترتفع غدا ، أما الآخرون ، أى التجار وأرباب المشاريع ، فيسلكون مسلكا مناقضا أى انهم يسارعون الى التخلص من سلعهم ومنتجاتهم خوفا من انخفاض اسعارها فى المستقبل • واذا توقع هؤلاء الآن ان الاسعار ستسير فى اتجاه ارتفاعى ، وهذا ما حدث فى المانيا فى الفترة المشار اليها ، فان المستهلكين يتسابقون للتخلص من نقودهم بتحويلها الى اشياء عينية أو الى ذهب أو الى قطع أجنبى الامر الذى يؤدى الى زيادة سرعة تداولها ، أما التجار والمنتجون فيسلكون المسلك المناقض أيضا أي انهم يخفضون من مقدار عرضهم فى الحاضر لانهم يأملون بيعه بسعر أعلى فى المستقبل هذا الانتقال الزمنى المتناقض فى العرض والطلب ، هو الذى يعطى الحركة التضخمية الحدة والتوتر •

وقد وجه الى نظرية الاقتصادي الفرنسي هذه بعض النقد، كما ادخل عليها الكثير من الاصلاح ، بيد ان فكرتها الرئيسية أي تفسير سرعة التضخم بالنواحي السيكولوجية لا تزال صحيحة ومعترفا بها الى الآن •

أول من شرع فى الاصلاح هو الاقتصادى الشهير (هيكس Hicks)حيث لجأ الى استعمال مفهوم « مرونة الايحاء » ابتغاء قياسها • لا نرى حاجة الى الاسهاب فى عرض هذه النظرية لانها معلومة لدى الجميع ، لذا سنكتفى باعطاء فكرة موجزة عنها من أجل تسلسل الموضوع •

يرى الكاتب ان سرعة التضخم ليست متوقفة على الايحاء بذاته ، وانما على مرونته • فاذا نظرنا الى درجة هذه المرونة ، نرى انها يمكن ان تكون أقل من الصفر أو مساوية له ، أو أكثر من الصفر ولكن أقل من الواحد الصحيح ، مساوية للواحد الصحيح أو أكثر منه • فمن البديهى اذن ان سرعة ارتفاع الاسعار واتجاهها يختلفان من وضع الى وضع حسب درجة مرونة الايحاء • تكون مرونة الايحاء أقل من الصفر عندما نتوقع ان حركة ارتفاع الاسعار الراهنة ستسير فى اتجاه منعكس ، أى انها ستميل نحو الانخفاض • وتكون المرونة مساوية للصفر ، عندما نكون أمام حركة ارتفاعية فى الاسعار ونظن ان هذه الحركة بلغت حدها الاعلى ، أى ان ارتفاعها لا يتجاوز هذا الحد • وتكون المرونة هذه مساوية للواحد الصحيح ، عندما نتوقع ان الحركة الارتفاعية الحاضرة ستستمر ولكن بالسرعة نفسها دون زيادة أو نقصان • وتكون مرونة الايحاء أخيرا أكبر من الواحد الصحيح ، عندما نكون أمام حركة ارتفاعية ونعتقد بانها ستستمر فى سيرها بسرعة مضطردة الزيادة • يبدو لنا ان هذه النظرية هى ادق من نظرية الكاتب الفرنسي ، لانها لم تكتف بذكر الايحاء بل انها حاولت قياسه •

لم تتوقف هذه النظرية عند هذا الحد ، بل ثابرت سيرها التقدمى على ايدى كثير من الاقتصاديين ، الذين ادخلوا عليها اصلاحات هامة • يلاحظ فى نظرية الكاتب الفرنسى (افتاليون) ان طريقة التحليل التى استعملت هى الطريقة الجزئية، أى انه حاول شرح سرعة التضخم العامة استنادا الى سلوك الفرد • أما الآن فلقد تغيرت هذه الطريقة وأصبحت كلية ، تعتمد على سلوك الفرق الاجتماعية فى تفسير الظاهرة نفسها • من أجل دراسة هذه الناحية نكتفى فقط بتلخيص النظرية التى وضعها الكاتب الامريكى (هولزمان Holzman) مع العلم انه توجد نظريات أخرى هامة فى هذا المضمار •

يبدأ الكاتب أولا بتقسيم المجتمع أي بتحديد الفرق الاجتماعية ، حيث يرى ثلاث فرق مختلفة : تتألف الفرقة الاولى من العمال والموظفين فى القطاعين الخاص والعام ، أما الثانية فتتألف من أصحاب الارباح ، أى من رأباب المشروعات والمساهمين ، وتتكون الثالثة والأخيرة من ذوي الدخل ألثابت وهم حملة

السندات وملاك العقارات والابنية المؤجرة • نشير فورا الى ان الكاتب لا يعلق أية أهمية على سلوك الفرقة الثالثة ، فى تطور الحركة التضخمية ، لاسباب عدة لا مجال لذكرها • ولكن فى المقابل يولى جل اهتمامه نحو الفرقتين الاوليين •

يرى الكاتب الآن ان سرعة الحركة التضخمية تتوقف على السلوك السيكولوجى للفرق المعنية • اذا نظرنا الى هذا السلوك نرى انه يختلف من وضع الى وضع ومن مرحلة تضخمية الى أخرى • بيد ان هذا الاختلاف لم يمنع الكاتب من تقديم نموذجين فقط من أجل دراسة هذه الناحية •

يعتمد النموذج الاول على ثلاثة أنوع من المعاملات : يمثل الاول (A) نسبة الاجور من التكاليف الكلية ، ويمثل الثانى (N) طاقة فريق العمال فى زيادة معدل الاجور بنسبة تساوى نسبة ارتفاع الاسعار ، أما المعامل الثالث والاخير (Y) فيمثل قبول ارباب المشروعات ادماج زيادة الاجر فى اسعار البيع •

يؤكد (هولزمان) أن المعامل الأول (A) هو دائما أقل من الواحد الصحيح• هذا شيء بديهى ، اذ لا يمكن للاجور ان تكون التكاليف الانتاجية بكاملها وانما هى دائما جزء منها تختلف أهميته من صناعة الى أخرى • أما المعامل الثانى (N) والثالث (Y) يمكن أن يكونا أقل من الواحد الصحيح أو مساويين له أو أكبر منه (الفرض الاخير ، أكبر من الواحد الصحيح ، غير محتمل الحصول) •

تتوقف سرعة الحركة التضخمية ، بعد هذا الايضاح ، على قيمة هذه المعاملات وأهميتها • اذا كان المعامل الاول (A) والثانى (N) ضعيفين — أى نسبة الاجور الى التكاليف الكلية قليلة وطاقة فرقة العمال فى زيادة معدل الاجور شبه معدومة — فان الحركة التضخمية لا تشتد عنفا بل تدخل فى مرحلة استقرار• أما اذا فرضنا النقيض أى المعامل الاول (A) كبير والثانى (N) أكبر من الواحد الصحيح — يفيد هذا ان الاجور تكون نسبة كبيرة من التكاليف الكلية وطاقة فريق العمال فى زيادة معدل أجورهم مرتفعة — فان الحركة التضخمية تزداد حدة وتدخل مرحلة الانفجار •

بيد ان هذا الاحتمال مستبعد الحدوث ، لان طاقة العمال الهجومية قلمـا تسمح لها بالحصول على زيادة فى معدل الاجور تساوى زيادة ارتفاع الاسعار • نستنتج أن هذا النموذج ، مهما تغيرت الظروف ، لا يمكن ان يشكل خطرا يهدد قيمة الوحدة النقدية • ولكن الشأن ليس كذلك فى النموذج الثـانى • يفرض الكاتب ان سلوك فريق العمال يبقى على وضعه الاول أى السعى الى المحافظـة على معدل الاجور الحقيقى فى الحركة التضخمية • أما ما يتغير فهو سلوك ارباب المشروعات اذ يصبح أكثر طموحا • كان هذا الفريق فى النموذج الاول يقبل دمج زيادة الاجور فى اسعار المبيع ويكتفى بالمحافظة على مستوى ارباحه الاسمية • أما الآن فانه يعمل على زيادة نسبة ارباحه بنسبة زيادة الاسعار نفسها ، لانه كمـا ذكرنا ، أصبح أكثر طموحا • لهذا يحل مكان المعامل (Y)ـ الذى كان يمثل فى النموذج الاول قبول ارباب المشاريع دمج زيادة الاجور فى أسعار المبيـع دون السعى الى زيادة معدل ارباحهم ـ المعامل (B) الذى يرمز الى طاقة فريق اربـاب المشاريع فى الحصول على زيادة فى ارباحهم تساوى زيادة ارتفاع الاسعار • يذكر الكاتب بصدد هذا المعامل الجديد ، انـه يمكن ان يكـون أقل من الواحـد الصحيح أو مساويا له أو اكثر منه •

اذا فرضنا الآن ان كلا من الفريقين ـ عمال أو ارباب مشاريع ـ يعمل على زيادة دخله بنسبة تساوي نسبة ارتفاع الاسعار ـ فان الحركة التضخمية تدخـل فى مرحلة تكاثفية ترتقى الى الاعلى مهددة فى النهاية قيمة الوحدة النقدية • يفيـد هذا انه يصبح من العسير جدا تحقيق التوازن • ولو فرضنا جدلا انه يمكن ان يتحقق ، فانه يتحقق عند مستوى للاسعار أعلى بكثير من المستوى الذى كـان سائدا من قبل • أما اذا فرضنا الآن ان كلا من المعاملين(N)،(B)هما أكبر من الواحد الصحيح ـ أى ان فريق العمال وفريق ارباب المشاريع يملكان طاقة هامة من اجل رفع دخلهما ـ فان الحركة التضخمية تدخل فى مرحلة انفجارية ، تؤدي حتما الى زوال قيمة الوحدة النقدية من عالم الوجود • هذا ما حدث فعليا فى المانيا فى فترة

ما بين ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ • نرى أنفسنا ، بالنسبة الى دراسة (هولزمان) ، أمام شكلين من الحلقة الحلزونية التضخمية ، تتمثل الاولى بالسباق بين الاسعار والاجور والثانية بين الاسعار والارباح • يفيد هذا ان سرعة ارتفاع الاسعار تتوقف فقط على سلوك كل من فريق العمال وأرباب المشاريع ، أما الفريق الثالث ــ ذو الدخل المحدود ــ فهو الضحية فى كل الاحوال •

بالرغم من أهمية هذه النظريات والفوائد التى قدمتها لنا فى شرح سرعة التضخم وتوتره يمكن ان نبدى حولها بعض الملاحظات •

يتراءى لنا ان نموذج (هولزمان) صحيح ولكن فقط فى وضع اقتصادى يخيم عليه نظام الحرية الاقتصادية • أما فى وضعنا الراهن الذى يعرف التضخم المكبوت الخاضع لنظام مراقبة الاسعار ، فان هذا النموذج يصبح خاطئا شيئا ما •

ومن جهة ثانية ، يبدو لنا ، بالنسبة الى نظرية (هولزمان) انها اعتمدت على طريقة التحليل الكلى وتركت جانبا طريقة التحليل الجزئى • لذا لم تستطع هذه النظرية ان تبين : لماذا يوجد تفاوت فى ارتفاع اسعار مختلف السلع وفى دخل مختلف الطبقات •

وأخيرا لقد اضاف أحد الاقتصاديين الفرنسيين ملحوظة هامة حول مرونة ايحاء المستقبل ، اذ يرى انه ليس من المعقول ولا من الواقعى بشىء ، ان نفرض بأن مرونة الايحاء ، خلال فترة تضخمية ، هى متساوية وتسير فى الاتجاه نفسه • لأنه لو كانت مرونات الايحاء لدى الافراد كافة أكبر من الواحد الصحيح فان الطلب الكلى عندئذ يبلغ اللانهاية ، وينعدم العرض فى المقابل • الامر الذى يؤدى الى احداث اختلال مطلق بين الطلب والعرض الكليين ، أى الى احداث حركة عمودية فى ارتفاع الاسعار والى زوال قيمة الوحدة النقدية • توصلنا هذه الملحوظة الى ان مرونات الايحاء ، خلال الفترة التضخمية ، ليست متساوية ولا تسير بكاملها فى الاتجاه نفسه ، كأن يتوقع بعض الافراد ارتفاعا فى الاسعار والبعض الآخر انخفاضا فيها •

الخاتمـــة :

تعترض علوم الانسان بما فيها علم الاقتصاد طبعا ــ منذ ولادتها الى الآن ــ صعوبات جمة شائكة فى وضع مختلف نظرياتها • ذاك ان النظرية ، فى هذا المضمار يجب ان تنبثق اسسها العامة من الواقع الحى والا أصبحت مجردة • اذ ان النظرية فى الحقيقة ، ما هى الا تبسيط للواقع المعقد قصد فهمه وتحليله ، لكى تتوصـل الى اصلاحه فيما بعد • والنظرية هى اداة عقلية أيضا ، تستمد اسها من الواقـع وتستعمل لانارة السبيل أمامنا فى الحياة العملية • بيد ان الواقع ــ ومن هنا تأتى الصعوبات فى تشييد مثل هذه النظريات ــ هو فى تغير مستمر عبر الزمان والمكان • فواقع البارحة ليس واقع اليوم ، ولن يكون واقع الغد • هذا من جهة ومن جهـة أخرى الواقع فى مكان ما ، ليس الواقع نفسه فى مكان آخر • الاستنتاج يقدم نفسه بنفسه ، فالنظرية التى نريدها ان تنير الواقع يجب عليها أيضا ان تكون فى تطـور مستمر عبر الزمان والمكان على حد سواء • يفيد هذا ، ان عصر النظرية العامـة والازلية ــ كما يريدها التقليديون ــ قد انطوى وأصبحنا فى عصر النظرية النسبية فى الزمان والمكان •

ينطبق هذا القول ، بلا ريب ، على نظرية التضخم النقدى التى قمنا بدراستها• بالرغم من اننا قصرنا التحليل فيها عمدا على الخطوط الرئيسية العامة مثل : اسباب التضخم واشكاله وسرعته ، فانها لا تزال نسبية • اذ انها ربما تنطبق على البلدان المتقدمة ذات البنيان المندمج ، ولكنها فى المقابل تفقد الكثير من قيمتها التطبيقيـة لو نقلناها الى اقتصاد مسبوق ، بسبب نقاط الاختلاف الناتئة بين الوضعين • ألحت النظرية على ظاهرة التضخم بالتكاليف ، على اساس ان تكاليف الانتاج ، وبخاصة الاجور ، تلعب الدور الرئيسي فى دفع الاسعار الى الاعلى • ولكنا لا نرى ان هذه الظاهرة تلعب الدور نفسه فى البلدان المسبوقة ، بل على النقيض ، نعتقـد بان زيادة الطلب المقرونة بعدم كفاية الانتاج هى التي تدفع عجلة التضخم الى الامام • اضافة الى ذلك رأت النظرية ان سرعة التضخم تتولد من سلوك الفرق الاجتماعية ــ

نقابات عمال وأرباب المشروعات ــ هذا صحيح فى البلدان المتقدمة ، ولكن فى البلدان المسبوقة نقابات العمال لا تزال فى المهد ، لذا يبدو لنا ان تأثيرها فى تحديد سرعة الحركة التضخمية ضعيف الدرجة • بيد ان هذه الاختلافات لا تمنع من ان الذى يريد دراسة التضخم النقدي فى اقتصاد مسبوق ، يستطيع الاستئناس بهذه الخطوط العامة •

الاهمية الاقتصادية
لبـــــترول الشـــــرق الاوسط

للدكتور محمد رؤوف مصطفى*

ان أهمية البترول الاقتصادية قد ازدادت فى العصر الحديث فاصبح عصـب الحضارة المادية وله أهميته البالغة فى حياة الامم ، فحضارتها تقاس بكميات البترول التى يستهلكها الفرد من ابنائها سواء فى السلم أو فى الحرب • كما أنه أصبـح مصدر القوة المحركة ومصدر الثروة الاقتصادية واذا جاز لنا أن نعتبر القـرن التاسع عشر عصر الفحم فالقرن العشرون هو عصر البترول ، وأصبح البترول يمثل المكانة الاولى بين مصادر الطاقة الحديثة فى العالم بعد ان كان الفحم هو صـاحب هذه المكانة كما أصبح البترول من المواد الخام التى تقوم عليها صناعات كيماويـة فى غاية الاهمية ، علاوة على أن حاجة الانسان له قد تضاعفت نتيجة للتقدم المستمر فى عالم الصناعة والمواصلات •

ويرجع السبب فى تفوق البترول وغازه الطبيعى على الفحم كمصدر أول للطاقة فى العالم الى الاسباب الآتية :ـ

١ ـ اختراع المحرك ذى الاحتراق الداخلي وانتشار استخدامه بسرعة على نطاق واسع منذ بداية هذا القرن ، وذلك نظرا لتفوقه على المحرك الذي يسير بقوة البخار •

٢ ـ تفوق البترول على الفحم من حيث القوة الحرارية الكامنة فيه ، اذ ان النسبة تتحدد بين الاثنين بحوالي ٥ : ٣ وهذه النسبة تزيد على ذلك فى بعض مشتقات البترول •

---

* اللدكتور محمد رؤوف مصطفى رئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الليبية تخرج فى كلية التجارة (جامعة القاهرة) عام ١٩٣٧ وحصل على ماجستير فى المحاسبة ودبلوم الدراسات العليا المالية والاقتصادية من كلية الحقوق والدكتوراه فى المحاسبة .

٣ ــ يمتاز البترول بطبيعته السائلة التي تجعله يفضل الفحم فى النقل والتخزين وتموين البواخر والقطارات •

٤ ــ يفضل البترول الفحم من حيث تكاليف الانتاج بسبب التعمق فى استغلال مناجم الفحم وارتفاع أجور العمال فى أوربا الغربية والولايات المتحدة، وكثرة العمال اللازمين لانتاج الفحم •

وسوف تتعرض للموضوع من جانبين : الاول يمثل أهمية بترول الشرق الاوسط فى الاقتصاد الاوربى والثانى أهمية بترول الشرق الاوسط للشرق الاوسط ذاته •

فبالنسبة للجانب الاول نلاحظ مبدئيا ان اوربا كانت تعتمد فى العشرين سنة الاولى من هذا القرن على بترول المكسيك[1] وبعد ذلك على فنزويلا ، الا انه منذ سنة ١٩٣٠ ابتدأت الاكتشافات الكبيرة فى الشرق الاوسط وظهرت البلاد المنتجة الكبيرة وهى الكويت وايران والمملكة العربية السعودية والعراق وهى تنتج حوالى ربع انتاج العالم فى سنة ١٩٦٥ وانه نظرا لضآلة الجزء الذى تستهلكه هذه البلاد نفسها أصبحت أهم المصدرين لاوربا الغربية ــ والتى لا تملك من البترول الا جزءا ضئيلا ــ علاوة على تصديرها البترول لبلاد أخرى فى أفريقيا وآسيا واستراليا •

وكما ذكر الكاتب جورج لونزوسكي فى كتابه «البترول والدولة» أن الكثيرين من الاوروبيين يدركون مقدار اعتماد اوربا الكبير على بترول الشرق الاوسط الا ان تلك الحقيقة برزت أكثر منذ عام ١٩٥٦ •

على انه من ناحية أخرى فان الشرق الاوسط يعتمد على صادرات البترول لتنميته الاقتصادية •

وعلى ذلك فان غرضنا هنا والذى يعنينا هو التزود ببعض المعلومات المقتضبة ومعظمها من طراز الاحصائيات التي من مهمتها الاجابة على مدى اعتماد اوربا على بترول الشرق الاوسط وهى المقادير التي تستهلكها اوربا سنويا وهل هذه الكميات تسير فى اتجاه تصاعدى ، واذا كان كذلك فالى أى مدى ؟ ومن هو الشاحن الرئيسى للبترول الى اوربا بعد فترة الحرب ، وهل يمكننا مقارنة البترول

Northern Sea oil - The Great Gamble by Bryan Cooper and T. F. Goskel p. 9.

مـع مصادر الطاقـة الاخرى مثل الفحم والغاز والقوة الكهربائية والتي تولـد من الميـاه ؟

وهل هناك من علاقة بين نمو الصناعة الاوربية واستهلاك البترول ؟ وما هـو مقدار تكرير البترول فى أوربا ؟ وكم تنفق اوربا على البترول المستورد ؟

وسنحاول بقدر الامكان الاجابة على تلك الاسئلة الهامة والتى نرجو ان نجيب عليها دون ان نذهب الى تحليل عميق لاقتصاد اوربـا والذي لا يمكن استيفاؤه فى مثل هذا الحيز المحدود .

ولقد تبين من الدراسة التى وضعها خبراء فرسـت ناشينال سيتى بنك اوف نيويورك ان الطلب على الزيت سينمو من الآن حتى ١٩٧٠ تقريبا كما يتضـح من الجدول رقم (١) الآتى :ـ

الطلب العالمى على الزيت (جدول رقم ١)

(النسبة المئوية للزيادة السنوية)

	١٩٥٩ الى ١٩٦٤	١٩٦٤ الى ١٩٦٩
أوربا الغربية	١٥	٨ر٦
اليابان	٢٧ر١	١٢ر٥
الشرق الاوسط وافريقيا	٨ر٧	٧ر٧
استراليا ونيوزيلندا	٧ر٦	٨ر٠
مناطق شرقية أخرى	١١ر٣	٧ر٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢ر٨	٣ر٢
كنـدا	٥ر٠	٥ر٠
مناطق غربية أخرى	٥ر٧	٥ر٣
المناطق الشيوعية	٩ر٦	٨ر٨
العالم بأجمعه	٧ر٨	٦ر٥

والذى يهمنا فى هذا الجدول هو زيادة نسبة الطلب على الزيت فى اوربا والشرق الاوسط ولو أن نسبة الزيادة ستقل فى المدة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ ولن ترتفع النسبة فى المدة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ الا فى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا ونيوزلندا .

ولكن عدد البراميل الاضافية اللازمة لسد الطلب العالمي ستواصل ارتفاعها المضطرد سنة بعد أخرى ولا يجب أن يؤخذ هذا النقص على أنه مشكلة جديدة غير متوقعة بل هو نتيجة طبيعية للزيادة الهائلة فى الطلب على الزيت خلال السنوات القليلة الماضية .

وقد نشأ هذا الازدياد الهائل من زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام فى مختلف أنحاء العالم . وكان تزايد عدد السكان بصورة خاصة فى البلدان النامية مع ارتفاع مستوى المعيشة فى البلدان المتقدمة اقتصاديا .

ولكن نمو الطلب على الزيت الخام قد تقدم بخطوات اوسع من غيره اذ بلغ خلال السنوات الخمس الاولى من العقد الحالى فى جميع ارجاء العالم مبلغ ٨ر٧٪ بالمقارنة مع تزايد فى عدد السكان بلغ ٨ر١٪ وازدياد الطلب على جميع انواع الطاقة قد بلغ ٣ر٤٪ بينما كان ازدياد الانتاج الصناعى بمعدل ١ر٦٪ وكان السبب فى نمو استهلاك الزيت الخام بسرعة أكبر من نمو باقى اقتصاديات العالم يرجع الى امتيازات فى سعره مع فائدته العملية ، وتبعا لذلك كان حلوله محل غيره فى اسواق الطاقة سريعا ولكن من البديهى انه لا يمكن استمرار هذا الوضع الى مالا نهاية .

وبالرغم من هذا النقص النسبي فان الزيادات السنوية فى الطلب على الزيت ستكون أكبر مما كانت عليه سابقا وستبلغ معدل ١ر٢٪ مليون برميل فى اليوم خلال النصف الثانى من العقد الحالى بالمقارنة مع ١ر٨ مليون برميل خلال النصف الاول.

ومع انه من الممكن زيادة الانتاج فى بعض حقول الزيت زيادة كبيرة بتوظيف مبلغ ضئيل نسبيا من رأس المال الا ان الزيادة فى مجموع الاموال الموظفة ستستمر ومن الممكن ان تبلغ الاموال الموظفة عام ١٩٦٩ حوالى ١٥ مليون دولار فى السنة

فى العالم غير الشيوعى بصورة عامة ويعتبر ايراد شركات الزيت المصدر الرئيسى الوحيد لهذه الاموال اذ انه من الميزات الرئيسية الاخرى التى تتمتع بها الشركـات البترولية الكبرى استقلالها شبه التام عن الاسواق العالمية اذ انها تمارس « التمويل الذاتى » Self — Financing على نطاق لا مثيل له فى سائر الصناعات وقد بـين المستر سويت اسكوت احد مديري شركة بريتش بتروليوم فى دراسة قدمها لمؤتمر البترول العربى الرابع الذى عقد فى بيروت فى نوفمبر ١٩٦٣ ، ان الشركات البترولية الكبرى قد تمكنت خلال الفترة ما بين ١٩٣٠ — ١٩٥٢ من تمويل كافة استثماراتها بامكانياتها الخاصة ودون اللجوء الى الاسواق المالية • ومنذ عام ١٩٥٢ تراوحت القروض التى عقدتها الشركات بين ٦٪ ، ١٠٪ من حاجاتها الى رأس المال •

ويرجع ذلك الى ان شركات البترول الكبرى توظف جزءا من ارباحهـا التى تجنيها فى بعض المناطق فى مناطق أخرى من العالم ولقد شاهـدت اوربا باستثنـاء الـكتلة الشيوعية اتجاهين فى وقت وحد ، وهما ازدياد مضطرد فى اسـتهلاك البترول عامة كما رأينا أو بالنسبة الى مصادر الطاقة الاخرى ، واعتماد متزايـد على الشرق الاوسط كمصدر رئيسي لتموينها •

ولقد بلغ استهلاك البترول الاوربي ٢٧ مليون طنا قبل عام ١٩٣٨ فى السنة ، وفى الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ١٩٤٧ قفز الرقم الى ٣٧ مليون طنا فى العام[1] ، ومنذ ذلك الحين ازداد النمو بنسبة ١٣٪ كل عام فبلغ ١٠٠ مليون طن فى عام ١٩٥٥ وفى عام ١٩٥٦ بلغ استهلاك اوربا من البترول ١١٥ مليون طن فى السنة ، وبعد ذلك زادت هذه النسبة •

هذا وقد اظهرت الاحصاءات ان انتاج النفط فى العالم سنة ١٩٦٥ زاد على ١٥٠٠ مليون طن وسجل بذلك زيادة ٩٦ مليون طن عن عام ١٩٦٤ ، وان القسم الاكبر من تلك الزيادة انتجته البلاد العربية ، ففى الشرق الاوسط زاد الانتاج ٣٤ مليون طن بينما فى افريقيا زاد ٢٠ مليون طن •

---

(١) البترول والدولـة لجورج لوزوسكي •

وقد بلغ الانتاج العالمي للنفط الخام ١٦٣٢ طن[1] فى عام ١٩٦٦ أي بزيادة قدرها ٥ر٨٪ من سنة ١٩٦٥ •

وقدرت منظمة O.E.E.C. [2] (المنظمة الاقتصادية التعاونية الاوربية) حاجة اوربا سنة ١٩٧٥ بـ ٣٤٠ مليون طن •

وان هذه الارقام جد مثيرة وتجدر الملاحظة الى ان هذه الارقام لا تشمل زيادة استهلاك البترول بصورة عامة ، بل على أساس حلول البترول تدريجيا محل مصادر أخرى للطاقة ، كما انها تبرز مدى احتياج اوربا لبترول الشرق الاوسط وأهميته بالنسبة لها •

وفى عام ١٩٥٥ كان مجموع واردات البترول الى اوربا ١١٣ مليون طن من الزيت ، وقد استوردت من هذه الكمية ٢١ مليون طن من نصف الكرة الغربي ، ٩٠ مليونا من الشرق الاوسط (ومن هذا الرقم ٨٨ مليون من الزيت الخام ، ٢ مليون من الانتاج المكرر) وهكذا فان الشرق الاوسط يمون اوربا بـ ٨٠٪ مما يلزمها من واردات البترول ولا زالت هذه النسبة سارية الى الآن ، وعندما نحلل تزايد حاجة اوربا الى الزيت يجب أن نضع نصب اعيننا ثلاثة عوامل :

العلاقة بين التطور الاقتصادي واستهلاك البترول ، مقدرة اوربا على التكرير ، وتسهيلات النقل فقد زاد نمو الانتاج الصناعي فى فترة ما بعد الحرب بنسبة ٦,١٪ سنويا وقد انعكس هذا فى الاستهلاك المتزايد لجميع أنوع الطاقة بمعدل ٥٪ سنويا ، ومن خلال هذه الصورة الكاملة كانت زيادة البترول ١٣٪ كما ذكرنا سابقا •

كما ان الوجه الثانى من الاوجه الاقتصادية فى اوربا هو انشاء معامل التكرير باوربا وهى صناعة قديمة بها ، فان ازدياد استهلاك البترول فى اوربا يصاحبه نمو

---

(١) Petroleum Press Service.

(٢) The organization for European Economic Co-operation

يستحق التأمل فى تسهيلات التكرير ففي عام ١٩٤٨ كانت كميات الزيت الخام التي تم تكريرها ٢٠ مليون طن ، وفى عام ١٩٥٥ بلغت ١٠٣ مليون طن أى ما يقرب من ٩٠٪ من حاجة اوربا ، وارتفعت طاقة التكرير الاوربى الى ١٢٠ مليون طن ، وهذا التوسع يتمثل فى استثمارات تتراوح نفقاتها بين ١٧٠ مليون دولار ، ٢٢٠ مليون دولار كما ان معامل التكرير قد تطلبت انشاءات اضافية زادت مقدار الاستثمارات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، وان رؤوس الاموال اللازمة لنفقات التوزيع والتسهيلات المتعلقة بها ووسائل النقل بلغت ١٠٠٠ مليون دولار وقد اقتضى الاتجاه الجديـد فى فترة ما بعد الحرب ان تنشأ معامل التكرير على مقربة من مراكز الاستهـلاك بعيدة عن مصادر الانتاج ، وقد زاد هذا الاتجاه فى عام ١٩٥١ ، أي بعد تأميم البترول الايرانى وما عقب ذلك من اغلاق معامل التكرير فى عبادان .

ولقد انشىء العديد من معامل التكرير الجديدة وازدادت مقدرة معـامل التكرير القائمة واتسعت سواء أكان ذلك فى القارة الاوربية أو فى بريطانيا .

وكانت نهضة معامل التكرير فى فرنسا عظيمة فبلغت طاقتها ٣٣ مليون طـن سنويا فى منتصف عام ١٩٥٠ واحتلت المكان الاول فى اوربا وكانت بريطانيا الثانية فى هذا المضمار وطاقتها ٣١ مليون طن سنويا وقد ضاعفت قدرتها بانشاء معامـل تكرير كبيرة فى عدن ، وبلغت طاقة ايطاليا ٢٦ مليون طن سنويا محتلة المرتبة الثالثة تتبعها فى ذلك المانيا الغربية برقم قدره ١٦ر٦ مليون طن ، وهولندة برقم قدره ١٤ مليون طن ، غير ان هولندة تقدمت الآن تقدما ملحوظا ، وتكرر مصانعها حاليا ٣٠ مليون طن من النفط الخام سنويا وبلغت قيمة صادراتها من مستحضرات النفـط فى عام ١٩٦٤ نحو ٤١٧ مليون دولار ، وفضلا عن أنها أصبحت تزود كثيرا من البلدان الاوربية بحاجتها من النفط للصناعة والتدفئة فقد أصبحت أيضا مركزا هاما لصناعة المستحضرات الكيمائية المستخرجة من النفط . وفى هولندا اليوم اربعة معامل تكرير جميعها فى مدينة روتردام وضواحيها التي تعتبر أكبر مركز لتكرير النفط فى أوربا الغربية وأكبر ميناء فى العالم بالنسبة للبضائع التي تحمل وتفرغ فيها ؛ هذه المعامل تخص شركات شل وكالتكس واسو و Gulf ، والسبب الرئيسى لاختيار روتردام لبناء تلك المعامل يرجع الى أنها تقع فى قلب البلاد الستة الاعضاء فى السوق الاوربية

المشتركة ، كما ان بامكان البواخر ان تتابع سيرها من روتردام الى داخل اوربا بواسطة الانهار الى بحر الشمال ونهر الراين جنوبا •

وقد أدت الزيادة فى طاقة معامل التكرير الاوربية الى نتيجتين على مركز الاقتصاد الاوربي ووفرت على اوربا مبالغ طائلة من العملة الاجنبية • Foreign Currency

وكان الجزء الاكبر منها يصرف من قبل على الانتاج المكرر والمستورد بسعر مرتفع كما جعلت اوربا بمنجاة من التقلبات التي قد تحدث فى مناطق الانتاج والنقل •

والوجه الثالث الاقتصادى هو تقدم طرق العبور وناقلات البترول ، فان النقل عامل حيوى فى طلب اوربا للبترول ، وينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار عنصرين : احدهما وجود الطرق ووسائل النقل لبترول الشرق الاوسط ، والعنصر الآخر وجود ناقلات مناسبة تحمل المواد البترولية •

وكان البترول يشحن الى اوربا فى عام ١٩٥٦ بطريقين رئيسيين طريق قناة السويس (ويمر بها ٦٥ مليون طن فى العام) وخطوط الانابيب السورية لشركة بترول العراق ويطلق عليها Iraq Petroleum Co., (I.P.C.) والتابلاين Trans-Arabian Pipe Line Co., (٣٦ مليون طن) وكانت طاقة هذين الطريقين أعظم من هذين الرقمين فلقد عبر من قناة السويس ما مجموعه ٧٧ مليون طن من البترول سنويا، وكذلك ماتصبه أنابيب شركة بترول العراق وشركة التابلاين معا نحو من ٤١ مليون طن سنويا • والاثنا عشر مليون طن الاضافية التي تنقل عن السويس والخمسة الملايين الاخرى التى تنقل بواسطة الانابيب تصدر الى نصف الكرة الغربى او افريقيا التى تتزود بها•

وفى الحالات الطارئة فى اوربا ــ وكما حدث ذلك فى سنة ١٩٥٦ توجه هذه الكميات الزائدة الى القارة الاوربية • ولقد كانت الزيادة المضطردة فى ضخامة شحنات البترول الى الغرب سببا للزيادة فى طاقة الضخ بالانابيب وبقناة السويس • وقد اتخذت شركة بترول العراق والتابلاين الخطوات اللازمة كي توسع كل منها خطوطها • وقد توقفت مشروعات التوسع لشركة بترول العراق فى ١٩٥٦ بينما استمرت التابلاين بمشروعاتها وقد انهت اعمالها فى ١٩٥٨ •

وقد بلغ مجموع حمولة السفن المارة عبر قنـاة السويس فى عام ١٩٦٥ من الجنوب الى الشمال ١٥٥ مليون طن (بلغت حمولة الزيت الخام منها ١٤٤ مليـون طن ، وبقيت مصادر الزيت من حيث الكمية على الترتيب الآتى :ـ

الكويت (٦٤ مليون طن) ، وتبعتها ايران (٥٠ مليون طن) ثم المملكة العربية السعودية (٣٠ مليون طن) وقد بلغت ايرادات قناة السويس فى سنة ١٩٦٦ حوالى ٩٥ مليون جنيه والجزء الاكبر من عوائد المرور هذه مستمد من ناقلات الزيت الخام ، وكانت ايطاليا المستوردة الرئيسية فقد استوردت ٤١ مليون طن ، وتبعتها فرنسا (٢٦ مليون طن) ، اما بريطانيا فقد نزلت من المكانة الثانية التي كانت تحتلها عـام ١٩٦٤ الى المكانة الثالثة باستيرادها ٢٤ مليون طن .

وانه لمن الجدير بالذكر انه يوجد الآن فى العالم ١٦ ناقلة بترول حمولة الواحدة منها ١٠٠ ألف طن أو اكثر . بينما يجرى بناء ٥١ حاملة من هذه الفئات . وقـد اعلنت شركة (متسوى) اليابانية لبناء السفن عن مخططاتها المتعلقة بمشروع تكاليفه ١٠ ملايين دولار لاقامة ورشة جبارة تتسع لبناء ناقلات بترول بحمولة ٣٥٠ ألف طن، اعتبارا من منتصف عام ١٩٦٨ ، كما انه قـد ابحرت فعلا من اليابان فى سفرتهـا الاولى السفينة « طوكيو مارى » أكبر ناقلة زيت فى العالم ، لنقل الزيت من الشرق الاوسط الى تلك البلاد و تملك هذه السفينة ـ التى صنعت فى اليابان ـ شركـة تابعة لشركة (كاليفورنيا تكساس للزيت) وتبلغ حمولتها ١٥٠ ألف طن ، وبلغت نفقات بنائها ١٢ مليون دولار .

كما ان بعض الشركات السويدية قد اعلنت عن نيتها فى اقامة رصيف لبنـاء السفن يكلف ٢٠ مليون دولار وينتج سفنا بحمولة ٣٠٠ ألف طن فما فوق اعتبارا من منتصف عام ١٩٦٨ .

والذى يهمنا فى هذا المضمار من الناحية الاقتصادية هو أن السبب فى الرغبـة فى بناء هذه الناقلات هو ان تكلفة النقل تنقص بنسبة ضخامة الناقلة ، فاجرة نقـل الطن من الخليج العربى الى اليابان على الناقلة (طوكيو مارو) والتابعة لشركـة (كاليفورنيا تكساس للزيت) البالغة حمولتها ١٥٠ ألف طن السالفة الذكر ، لا يتجاوز

دولارين للطن الواحد بينما فى الناقلات العادية التى لا تتعدى حمولتها ٥٠ ألف طن تبلغ ضعف ذلك • ولنفس تلك الاسباب تبنى الآن اليابان أيضا حاملة بترول اسمها (ايد يمشومارو) ستبلغ حمولتها ٢٠٤ آلاف طن •

وكفاية مثل هذه السفن ذات الحمولة الكبيرة لتموين حاجات أوربا تؤلف الناحية الرئيسية الثانية فى ميدان النقل ، وكل اضطراب فى تنقلات هذه السفن يضطرها للسير فى رحلات طويلة يخلق مضاعفات ونقصا فى استهلاك البترول للدول المستهلكة ، وانتاج البترول واستهلاكه المتزايد يقضيان بان نزداد عدد السفن وذلك بغض النظر عن انشاء خطوط الانابيب •

وقد جاء فى دراسة لمنظمة التعاون الاوربى الاقتصادية O.E.E.C. أن الرغبة فى بناء تلك الناقلات الضخمة ترجع من ناحية أخرى غير تخفيض تكاليف النقل المشار اليها سابقا الى رغبة شركات البترول فى التخفيف من اعتمادها على خطوط الانابيب•

ويعود بعض ناقلات البترول من حيث الملكية الى شركات مستقلة بينما تسعون فى المائة هو ملك أو تحت اشراف شركات البترول الكبيرة وعلى الاخص الشركات السبع الرئيسية الامريكية والبريطانية والهولندية وهى ستاندرد اويل أوف نيوجرسي ، سوكوني موبيل أويل ، تكساس اويل كومباني ، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، شركة بترول الخليج Gulf وشركة البترول البريطانية (برتيش بتروليوم) ومجموعة رويال داتش شل ، وبالاضافة اليها توجد شركة البترول الفرنسية C.F.P. وانه ليبدو واضحا من كل ما ذكر بعاليه ان اعتماد اوربا المتزايد على واردات البترول يقتضي مصروفات كبيرة من العملات الاجنبية ، وذلك بالطبع يؤثر فى ميزان المدفوعات الاوربى ، وقد ذكرت لجنة البترول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي فى تقرير لها ان مجموع تكلفة البترول الذي وصل الى الشعوب الاعضاء فى المنظمة كان ٢٠٥٠ دولار عام ١٩٥٥ ، ٣١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ ، ٨ آلاف مليون دولار فى عام ١٩٦٥ ، وينبغي ان يضاف ١٠٪ الى هذا من أجل تموين ناقلات البترول الاوربية المسجلة ، وهذه الارقام تمثل كل التكلفة

وقد قدرت اجور الكميات المحمولة التى نقلتها السفن ذات الاعلام الاوربية ٥٩٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار عام ١٩٥٥ ونحو ٧٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار عـــام ١٩٦٠ ، وستكون ١ر٥٩٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار عام ١٩٧٥ وهذا يعادل ٧٥٪ من تكلفة الحمولة الكاملة للبترول الذي يزود اوربا • ويمكننا ان نضيف تكاليف عديدة أخرى الى هذه تقوم بها الشركات فى اوربا بما فى ذلك شراء كميات كبيرة محلية • وتقـدم الشركة العربية الامريكية للبترول مثلا صالحا فى سبيل تخفيض مصروفاتها فى مناطق الدولار اذ انشأت شـركة تابعـة خاصـة هى شـركة أرمـكو عبر البحـار ومقرها الرئيسى فى لاهاى وذلك لشراء ما يلزمها من الاسواق الاوربية والدول التى لا تتعامل بالدولار ، ومثل هذه التدابير تخفف بالطبع من ضيـق ميزان الدفـع ومشكلته للمستوردين الاوروبين من بترول الشرق الاوسط •

ولعل هذا الاستعراض العام لدور بترول الشرق الاوسط فى الاقتصاد الاوربى يكون ناقصا اذا لم نذكر على الاقل دور تلك الواردات من البترول واثرها فى حياة البلاد ، لا سيما وان اعتماد مختلف دول اوربا على البترول كمصدر للطاقة ليس متناسقا ، فاذا ما قورن البترول بالفحم الحجرى فان استهلاك منتجـات البترول تتراوح فى ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ بين ٨٢٪ من مجموع استهلاك الطاقة فى اليونان الى ٩٪ فى المانيا والنسبة المماثلة هى ١٣٪ فى المملكة المتحدة ، ٢٢٪ فى فرنسا ، ٣٢٪ فى ايطاليا ، ٤٠٪ فى السويد ، ٢٤٪ فى النرويج •

وهذه الارقام ليست مستقرة ، فبينما يبلغ معدل زيادة استهلاك البترول فى اوربا كما ذكرنا ١٣٪ سنويا خلال فترة ما بعد الحرب ويلاحظ ان نسبة الزيـادة فى الاقطار الصناعية الكبرى جديرة بالاهتمام ، وانه على الرغم من ان استهـلاك البترول متواضع نسبيا فى الطاقة العامة بالمانيا ، فقد زاد معـدل الاستهلاك ٢٠٪ سنويا فى أعوام ما بعد الحرب ، وكانت الزيادة أكبر فى ايطاليا عنها فى المانيا اذ بلغت ١٢٠٪ بين الاعوام من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ •

وتظهر هذه الارقام بوضوح ان واردات البترول من الشرق الاوسط لم تلعب دورا حيويا فى تطوير الاقتصاد الاوربى بعد الحرب فحسب بل شملت بدورهـا

استهلاك الطاقة الاوربية الكاملة وبذلك وثقت دعائم الروابط الاقتصادية بين١ وربا والشرق الاوسط .

وانه لمن الجدير بالذكر أيضا ان الكويت والسعودية تصدر الى الولايات المتحدة نفسها فالاولى صدرت لها فى ١٩٥٦ ما قيمته ٩٣ مليون دولار واستوردت منها ما قيمته ٣٠,٨ مليون دولار والثانية صدرت لها ما قيمته ٦٨,١ مليون واستوردت منها ما قيمته ٧٤ر٤ مليون دولار .

والآن وقد فرغنا من بيان دور الشرق الاوسط فى الاقتصاد الاوربى ، سنتكلم الآن عن أهمية البترول الاقتصادية للشرق الاوسط ذاته ، وما هو دوره فى الدخل الحكومي والتوظيف والعمل وهل غير نموه من تطور الحياة بها وما هو دخل البلاد التى يمر البترول بأراضيها ؟

وللاجابة على هذه الاسئلة لابد لنا من ان نستعرض ضخامة انتاج الشرق الاوسط (الكويت ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، ايران ، المنطقة المحايدة ، قطر ، آخرون) فقد بلغ ٤٠٨,٩ مليون طن فى ١٩٦٥ أي بنسبة ٢٦,٤٪ من الانتاج العالمي بعد ان كان فى ١٩٥٨ (٢١٥ مليون طن .)

وقد ذكر مستر وليام ب. تافوياس احد مديرى شركة موبيل أويل «ان الشرق الاوسط سيحتفظ بمكانته كاهم مصدر للزيت الخام عبر البحار بل انه سيتحسن فعلا» .

فان الشرق الاوسط يزود البلاد المستهلكة الآن بما يزيد قليلا على ٥٠٪ من ال ١٧ر٥ مليون برميل يوميا من الزيت الخام التى تتطلبها هذه البلاد من مصادر الزيت عبر البحار ، وعند نهاية السنوات العشر القادمة عندما يزيد الطلب من هذه المصادر الى ٣٥ مليون برميل فى اليوم ، سيزود الشرق الاوسط ما يزيد بقليل على ٦٠٪ منها أى نحو ٢٠ مليون برميل يوميا .

وقد اقتضى التوسع فى صناعة البترول توظيف رأس مال كبير بلغ تقريبا ٢,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، انفق فى فترة السنوات العشرين بين ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ وهذه المبالغ الموظفة فى الاستثمار موزعة كما يلي :ـ

دخـل الحكومـات بملايين الـدولارات١

الانتـاج	٩٨٠ مليون دولار
خطوط الانابيـب	٥٨٧ مليون دولار
معامـل التكرير	٤٦٥ مليون دولار
التسويـق	٧٥ مليون دولار
المجالات الاخـرى	٣٣٣ مليون دولار

والذي يهمنا هنا هو أنه كان لانتاج الشرق الاوسط المتزايد باضطراد وما نتج عنه من أرباح حصلت عليها البلاد المعنية تأثير فى دخل الحكومات المتصاعد والذي يعتبر السند المالي لمشروعات التنمية والتطوير وقد قفز الدخل المباشر الذي تحصل عليه حكومات الاقطار المنتجة من عمليات البترول مثلا من ٥٤٠ مليـون دولار فى عام ١٩٥٣ الى ٢٢٩٥ مليون فى عام ١٩٦٥م كما يتضح من الجدول الآتى :ـ

جدول رقم (٢)

دخـل الحكـومات بملايين الـدولارات١

السنة	الكويت	العربية السعودية	ايران	العراق	آخرون٢	المجموع شرق الاوسط
٥٦	٣١٠	٣٠٠	١٥٣	١٩٣	٤٧	١٠٠٣
٥٧	٣٣٨	٣٢٣	٢١٢	١٣٧	٥٧	١٠٦٨
٥٨	٤٢٥	٣١٠	٢٤٧	٢٢٤	٧٢	١٢٧٨
٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٦٣	٢٤٣	٦٩	١٢٩٤
٦٠	٤٦٥	٣٥٥	٢٨٥	٢٦٦	٧٠	١٤٤٢
٦١	٤٦٤	٣٩٦	٣٠١	٢٦٦	٧٠	١٤٩٧
٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٣٣٤	٢٦٧	٧٥	١٦٤٨
٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٩٨	٣٠٨	٨٣	١٨٣٣
٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٤٧٤	٣٥٣	٥٩	٢٠٩٩
٦٥	٦٣٦	٦٣٩	٥٣٢	٣٦٨	١٢٠	٢٢٩٥

وهذه العوائد لها أهمية اقتصادية عظمى اذ انه من اليسير استعمالها لرفـع مستوى المعيشة ونشر التعليم وتوفير جميع الخدمات الصحية والاجتماعية واصلاح الطرق والمواصلات سواء منها البرية أو البحرية واصلاح الموانى مما يوفر بالتالى الطمأنينة والاستقرار •

(١) Petroleum Press Service.

(٢) قطر ، ابوظبى ، البحرين .

هذا وقد اكتشف حديثا عالمان من جامعة مشيجان ان احدى الطرق التي تؤدي الى زيادة انتاج الاغذية وضع طبقة رقيقة من الاسفلت على عمق قدمين تحت سطح التربه الرملية وقالا ان وضع تلك الطبقة من الاسفلت التي تكون حاجزا صناعيا تحت الماء ، يؤدي الى الحصول على محصول جيد من الاراضي التي لم تنتج فى السابق محصولا صالحا للبيع •

وقد نجحت فعلا تجربتهما وذكرا أيضا ان طبقة الاسفلت هذه قد تكون مفيدة أيضا فى المناطق ذات المناخ الجاف حيث تكون التربة رملية كما هو الحال فى الشرق الاوسط •

ولا شك ان لذلك الاكتشاف أهمية كبرى لان المشاهد فى كثير من البلاد المنتجة للبترول أن الزراعة فيها غير متطورة بينما يمكنها ان تستعمل زيتها للمساهمة فى تطوير زراعتها •

ولقد استمرت المبالغ التى تدفع الى حكومات الاقطار الرئيسية المصدرة للنفط تزداد سنة بعد أخرى فى السنوات العشرين أخيرا • والعوامل المسئولة عن هذا الازدياد هى ارتفاع معدلات الانتاج ، وانخفاض نفقات العمل ، وما تم حديثا فى بعض الحالات من الاتفاق على تنفيق الاتاوات • واننا نجد ان سبع دول منتجة فى الشرق الاوسط وهى الكويت والمملكة العربية السعودية وايران والعراق وقطر وأبو ظبى والبحرين ، قد تسلمت نحو ٢٣٠٠ مليون دولار بصفة ضرائب دخل واتاوات فى ١٩٦٥ ، وتسلمت الدول الأربع الأولى نحو ٩٥٪ من المبلغ المذكور •

وارتفعت المبالغ التى تم دفعها بنسبة ١٠٪ تقريبا عما دفع فى ١٩٦٤ •

وقد ارتفعت هذه المدفوعات سنة بعد أخرى اثناء السنوات العشرين الماضية وحتى بعد تخفيض الاسعار المعلنة Posted Prices فى ١٩٦٠ ، اذ زال وقع هذا التخفيض نتيجة زيادة الكميات المنتجة وتخفيض نفقات الانتاج •

ومن بين البلدان التي استفادت أكثر من غيرها نذكر اربع بلاد هى : الكويت المملكة العربية السعودية ، العراق ، ايران •

ففى العراق بلغ دخل البترول ٢٠٧ مليون دولار فى ١٩٥٥ وكان يمثل الدخل ٧٠٪ من مجموع ايرادات الحكومة وكذلك فى عام ١٩٥٦ ٠

وفى ايران ارتفعت عائدات البترول من ٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٥ الى ٢٤٧ مليون دولار فى ١٩٥٨ والى ٥٣٢ مليون دولار فى عام ١٩٦٥ وهذا يدل على اتجاه صعودى أقوى من معدل الصعود لدى بلاد الشرق الاوسط الاخرى ممـا يحمل على الاعتقاد بان ايران ستستعيد مكانها بين الدول المنتجة للبترول ، فانهـا اول بلد انتج البترول فى الشرق الاوسط بكميات تجارية ٠

وقدا أصبحت عائدات البترول فى ايران أعظم مورد فى ميزانية الدولة ففي عام ١٩٥٦ بلغت ٤٥٪ وفى عام ١٩٥٧ بلغت ٥١٪ بينما كانت هذه الارقام قبل عـام ١٩٥١ تتراوح ما بين ١٢,٥٪ ، ٢٠٪ من مجموع ايرادات الحكومة ، ودخلها ١٩٦٥ بلغ ٥٣٢ مليون دولار ٠

أما الكويت فقد قفز دخلها من ٢٢ مليون دولار فقط فى ١٩٥٠ الى ٤٢٥ مليون دولار فى عام ١٩٥٨ ويمثل ٩٠٪ من مجموع دخل الحكومة الكويتية وبلغ فى سنة ١٩٦٥ ٦٣٦ مليون دولار ــ المملكة العربية السعودية زاد دخلها من ٣٠٠ مليون دولار فى ١٩٥٦ الى ٦٣٩ مليون دولار فى ١٩٦٥ ٠

وهذه الاحصاءات مستمدة من هيئة الامـم المتحـدة والمجلة الاحصائيـة لصناعة النفط فى العالم وبالاضافـة الى هذه المدفوعـات المباشرة وفوائـدها الاقتصادية العظيمة فان البلاد المنتجة حصلت على عدد من المنافع المالية الاخـرى كمشتريات الشركات العاملة ومدفوعات الرواتب للموظفين المحليين والتعهدات التى سلمت لاصحاب الاعمال الاهلية والمصروفات المحلية من قبل الموظفين الاجانـب بالشركات ورسوم الجمارك لما تستورده الشركات وبعض المدفـوعات الاخـرى كالمساهمة فى مشروعات التأمين الاجتماعى فقد بلغت مثلا مدفوعات الكونسورتيوم الى ايران فى ١٩٥٧ مبلغ ٨ر١٠١ مليون جنيه استرلينى من مدفوعات الى الحكومة

وشركة بترول ايران الوطنية والموظفين الايرانيين والعمال وصندوق التأمين الاجتماعى ومشتريات من الاسواق المحلية ومدفوعات الى المقاولين المحليين .

وهكذا يتضح ان الشرق الاوسط قد استفاد من طرق عديدة غير الاموال العائدة مباشرة من عمليات الشركات ، ومن بين هذه الارباح التوظيف الكبير للايدى العاملة المحلية . وفى عام ١٩٥٦ كانت صناعة البترول العراقي توظف ما يقرب من ١٥٠٠٠ مواطن وفى العربية السعودية ١٣٠٠٠ وفى الكويت ٦٠٠٠ وفى ايران ٤٥٠٠٠ مستخدم .

وبين البلاد التى تنتج كميات أقل تأتى البحرين التى يبلغ المستخدمون فيها ٦٠٠٠ وفى قطر ٢٠٠٠ وفى البلاد التى تمر فيها أنابيب البترول تستخدم الايدى العاملة على الخطوط فى معامل التكرير وقد بلغ هؤلاء ٣٦٠٠ شخص فى سوريا ، ٢٨٠٠ فى لبنان ، وهذه الارقام تتناول موظفى البلدان الذين استخدموا مباشرة من قبل شركات البترول فى التنقيب والانتاج ومعامل التكرير وعمليات الانابيب .

وينبغى ان يضاف الى هذه الارقام عمال ليسوا دائمين وان كانت ارقامهم لا يمكن اهمالها . وهؤلاء يستخدمهم المتعهدون فى العمليات التى تنفذ تكملة لصناعة البترول .

وان عمليات التوزيع المحلية التى تقوم بها شركات التسويق المختلفة قد امنت أعمالا لآلاف أخرى من العمال . وعدد كبير من الأجانب استخدموا أيضا فى شركات الانتاج وخطوط الأنابيب وفى عام ١٩٥٧ قدر عدد المستخدمين فى الصناعة البترولية فى جميع ارجاء الشرق الاوسط بـ ٢٥٠,٠٠٠ شخص يتمتعون بقوة شرائية قوية أعلى بكثير من قدرة العديد من ابناء المنطقة ــ وكان ذلك باعثا قويا على ازدهار الاقتصاد المحلى .

ومن بين المنافع التى جلبتها صناعة البترول المتزايدة للشرق الاوسط يجب ان نذكر تنمية قدرة معامل التكرير فى المنطقة . وفى منتصف عام ١٩٥٨ كان فى حيازة الشرق الاوسط عشرون معمل تكرير تحوى آلات تكرير طاقتها الاجمالية

أكثر من ٧٥ مليون طن وان جزءا كبيرا من هذه الطاقة لا يستغل وخصوصـا فى معامل تكرير عبادان وصيدا • وفى خريف ١٩٥٦ كررت المعامل كمية قدرها ٥٠ مليون من الأطنان سنويا وفى خريف عام ١٩٥٧ كررت ما يقـرب من ٥٥ مليـون طن • وكان الرقم عام ١٩٥٦ يدل على زيادة ٣٥٪ من السنة السابقة التى زادت بدورها ٢٣٪ من أعمال التكرير لعام ١٩٥٤ •

وقد بلغت قدرة معامل التكرير فى الشرق الاوسط فى ١٩٦٥ ٨٣ مليون طـن فى السنة بينما كانت فى ١٩٦٤ ٧٧ مليون طن أى بزيـادة ٥ر٧٪ عن سنة ١٩٦٥ وترجع الزيادة الى معاودة بذل النشاط والترميم الذى قامت به مصافى عبـادان ، وزيادة الانتاج فى مصافى عدن وانتتاح ثلاثة معامل تكرير جديدة هى الدورة فى العراق وصيدا فى لبنان وبطمان فى تركيا والتوسع فى مصافى البحرين والكويت وقد ازداد الطلب المحلى على المنتجات المكررة بمعدل ٦ر١٣٪ سنويا منذ عام ١٩٥٠ ، وقد استهلك الشرق الاوسط فى ١٩٥٥ ما يقرب من ٨٢ر١٠ مليون طن من المنتجات الرئيسية للبترول المكرر •

وكما هو متوقع فى منطقة غنية بالبترول ، فقيرة نسبيا بالموارد الاخرى للطاقة فقد بلغ البترول عام ١٩٥٤ نسبة ٤ر٦٩٪ من مجموع الطاقة المستهلكة •

ويرتفع الرقم كثيرا الى اربعة أضعاف اذا استثنينا تركيـا القطر الوحيـد الذي يستهلك وقودا حجريا بالاضافة الى البترول والاقطار الاخرى فى المنطقـة اعتمدت تقريبا كليا على البترول كمصدر للطاقـة ومن بين المنتجات الثانويـة By product لصناعة البترول والتي حفزت اليها فى الشرق الاوسط هى مجال النقل البحري وذلك بغية زيادة ناقلات البترول التي تملكها بعض البلاد •

ويجوزا لنظر الى الايرادات من البترول أيضا على أساس المبالغ التى تتسلمها الحكومات عن كل برميل من النفط يجرى تصديره كما هو واضح بالجدول رقم ٣

جدول رقم (٣)

دخل الحضومات (محسوبا بالسنتات فى كل برميل)[١]

السنة	الكويت (٢)	العربية السعودية (٢)	ايران	العراق	المجموع[٣] الشرق الاوسط
٥٦	٧٦ر٥	٨٢ر٩	٨٤ر٣	٨٩ر٥	٨٢ر٣
٥٧	٧٩ر٦	٨٨ر٢	٨٦ر٨	٩٣ر١	٨٥ر٧
٥٨	٨١ر٧	٨١ر٧	٨٩ر٠	٨٨ر٩	٨٤ر٨
٥٩	٧٧ر٨	٧٥ر٨	٨٣ر٦	٨٢ر٤	٧٩ر٨
٦٠	٧٦ر٤	٧٥ر٠	٨٠ر١	٧٨ر٦	٧٧ر٧
٦١	٧٤ر٤	٧٤ر٦	٧٥ر٨	٧٦ر٥	٧٥ر٦
٦٢	٧٤ر٨	٧٥ر٨	٧٤ر٥	٧٦ر٧	٧٥ر٧
٦٣	٧٤ر٠	٧٦ر٧	٧٩ر٧	٧٦ر٥	٧٦ر٥
٦٤	٧٤ر٨	٨٠ر٧	٨١ر٧	٨٠ر١	٧٧ر٦
٦٥	٧٤ر٨	٨٠ر٥	٨٢ر٧	٨٠ر٢	٧٧ر٧

وهكذا نرى انه عندما هبطت الاسعار المعلنة وزادت الكميات المباعة ارتفعت جملة المبالغ التي تسلمتها الحكومات دون ان يرتفع نصيبها عن كل برميل • فان حكومات الشرق الاوسط ، لديها مدخرات واسعة من النفط الخام ، توجه بصورة عامة اهتماما أكبر الى المبالغ التى تتسلمها بصورة مطلقة ، اذ تتمكن فورا من استخدام هذه المبالغ فى التطوير الاقتصادى •

ومن الجدير بالذكر أن معدل الايراد من كل برميل يبلغ ٩٥,٢ سنتا فى ليبيا فى ١٩٦٥ وهو أعلى ايراد فى الدول العربية المنتجة كلها بل انه فاق ايراد فنزويلا من البرميل فقد بلغ فى ١٩٦٥ ٩٥ سنتا فقط فى البرميل ، مع أن لفنزويلا ظروفا خاصة بها وهى أن مدخرات النفط بها لا تسمح بالانتاج الا لمدة ١٢ سنة على أساس معدلات الانتاج الحالية ، وكانت أعمال البحث عن مدخرات جديدة قد توقفت بصورة تكاد تكون مطلقة ، فان فنزويلا تفضل تركيز اهتمامها فى الحصول على أكبر فائدة عن كل برميل ، ويظهر انها تقبل باستسلام ركود صادرتها •

---

(١) Petroleum Press Service

(٢) يدخل فى كل منهما نصف المنطقة المحايدة

(٣) يدخل فيه قطر، ابوظبى، البحرين

ويلاحظ ان فائدة البرميل فى كل دولة أو منطقة تتوقف الى حد ما على السعر الذي يمكن الحصول عليه للنفط المذكور بالنسبة الى موقعه أو كثافته • وعليـه تأثر معدل المبلغ المدفوع عن كل برميل يجرى تصديره من الشرق الاوسط تأثيرا سيئا بتبدل صفات صادرات المنطقة • فقد راحت الخامات الثقيلة تزيد حصتها فى المجموع بينما تقل اسعارها المعلنة عن اسعار غيرها •

ونذكر على سبيل المثال ان الخامات التي تقل درجتها عن ٣٠ درجة بمقياس النفط الامريكي API Gravity استاثرت بنسبة قلت عن ٣٪ من جملة انتاج الشرق الاوسط فى ١٩٥٨ ، الا انها تستأثر اليوم بأكثر من ١٠٪ •

وهبط معدل درجة الخامات الصادرة من الشرق الاوسط فى كل سنة وذلك من ٣٣ر٢ درجة فى ١٩٥٨ الى ١٢ر٦ درجة فى ١٩٦١ واستمرت على هذا المستوى الى الآن •

وهبط معدل الاسعار المعلنة لصادرات الشرق الاوسط بمقدار ١ر٥ سنتا منذ ١٩٦١ • وحدث هـذا التبدل فى نسق الصـادرات نتيجـة ازديـاد الكميات التي تستوعبها اوربا الغربيـة من الخامـات الخفيفـة القادمـة من أفريقيـا الشماليـة ــ ولكن لو لم تـكن خامات أفريقيا الشماليـة خفيفـة الى درجـة تجعلها تحتاج الى خامات ثقيلة لمعادلتها لزاد سوء وقع تطوير هذه المصادر الغربية على الشرق الاوسط وفنزويلا معا •

الفوائد التى تجنيها بلدان العبور (الترانسيت)

أنه مما لا شك فيه ان البلدان المنتجة تستفيد أكثر من الاقطار التى يمر عبر اراضيها البترول ، من حيث الايراد النقـدى والفوائد الاخـرى • الا ان بلدان الترانسيت ليست محرومة باية حال من المكاسب التى تولدها صناعة البترول •

فان اتفاقيات خطوط الانابيب غالبا ما تمنح رسـوم نقـل ، ويقبض كذلك بعضها دفعات لحماية الانابيب ، وبعض الخدمات الاخرى • وقـد بلغت ايرادات سوريا فى عام ١٩٥٦ من أعمال الانابيب التابعـة لشركـة بترول العراق وحدهـا

٠٠٠ر٣٣٢ر١٨ دولار وهذا التقدير قد بنى على أساس افتراض ما يصب عبر سوريا يبلغ ٢٦ مليون طن من الزيت الخام منها ١٨,٥ مليون تذهب الى بانياس ٠

وقد انخفضت ارباح سوريا الحقيقية الى حوالى ٠٠٠ر٤٤٠ر١٣ دولار فى عام ١٩٥٦ نتيجة تعطيل خط الانابيب التابعة لشركة بترول العراق فى ١٩٥٦ ، الا ان هذا الرقم الاخير قد تجاوز ٠٠٠ر٤٢٠ر٤ دولار كانت سوريا تتلقاها من قبل ٠ وفى الوقت نفسه بلغت ايرادات سوريا من التابلاين ١,١٦٠,٠٠٠ دولار سنويا ٠ وهكذا يصبح المجموع ١٥ مليون دولار تنالها سوريا من أجهزة خطوط الانابيب ، وهى تمثل ١٦٪ من ايرادات الحكومة السورية لعام ١٩٥٦ ٠ وقد بلغ ٦ر٢٥ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ٠ وقد دارت أخيرا مفاوضات بين الحكومة السورية وشركة بترول العراق بخصوص طلب زيادة عوائد النقل غير انها توقفت فى ٢٣ نوفمبر من العام الماضى لعدم الوصول الى نتائج ايجابية ٠

أما فوائد لبنان من خطوط الانابيب التي تمر عبر أراضيه فلم تكن ذات أثر قبل ١٩٥٨ وذلك بسبب التأخر فى الوصول الى اتفاقيات مع شركة بترول العراق والتابلاين وبموجب الاقتراحات التى قدمت خلال المفاوضات مع شركة بترول العراق فى مارس ١٩٥٨ يتوقع ان تزيد ايرادات لبنان من ٠٠٠ر٩٨٠ دولار الى ٢,٩٨٠,٠٠٠ دولار سنويا على أساس افتراض ما تصبه ٧,٥ مليون طن منها ٧ ملايين تذهب من مرفأ طرابلس ٠

وفى نفس الوقت كانت تتسلم الحكومة ١,٢٥٠,٠٠٠ دولار سنويا من التابلاين Trans-Arabian Pipeline ويتوقع ان يبلغ الرقم ضعف المبلغ المذكور — عندما تعقد اتفاقية جديدة مع التابلاين ولقد كان مجموع ايرادات لبنان من عمليات خطوط الانابيب عام ١٩٥٦ حوالى ٠٠٠ر٢٠٠ر٢ دولار أى ٦ر٤٪ من مجموع ايرادات الدولة ٠ وهذا رقم ضئيل جدا بالنسبة لسوريا ٠ غير ان لبنان استفادت عداد كبيرا من المكاسب الاضافية مثل انشاء المركز الرئيسي Headquarters للتابلاين فى اراضيه حيث تشترى كميات كبيرة من المنتجات المحلية كل من شركة

وهناك نفقات سياحية تصرف من قبل مستخدمى شركات البترول ، وارباح تجارية يحققها المتعهدون المصدرون للزيت يخدمون فى خطوط الانابيب ومعامل التكرير فى طرابلس والزهراني •

الارامكو ، والتابلاين وشركة بترول العراق للناقلات الوافدة الى مصبي صيدا وطرابلس •

وبلغت ايرادات قناة السويس حوالى ٩٥ مليون جنيه ١٩٦٦ مقابل ٣٢ مليون، ٥٠٠ ألف جنيه عام ١٩٥٥ وبزيادة أكثر من ١٠ مليون جنيه عن عام ١٩٦٥ وجزء كبير من عوائد المرور مستمد من ناقلات الزيت الخام • هذا الى ان الجمهورية العربية المتحدة الى جانب كونها من بلدان العبور كما سبق الاشارة قد انتجت فى ١٩٦٥ ٦ر٣٠٠ر٠٠٠ طن واكتشف حديثا حقل المرجان فى خليج السويس وتكونت شركة خليج السويس بين مؤسسة البترول وشركة بان أمريكان لاستغلاله • وينتظر أن يبدأ الانتاج فيه بمعدل ٥٠ ألف برميل يوميا فى مطلع عام ١٩٦٧ ، وهذا ويقدر خبراء البترول تقديراتهم للطاقة الانتاجية بحوالى ٣٠٠ ألف برميل يوميا لهذا الحقل مستقبلا وعثرت كذلك الشركة العامة للبترول على الزيت مؤخرا فى منطقة رأس شقير ، كما انه ظهر البترول فى الصحراء الغربية فى المنطقة التي تعمل فيها شركة فيليبس •

وهذا كله سيؤدى الى ارتفاع انتاج الزيت فى الجمهورية الى أكثر من ٣ أضعاف مما هو عليه الآن •

ولا يفوتني هنا الاشارة انه قد ابتدأت عمليات التنقيب عن البترول فى لبنان فى يناير من العام الماضى ، والرجل المسئول عن هذا المشروع الجديد اميركي من أصل لبناني سبق له ان أكتشف عددا من حقول النفط فى الولايات المتحدة الامريكية تنتج اليوم ذلك السائل الهام بكميات تجارية كبيرة •

وذلك الرجل هو الجيولوجى (ريتشارد شاهين) وهو من الثقات الذين يعتد بآرائهم فى البترول «لقد أهملت شركات النفط الكبرى لبنان بحجة انه بلد صغير ولا يحتمل ان تحتوي ارضية على النفط ولكن أنا ارى عكس ذلك •••»

انى شديد الثقة بان هناك كميات كبيرة من النفط مخزونة تحت الاراضى اللبنانية تنتظر من يكتشفها ، ومن غرائب الصدف ان الحفارة التى تنقب عن النفط فى لبنان هى نفس الحفارة التي حفرت أول بئر فى ليبيا ووجدت فيه النفط بكميات تجارية ولذلك سميت « الحفارة المحظوظة » • فهل ستكون محظوظة فى لبنان أيضا ؟ هذا ما سنراه ونرقب نجاحه باغتباط كبير ، فانه مما لا شك فيه ان كل خير يصيب أي بقعة من البلاد العربية يقابل بسرور عظيم فى جميع الاقطار الشقيقة •

تعليقـات ومراسـلات

تفتتح هيئـة تحرير المجلـة هـذا الباب الجديد ضمن ابوابها ليـكون همزة الوصل بينهـا وبين قرائها ـ وتربط بين النظريات العلميـة والتطبيق العملي ـ ولتساير الاحداث التي تجري سـواء فى داخل الوطن أو خارجـه .

طريق النهضـــــة الليبية

للأستاذ حسين مازق رئيس الوزراء

ألقى السيد حسين مازق رئيس الوزراء خطابا هاما بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لاستقلال البلاد • وقد شمل الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وتعرض الى تحليل بعض المفاهيم الخاصـــة بالعدالة الاجتماعية وطريق الانمـــاء الاقتصادي والرفاهية العامة التي تعمل الدولة على تحقيقها • ونحن ننشر الخطاب فيما يلى كتقرير للسياسة المتبعة عسى ان يكون ذلك عونا للدارسين لاوضاع البلاد فى تفهم الطريق الذي تسلكه •

بسم الله الرحمـــن الرحيـــم

ايهـــا الاخـــوة المواطنون ،

نحتفل اليوم بذكرى وطنية خالدة دخلت تاريخنا الحديث كأعمق ما تكون الذكريات دلالة ومعنى واجمل ما تكون المناسبات بهاء وجلاء تخاطب نفوس الاجيال بأمثلة حية للبطولة الصادقة وترفع امام اعينهم صورة مشرفة لارادة الكفاح والنضال ، تلك الارادة التي لم تعرف الفتور أو الكلل ، وظلت على اصرارها الثابت وعزمها الاكيد وسهرها الدائب حتى حرت الوطن من المستعمر الغاصب وكللت هامتـــه باعظم الانتصارات واعادت لشعبه الوفى الامين مكانه تحت الشمس وفتح التاريخ صفحة لمسيرتنا الجديدة فى طريق النهضة الشاملة •

فمن صميم قلوبنا العامرة بالمحبة والتقدير ، ومن هذه الساحة التي شهدت بعض معاركنا الحاسمة ، نرفع جميعا الى مولانا الملك المعظم تحية ولاء واخلاص ذاكرين باجلال واكبار مآثره الخالدة وقيادته الحكيمة التي جعلت من هذا اليوم نهاية للطغيان وبداية للتحرر وتأسيس الكيان • فهبطت راية الجور وارتفعت راية الحق عالية ترعاها النفوس وتتلاقى عندها السواعد وتتظافر حولها العزائم لتقودنا الى الخير والتقدم والهناء •

وتحية تقدير الى سمو ولي العهد الذي يشرف هذا الحفل الوطني الكبير نيابة عن القائد الاعلى للقوات المسلحة •

ايهـا المواطنـون

ان معنى هذه المناسبة الخالدة يجب ان يظل امانة حية فى قلوبنا يتناقلهـا الابناء والاحفاد عن الاباء والاجداد ففي الحفاظ على معانيها حفاظ على شخصيتنا ووجودنا فليست الذكرى اياما نحتفل بها ثم تمضي ولكنها معنى نقف عنده ليزداد رسوخا وثباتا فى القلوب والعقول ، ويهيء سبيل المقارنة بين يـوم كنا فيه وبين حاضر صرنا اليه •

فصفحة الامس التي حوت صورة الجور والعسف والطغيان تقابلها صفحـة اليوم التي تتألق فوقها معانى الحرية والاستقلال والرخاء والازدهار •

ومعركة الامس التي خاضها شعبنا بأصرار وعناد دفاعا عن حقيقته وذودا عن كيانه تستمر فى معركة اليوم التي نخوضها جميعا على صعيد البناء والتشييد لتأكيد هذا الكيان •

لقد ادى اجدادنا ضريبة الدفاع عن الوطن وحملوا مسئولية جيلهم كفاحا ونضالا فى ساحات الوغي وقاموا بالامانة على احسن ما يقدم به الابطال الاباة • وعلينا الآن ان نتحمل مسئولية جيلنا انشاء وبناء حتى يطمئن الآباء والاجداد الى نتائج تضحياتهم وتستريح نفوسهم الى ان الرسالة ما تزال تشرق فى القلوب ويفيض منها شعاع هدى وهدى على طريق المستقبل •

بني وطنـي :

لقد استقر فى نفوسنا ورسخ فى يقيننا ان الاستقلال بداية لرحلة طويلة ووسيلة الى غاية نبيلة يتحرر معها المواطن من قيود الفقر والجهل والمرض وقـد التزمت حكومتكم هذا النهج وعملت على حماية ثروتنا القومية وتطويرها وزيادة عائدات

الخزينة منها تمكينا لنا من التوسع فى مشروعاتنا الانشائية والوفاء بالتزاماتنا الانمائية •

ان الحكومة ستواصل بذل المزيد من جهودها الصادقة فى تدعيم اركان النهضة الشاملة فى البلاد • وهى تضع فى تقديرها ان يكون الدفع بعجلة التطور والتنمية شاملا لكافة القطاعات التي تهىء جوا من الرفاهية والاستقرار للمواطن الليبي الذي ضحى كثيرا وقاسى كثيرا وعرف الوانا من الحرمان واصبح من حقة أن ينعم بخيرات بلاده •

أننا نستوحى فى اعمالنا هذه ايماننا بوجوب ان يكون لكل مواطن نصيب من فرص التقدم والرخاء والاستقرار • ونعمل مخلصين من اجل اقامة مجتمع تتوفر فيه اسباب العدالة الاجتماعية التى تقوم على قاعدة راسخة من مباديء ديننا الحنيف واسلوب من التطبيق المعاصر •

ان سياستنا تنبع من ادراكنا لحاجات المواطن ومن رغبتنا الصادقة فى تجاوز الظروف القاسية التي وجدت فيها البلاد نفسها عقب اعوام طويلة من التخلف والحرمان •

ان معنى الاستقلال فى اعتقادنا ان يكون لكل مواطن حظ منه ونصيب فيه ويتمثل فى مدرسة تحمل اليه النور والمعرفة ومستشفى يلقي فيه العناية والرعاية وطرق تسهل اتصالاته وتنمية لمزروعاته وتصنيع لمنتوجاته وضمان اجتماعي يحميه من مخاوف المستقبل وسكن لائق يملأ قلبه بالسعادة والاطمئنان • ذلك هو معنى ان تكون ثروة الشعب للشعب فى سياستنا المرسومة وفى مشاريعنا المنفذة أو التي فى طريقها الى التنفيذ ، وقد قطعت الحكومة شوطا بعيدا فى تنفيذ مشروعاتها لتحقيق هذه الغاية • ولكن الطموح الى المثال المتطلع اليه والصورة المشرقة لمجتمعنا القادم يجب الا تنسينا ان النهضة الشاملة لا تتم فى يوم وان البناء لا يعلو شامخا الا اذا ادت اللبنة الى اختها وارتفعت درجة بعد درجة • فلنثق فى ان الغد سيحمل الى كل قلب فرحة عامرة والى كل عقل معرفة هادية والى كل انسان رعاية كريمة • هذه

هى حقيقة التجربة التي يخوضها شعبنا من أجل غده الزاهر ومن اجل بناء مجتمع عادل • وتلك هى اهداف المشروعات التى تتولاها الدولة فى قطاعات التنمية •

وانه لما يملأ النفوس ايمانا بمستقبلنا ان نلتقى كل عام على مزيد من الانتصارات تحقق المعنى الاجتماعي لهذا العيد القومي بعد ان تحققت معانية النضالية فى ميدان الكفاح •

ايها المواطنون الكرام :

ان فرحة الاحتفال بهذا العيد ينبغي أن تقترن فى نفوسنا جميعا بالمسئوليات الجسام التي تفرضها طبيعة المرحلة التي نجتازها ، فالاستقلال ليس فرحة أو ذكرى نحتفل بها مرة كل عام ولكنه معنى خالد لقوة دافعة على مدى الايام • وأن يكون الانسان حرا مستقلا ، ذلك شيء عظيم ، ولكن الاعظم منه هو ان يستمد من شعوره بالاستقلال كل معاني المسئولية والقيام بالواجب والتفانى فى ادائه وان بناء الانسان هو العامل الاساسي الذي يقوم عليه الكيان • وقد عرف الناس جميعا صورة الانسان الليبي فى نضاله البطولى وعلينا ان نقدم صورته الحديثة كانسان لاتبطره النعمة ، ولا يوهن الرخاء من عزمه ، اننا نريده انسانا قوميا يربط حلقات حاضره بماضيه ، ليطالع كل معاني القوة والعزم والاصرار فيه •

لقد اصبحت بلادنا موضع اهتمام ومحط انظار العالم بامكانياتها التي توفرت لها وبالدور الذي يتوقع لها وان ذلك ليستوجب منا جميعا العمل بأخلاص وتفاني ونكران للذات وشعور بان كل فرد منا يمثل ليبيا العزيزة فى طموحها الى التقدم وحرصها على الرقى وتمسكها بالسمعة الكريمة التي تستند الى تراث من تاريخنا المجيد •

اننا ندرك اهمية الدور الذي ينبغي ان نشارك به كدولة تعتز بعروبتها وتقوم على شواطيء بحر حضارى عريق وتعمل على اقامة مجتمع متفتح متحضر يأخذ بنصيبه من حضارة هذه المنطقة ويساهم بجهد بناء فى التقدم البشري والسلام الانساني وان الجهود التي تبذل فى مضمار التعبير عن رغبتنا الاكيدة واصرارنا

الدائم على ان نهيء للمواطن الليبي كافة الظروف التي تنطلق فيها امكانياته وقدراته لخير الوطن والبشرية جمعاء

وانه لما يسعدنا ويثلج صدورنا ان يقوم باعباء هذه المهمة ويتولى ريادتها شبابنا المسلح بالعلم والمعرفة المتحفز العامل باخلاص وايمان من اجل مستقبل امته •

ايها المواطنون :

ان السياسة الحكيمة التي رسم خطوطها حضرة مولانا الملك المعظم والتي تقوم على الاعتدال والتعاون والتفاهم والحرص على توفير عوامل الاطمئنان والاستقرار قد اكسبت بلادنا سمعة طيبة فى المحافل الدولية وكان لها اثر ظاهر فيما تحظى به ليبيا من تقدير واحترام •

ان جهودنا منصرفة الى البناء الداخلي ولكن ذلك لم يحل ولن يحول دون اشتراكنا بجهد صادق ونية مخلصة فى تعزيز التضامن العربي حتى تنصرف الجهود متضافرة متعاونة لخير العرب والوقوف صفا واحدا فى مواجهة التحدى الصهيوني الدخيل وتحرير فلسطين الحبيبة من آثاره البغيضة وانا لنعبر عن الامل فى ان يتوفر للجو العربي من الصفاء والوفاق ما يساعد على نهوضنا جميعا بمسئوليتنا الكبرى نحو هذه القضية الرئيسية فى الوجود العربي الحديث •

ايها الاخوة :

انه ليسعدني ونحن نستعرض وحدات رمزية من قواتنا المسلحة وشبابنا الناهض ان أؤكد حرص الحكومة المستلهم من توجيهات الادريس العظيم على تدعيم الجيش بأحدث المعدات العسكرية وتعزيز وسائل الأمن الداخلي بما يحفظ للبلاد كيانها ويصون استقرارها ويحمي ثروتها ، ويتيح فرصة العمل والانتاج للجميع فى جو من الاطمئنان •

فتحية تقدير وعرفان الى الذين ناضلوا من اجل هذا اليوم ببسالة واستماته ورحمات من الله ودعوات بالرضوان الى الذين ضحوا بأرواحهم الزكية فى سبيله وولاء دائما وأخلاصا متجددا الى حضرة القائد الاعلى مولانا الملك المعظم حفظه الله ورعاه وامد فى عمره ذخرا لشعبه الوفى الملتف حول عرشه المفدى وشخصه الكريم •

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون •

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته •

منزلقـــــات

التنمية الاقتصادية وامكانية تجنبها

للاستاذ مارتن برونفينبرينر *

مقدمة للترجمة العربية (١)

ان مقالى (منزلقات التنمية) نشر فى الفلبين وكتب فى البلاد (ع) لمساعـدة حكومة (ع) والتي هى لشديد الاسف خارج الحكم الآن، وقدوضعت بعض التوصيات فى هذا المقال على أساس تجربتى وخبرتى فى البلاد (س) و (ص) وهما يبعدان آلاف الاميال عن البلاد (ع) وقد كانت مفاجأة مدهشة وسارة أن يختار المقال للترجمة العربية فى ليبيا ، ففضلا عن أننى لم ار ليبيا فأنها تبعد آلاف الاميال عن البلاد (س) و (ص) التى كتبت المقال نتيجة لخبرتى فيها .

وقد ألقي على مكتبي طلب العميد مصباح العريبي ترجمة المقال مع دراسـة أخرى هامة فى هذا المجال وهى « انمـاء التخلف » للزميل A. Gunder Frank الذى يعيش الآن فى كندا بعد فترة من الخبرة والممارسة فى البلاد النامية معظمهـا فى أمريكا اللاتينية[٢] .

ان مقالة الزميل Frank وهى مقدمة لبحث طويل فى هذا الموضوع ينوى نشره حول مشاكل التنمية الاقتصادية فى دول أمريكا اللاتينية ـــ اتاحت لى فرصة

---

* نشر ها المقال فى مجلة The Philippine Economic Journal المجلد الرابع العدد الاول سبتمبر سنة ١٩٦٦ فى الصفحات من ٩٧ ، ١٠٦ وقد ترجم بموافقة الاستاذ صاحب المقال والمجلة الناشرة له .

* الاستاذ مارتن برونفينبرينر استاذ الاقتصاد فى Carnegie Institute of Techonolgy

(١) كتب الاستاذ برونفينبرينر هذه المقدمة خصيصا للترجمة العربية .

(٢) نشر مقال الزميل Frank فى مجلة Monthly Review عدد سبتمبر ١٩٦٦ والبحث المشار اليه سوف يصدر تحت عنوان « الرأسمالية والانماء الاقتصادى فى دول أمريكا اللاتينية » .

التوسع فى مقالى السابق « منزلقات التنمية » وخاصة بالنسبة لبعض البلاد التى يعتمد اقتصادها على الصادرات كما هو الحال فى ليبيا •

لقد كان مقالى فى مجمله تحليل ساكن static للاوضاع الاقتصادية حاولت فيه ايضاح الاسباب التى تعرضت معها لخيبة أمل كبيرة فى كثير من البلاد النامية بعكس ما توحى به الارقام المنشورة عما حققته من النمو الاقتصادى ، وقد حاولت فى تقديم هذه التوصيات للبلاد (ع) لئلا تتحول هى الاخرى الى أحد هذه الحالات التى اشرت اليها •

وقد أضاف الزميل Frank بعدا تطوريا Dynamic الى هذا التحليل الساكن الذى قدمته اهتماما منه فى كشف الاسباب التى قد تحيل النمو الاقتصادى فى بعض البلاد الى مصدر لتخلف اقتصادى جديد فى المستقبل • ويقدم الزميل Frank حالتين أولهما تهتم باقتصاديات البترول وهى تنطبق على الاوضاع فى البلاد العربية أكثر من الحالة الثانية •

تتصل الحالة الاولى عند الزميل Frank بأقتصاد معتمد على تصدير سلعة واحدة كالبترول مثلا الذي يمكن أن ينخفض سعره وكمية انتاجه أو احداهما فجأة مما لا يترك وراءه مصدرا آخر لاستمرار برامج التنمية الاقتصادية واتقاء الانتكاس الى التخلف الاقتصادي مرة أخرى اماالحالةالثانيةمن تحليل الزميل Frank فهي تتصل بالتنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات التحويلية وهى فى مثاله من امريكا اللاتينية التي تعيش فى عزلة عن العالم الاخر ، ولا تقوى على المنافسة الخارجية اذا غزت الصناعات الاجنبية الاسواق المحلية •

وفى كلا الحالتين اذا امكننى ترجمة فكرة الزميل Frank بمصطلحاتي الخاصة فأن «المنزلق» هنا هو عدم اعادة استثمار الدخول من التنمية الاقتصادية التي يجنيها اصحاب الممتلكات محليا لا فى خلق رأس المال ولا فى العنصر البشري • وهو يرى أن هذه الدخول تمتص من قبل «الاستعمارين» لاستثمارها خارج البلاد فى المراكز المالية الكبيرة مثل نيويورك ولندن ، أو انها تستثمر فى مراكز محلية تدور فى فلك المراكز المالية العالمية مثل ريو دى جانيرو وبوينس آيرس • فاذا تحولنا

الى ظروف البلاد الاسيوية فأننا نجد أن هذه الدخول تنفق على الاستهلاك الترفى بما فى ذلك المساكن الفاخرة سواء فى داخل البلاد أو خارجها من قبل «اغنياء الفرص» دون تأثير مباشر عليهم من العواصم المالية العالميـة •

ولا يهمنا هنا كثيرا دواعي انفاق هذه الدخول فى الحالتين السالفتين بقدر ما تهمنا النتيجة الواحدة وهى الموقف الحرج للاقتصاد القومي اذا تـدهورت الاسعار أو الانتاج او كليهما لهذه السلعة التي يعتمد عليها ولا تصبح الاسباب السابق ذكرها فى دواعي هذا الانفاق ذات أهمية خاصة امام السؤال التالى وهو : مالذي يمكن عمله فى مثل هذه الحالات ؟

هنا ايضا كما ورد فى مقالي اعتقد أن ما يمكن عمله لاصلاح الوضع يجب أن يتم عن طريق السياسة المالية أي الضرائب والانفاق الحكومي فى البلاد المختلفة فاذا لم يتوفر فى هذه البلاد من يمكنه القيام بهذه المسئولية فى ظل نظام محافظ ، فأن نظاما قوميا أو اشتراكيا قد يعوض النقص ، وأعنى «القيام بالمسئولية» هنا القدرة على فرض الضرائب والدقة فى تحصيلها عن الصادرات وضرائب استغلال الموارد الاقتصادية وضرائب المشتريات على السلع الكمالية وضرائب على شراء العملات الاجنبية مع بعض الاستثمار من الضرائب الاخيرة للحالات «الضرورية» مصرفة بطريقـة ما •

واكثر من ذلك اهمية عندى انفاق عائدات هذه الضرائب على تنمية رأس المال والاستثمار فى العنصر البشري لا على (النصب التذكارية) والانفاق العسكري واما اهمية هذه الاستثمارات تبدو ومشكلة الدقة فى توزيع رأس المال بين الانفاق على (المشروعات المنتجة) والمشروعات الاجتماعية مشكلة ثانويـة •

ومع ذلك فأن ما اختلف فيه مع الزميل Frank اكثر مما اتفق فيـه معه وأحب هنا أن اظهر احدى نقاط الاختلاف هذه : أن اثر انتقال الدخول المحققة من التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية الى المراكز المالية العالمية يظل منزلقا خطيرا فى البلاد المتخلفة ، واختلافى مع الزميل Frank هو أنه لا يمكن عمل شيء للتخلص من هذا المنزلق فى نظام اقتصادي مرسل •

جاء فى قول للسيد جورج باندريو - رئيس وزراء اليونان السابق

«الارقام تزدهر بينما يشقى الناس»

أن تتبع الارقام الاحصائية الهائلة لنتائج الانماء الاقتصادي فى بعض دول الشرق الاقصى تبدو مقنعة عن نتائج التنمية الاقتصادية فى ظل حكومات محافظة مما اثار هذه الملاحظات الخاصة عن الوضع الاقتصادي فيها وآمل أن يكون بعضها ذا طبيعة عامة .

ويجب الا يتبادر الى الذهن أن الحكومات التي لا تؤيد رجال الاعمال أو تتبع طرق التخطيط المركزي لاتتعرض لهذه المنزلقات ، ولكن الكاتب لا يذكر أنه لاحظها .

أن نتائج برامج الانماء الاقتصادي فى البلاد المحافظة تبدو اكثر لمعانا فى الارقام التي تنشر عنها مما هى فى واقع الامر تماما كما يبدو معدل نمو ١٠٪ افضل بكثير من اقتصاد يحترق .

أن التنمية الاقتصادية تجد نفسها امام عدد من الصعوبات والمختنقات (Bottlenecks) وسوء توزيع للثروة وهى ما نسميها هنا بمنزلقات الانماء الاقتصادي . وهناك عادة ثلاث صعوبات تواجه هذه البلاد وهى ندرة السكن وندرة الايدى العاملة المدربة وندرة العملات الاجنبية والاجراء المعتاد لمواجهة هذه الصعوبات هو التضخم سواء اكان هذا التضخم مفتوحا أم تضخما محبوسا عن طريق الرقابة على الاسعار واتباع طرق التوزيع بالبطاقات .وتتحول بذلك الطاقة الادارية لدي رجال الاعمال الى تحقيق الارباح الضخمة استغلالا للتضخم النقدي والمضاربات فى الاراضي والاوراق المالية والتهرب من الضرائب بدل انصراف هذه الطاقات الى الاستثمار المنتج ، فاذا اخذنا فى الاعتبار رجال الاعمال الشرفاء فأن الارباح الطائلة يحققها أولئك الحاذقون منهم الذين يشترون الاراضي والاوراق المالية فى المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية ويبقون عليها .

ولعل الرواج فى الاراضي بصورة خاصة هو اهم هذه الوسائل جميعا نظرا لزيادة الطلب عليها من الاعـداد المتزايدة التي تهاجر من الريف الى المدن طلبا للعمل وهى مركزة عادة فى العواصم والمدن الكبيرة وضواحيها •

وعندى كسياسة مضادة فى الاجل القصير أن الالتجاء الى السياسة الاقتصادية انجع من الاتجاه الى تخطيط مركزي للاقتصاد أو أى اجراء قوى من هذا القبيل • اذ أن اسلوب التخطيط المركزي ذو مخاطر متعددة وقد لا يمكن تحقيقه الا فى ظل نظام دكتاتوري اذا واجه الاقتصاد مختنقات معينة أو أية صعوبات اخرى ، ولا يظهر هـذا الافتراض أكثـر من تحيز لاختلاف الاساليب من شخص لا يؤمن بالتخطيط المركزي الشامل وعلى أية حال فأن الاسلوب العادي لمواجهة هـذه الصعوبات واسلوب التخطيط المركزي لا يستحيل مع احدهما الاخر اذ أن المجال متسع قد ينفع فيه حل الوسط والتداخل بين هذين الاسلوبين •

وفى ظل هذه النظرية المحافظة والتي قد تكون مع ذلك صحيحة وسليمة فأن السياسة المالية هى مركز الثقل • اذ أنه من الاهمية بمكان أن تخضع الارباح الرأسمالية المحققة وبصورة خاصة تلك التي تعود من الارتفاع المتواصل لاثمان الاراضي لضريبة مرتفعة وهى خطوة هامة كاداة لاعادة توزيع الدخل أو بصورة ادق تعويضا للميل (الطبيعي) الى سؤ توزيع الدخل الذي ينشأ نتيجة للتنمية الاقتصادية بالاسلوب المحافظ السابق الاشارة اليه •

وتعتبر الضرائب على الارباح الرأسمالية اداة قوية لزيادة ايرادات الدولة يمكننا من تخفيض الضرائب الاخرى كما أن هذه الضرائب تحد من ارتفاع اثمان الاراضي •

وهنا اشعر أنه على اقتراح تعديل للنظام الضريبي :

(١) اخضاع الارباح الرأسمالية المحققة للضرائب كما هى الحالة بالنسبة للدخل العادي • اما الارباح الرأسمالية الغير محققة فيجب اخضاعها للضريبة ايضا كلما انتقلت الملكية عن طريق الوراثة أو الهبة ، اتباعا لمبدأ «الحيازة المنتجة» Constructive realization

(٢) تطبيق طريقة معدلة لضريبة الدخل على أساس متوسط الدخل مثلا كما فى خطة الاستاذ سايمنز فى «ضريبة الدخل الشخصي» لاعلى الطريق المنمقة التي افترضها الاستاذ «ڤيكري» فى «برنامج للضريبة التصاعدية» تحقيقا للعدالة الضريبية لاولئك الاشخاص الذين يتلقون دخولهم من مصادر مختلفة بما فى ذلك الارباح الرأسمالية .

(٣) ولامكانية التركيز على الفئات من الدخول حيث تكون الارباح الرأسمالية فيها كبيرة يجب زيادة الاعفاء من ضريبة الدخل للذين يقدمون استماراتهم كاملة ويدفعون ضرائبهم ويمكن استعمال (القرائن الظاهرة) لتقدير ضريبة الدخل فى القطاعات التي لا يزال مسك الدفاتر فيها متخلفا .

(٤) اعادة النظر فى اجراءات تقدير الممتلكات الحقيقية لفصل الارض عن الاصلاحات التي ادخلت عليها ولا نتوقع هنا الوصول الى الدقة البالغة فى هذه الحالات ولا يهم ذلك وخاصة فى المناطق الريفية ولكن التركيز يجب أن يكون على الممتلكات فى المدن وضواحيها . وبعد اعادة النظر فى التقديرات يجب تطبيق معدلات مرتفعة من الضريبة على الاراضي المجردة او استعمالها فى اغراض ثانوية باهظة التكاليف .

(٥) بما أن ضريبة الدخل لا تطبق الا على الشرائح العليا من الدخول (كما فى المقترح رقم ٣) فأنه يجب أن تركز الضرائب على المبيعات وبدرجة اقل على الممتلكات . أن ضرائب المبيعات يجب أن تفرض على اوسع نطاق ممكن حتى لا يتهرب منها المستهلكون ويجب التأكد من عدم مرونة الطلب على مجموعة السلع التي تفرض عليها الضرائب على الا تكون معدلات الضرائب مرتفعة جدا حتى لا ينتشر التهريب والانتاج غير المرخص به لهذه السلع على أن يقصر الاعفاء من الضرائب على السلع الغذائية والادوية فقط .

ومع تطور وتكامل هذا النظام الضريبي فأنه يمكن أن يطبق الاعفاء مستقبلا بطرق اعادة قيمة الضريبة لذوى الميزانيات المحدودة ولكن هذه الفكرة تبدو غير عمليـة .

وقد استثنيت متعمدا ضريبة الانفاق كما يقدمها كالدر ومع احترامي لرأى الاستاذ كالدر «مع بعض ضـرائب المشتريات على السلع الكماليـة» لا تعوض الصعوبات النسبية فى ادارة النظام الضريبي الا فى الدول المتقدمة بل وفى تلك التي وصلت الى مرحلة الآلية •

II

اما فيما يخص النقص فى اليد العاملة فأن التعليم يلعب دورا خطيرا فى هذا المجال كذلك الذي نسبناه الى دور النظام الضريبي لمواجهة النقص فى الاسكان والارض السكنيـة •

وبلاحظ أن الدول المتخلفة توجه اهتماما كبيرا فى نظامها التعليمي الى العلوم النظرية الاكاديمية اكثر مما تعطيه للتعليم الحرفى من اهتمام كما تركز على التعليم الجامعي أكثر من تركيزها على التعليم الثانوي وعلى التعليم العادي أكثر من التعليم التجاري المتوسط وينتج هذا التركيز جماعات من المثقفين المتعطلين الذين لا يرون العمل اليدوي أو الاعمال الكتابية الروتينية تتناسب مع مكانتهم •

ويعطي هذا النظام التعليمي متخصصين اكثر مما يمكن للبلاد استيعابهم وقد تستولى الولايات المتحدة أو اوروبا الغربية أو المؤسسات الدولية على افضل هؤلاء المتخصصين •

وفى نفس الوقت تتعثر برامج التنمية الاقتصادية نتيجـة لنتص للمهارات المتوسطة من زراعيين وميكانكيين ومشرفين على الاعمال • وبذلك تقوى نقابات العمال أو (الارستقراطية العمالية) وتعمل على عرقلة المشروعات الاقتصادية عادة بدون قصد لصالح اعادة توزيع الدخول • وقد تساعد السياسة التعليمية التالية فى تجنب بعض هذه الصعوبات :

(١) زيادة مدة التعليم الاجباري الى ٨ أو ٩ سنوات وكذلك المدة التي يمكن للطالب فيها ترك المدرسة الى ١٤ أو ١٥ سنة وبذلك يمكن زيادة المهارات الاساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات وتؤدي هذه السياسة الى تأجيل

انفصال الطالب عن المدرسة أو تعثر الطالب فى برامج احدى المدارس الثانوية وتقلل من الصعوبات التي تحد من فرص ابناء العمال والفلاحين فى المنافسة •

(٢) التركيز فى برامج التعليم الثانوي المهني كالتعليم الزراعي والاعمال الكتابية والا عمال الميكانيكية والتمريض وغيرها ويجب أن توضع هذه البرامج على احدث طراز مع توفير المعدات اللازمة وتقديم بعض الدراسات الاكاديمية القوية ولا يحتاج عادة تقديم هذه الدراسات الاكاديمية الى توسع مباشر فى التعليم الثانوي •

(٣) التركيز فى التعليم العالي على نفس الخطوط العامة للتعليم المهني بقصد تخريج المعلمين للمدارس لا اساتذة للبحث واطباء عامين لا اطباء متخصصين وهكذا • على أن يؤجل التوسع فى التعليم العالي وخاصة بعد الدراسات الجامعية الاولى وفى اعلى مستوياته الى عقد آخر من الزمن أو جيل آخر ويمكن تعويض هذا النقص عن طريق التدريب فى العمل أو اكمال الدراسات العليا فى الخارج أو استيراد هذه الكفاءات •

(٤) ليتمكن الطلبة من الدراسة فى المدارس العامة بعد المرحلة الاجبارية وقطعا بعد المرحلة الاعدادية يجب دفع مكافأة بسيطة لهم لتمكينهم من الحياة المعقولة ومساعدة عائلاتهم على الا تزيد المكافاة الممنوحة عما يمكن لهم الحصول عليه كاجر فى اعمال بسيطة لا تتطلب مهارة •

(٥) بدل التوسع فى التعليم العالي وخاصة فى مرحلة ما بعد الجامعة يجب أن تقدم الدولة العون للقلة من الطلبة الممتازين للدراسات فى الخارج ولمدة كافية تسمح لهم بالتغلب على صعوبات اللغة والتكيف الاجتماعي ويجب على كل حال أن يوضع برنامج لمراقبة هؤلاء الطلبة وتصحيح اخطائهم واعادتهم الى البلاد اذا تحولوا الى (متسكعين دوليين) •

(٦) هذه التوصيات وخاصة رقم (٣) تنتج عددا من الفنيين من خدمة البيوت الى المشرفين على العمل فى المصانع وقد يكون الطلب على هؤلاء الفنيين مرتفعا فى الخارج ، فاذا طلب بعضهم الهجرة فيجب الزامهم باعادة تكاليف تدريبهم

بعملة اجنبية ويمكن أن يطلب دفع هذه المبالغ قبل الهجـرة سواء من قبل اصحاب الاعمال الذين يرغبون المهاجر فى الالتحاق بهم او من الدول الاجنبية المهاجر اليها تحت اسم (تعويضات الهجرة) فاذا عاد المهاجر أو حول عمولات اجنبية الى الداخل يمكن أن يعاد اليه بعض المبالغ التي دفعها •

(٧) يجب أن يقيد الطلبة فى الخارج وخاصة أولئك الذين يدرسون تحت اشراف الحكومة برهونات من العملات الاجنبية كما هو الحال عادة مع موظفي البنوك وغيرهم من الموظفين ذوى المسئوليات والقصد من وراء ذلك هو ضمان عودة الطالب فى وقت معقول الى البلاد على أن تضمنهم عائلاتهم واصدقائهم •

III

وهكذا تطبيقا للتوصيات السابقة فأن عمال البناء يؤهلون بأعداد كبيرة عن طريق المدارس المهنية ونظام ضريبي منتج وعمولات اجنبية متوفرة من «تعويضات الهجرة» وثبات اسعار الاراضي نتيجة للضرائب المقترحة يمكن للحكومة أن تتولى مساعدة برامج اسكان ضخمة فى المدن ويجب ألا يعتبر مستوى الدخل ذا اثر بالنسبة لسكان هذه البيوت الجديدة مع ملاحظة أن صغر البيوت قد يكون حافزا على تحديد النسل كما ينبغي أن تستعمل مشروعات الاسكان هذه لحفظ التوازن فى تنمية المناطق اذا ظهر فىبعضها عجز فى الايدى العاملة كما يمكن تشجيع المصانع فى المناطق ذات التجمعات العمالية التي اجتذبت اليها بحكم توفر الاسكان الرخيص •

أن الاسكان والتعليم ليس اكثر من عاملين فقط من عدة عوامل فى برامج الرفاهية الاقتصادية لبلد متخلف • ومع ذلك فانهما سيبدوان اكثر اهمية «اذا صح التوقع أن الاجور الحقيقية سوف تستمر منخفضة نتيجة لربطها ببرامج التعليم المهني» • وبما أنني لا ادعى خبرة فى ميـدان الضمان الاجتماعي فسأطرح جانبا للاثار المتعددة له بما فى ذلك التساؤل حول الاولويات والسرعة التي يمكن بها الوصول الى المستويات الاوروبية فى هذا المجال دون الاضرار بحوافز العمل • اما النقطة الثالثـة التي تدور حول الجانب التمويلي فسأبحثها الان من اين تأتي الامـوال ؟

IV

أن المصدر الاول للتمويل فى البلاد المتخلفة يجب أن يكون الزيادة فى الانتاج القومي مع نظام ضريبي فعال وياتي فى المرحلة الثانية التخفيض التدريجي فى الانفاق على الجيش وتسليح فرق البوليس واضافة الى هذين المصدرين فأنه يمكن تحقيق ادخار كبير عن طريق تخفيض نفقات رئيس الدولة والنفقات الباهظة الاخرى التي تنفق على «زوار» الدولة •

ويبدو أن العائد من الاستثمارات الناشيء عن انخفاض الميل الحدى للاستهلاك والاستيراد فى معظم الدول المتخلفة يطغى على أى نقص معوض فى الطلب العام وأينما يكون هذا الافتراض صحيحا يمكن الحصول على مكاسب كبيرة ــ بعيدا عن أية اعتبارات للميزانية اذا تمكن رئيس الدولة من أن يفرض على نفسه برنامجا تقشفيا كقدوة لبقية المواطنين •

وقد تردد القول أن هناك عناصر هامة فى مجموعات الدول النامية التابعة لامريكا واوروبا تعترض على أي تخفيض فى الانفاق على التسليح او بالتالى نقل هذا الانفاق الى انجلترا وامريكا وقد تصل قوة هذا الاعتراض الى درجة التهديد وتشجيع العناصر المشابهة للجنرال فرانكو والذين يتوفرون دائما فى صفوف القوات المسلحة اذا تعرضت ميزانياتها للخطر فاذا كان الوضع كذلك فيجب أن تبعد الحكومة هذه العناصر قبل أن تخلق المتاعب مهما كان نوع الحصانة التي يتمتعون بها ومهما كانت علاقاتهم «بمخابرات» الدول الصديقة ، بل وقد يستدعي الامر تخفيض بعض موظفي السفارات فى البلاد اذا استعملت الحصانة الدبلوماسية من قبل هذه السفارات فى تأييد الانقلابات العسكرية •

والتمويل عن طريق عجز الميزانية لم يعد شبحا مخيفا فى حد ذاته وانما فى خطورته كمنطق للتضخم • أو طبع النقود والنظام المصرفى يمكن استعمالها لتمويل أي عجز فى الميزانية وذلك بزيادة عرض النقود «الذي يشمل الودائع المصرفية فضلا

عن النقود» بمعدل مساو لمعدل النمو الاقتصادي مكيفا نزوليا حتى نأخذ فى الاعتبار زيادة دور النقود[1] •

فاذا تقرر زيادة التمويل عن طريق العجز فى الميزانية اكثر مما يمكن لزيادة عرض النقود توفيره فان العبء الاضافى للتمويل يجب أن يركز فى سندات حكومية دائمة ذات اصل وسعر فائدة ثابت بالقوة الشرائية المحلية • واداة كهذه لا تحتاج الى سعر فائدة مرتفع لجلب رأس المال الاجنبي الخاص ويمكن بها تجنب ازمات اعادة دفع اصول السندات كما لا تتيح الفرصة ليفقد الدائنون قيمة ما يملكونه نتيجة لحركة تضخمية كبيرة •

وعلى الرغم من اننا ذكرنا بصورة عابرة المشاكل المترتبة على عجز ميزان المدفوعات فى الدول المتخلفة فأن التوصيات السابقة اخذت فى الاعتبار هذه المشاكل وهى أن لم تؤد الى تخفيض هذا العجز فلن تسمح بتطوره الى وضع اسوأ وتشمل تلك التوصيات السياسة التعليمية لتثبيت الاجور وزيادة الانتاج وتعطي عائدا من العملة الاجنبية فى شكل «تعويضات الهجرة» •

وبعض التوصيات الاخرى مضادة للتخضم لجذب رؤوس الاموال الاجنبية بسعر فائدة معقول وقد سعت السياسة التنافسية بين الدول المتخلفة الى زيادة التسسهيلات لجذب الاثرياء والسواح اليها متحملة فى ذلك بعض الخسائر المالية فى الاجل القصير ، فخطوط الطيران والقطارات والخطوط البحرية والفنادق تتلقى مساعدات حكومية فى صورة مباشرة او غير مباشرة لتنفيذ هذه السياسة التنافسية فى هذا المجال ، ولم تعمل أي من الدول المتخلفة عدا اسبانيا والمكسيك على تشجيع السياحة وجذب ذوى الدخول المتوسطة والاعداد الهائلة المستفيدين من المعاشات والتقاعد فى الدول المتقدمة وبتوفر ميزات نسبية فى اللغة والطقس ، فأن الدول النامية التي تتشرفيها اللغة الانجليزية يجب أن تتحرك فى هذا الاتجاه ، ففي عصر

(١) فى هذا الخصوص اجد نفسى فى اتفاق مع « مدرسة شيكاغو » وتشمل Milton Friedman فى «برنامج للاستقرار النقدى» وموقفى فيما اختلف فيه مع Friedman موجود فى ورقة غير منشورة تحت عنوان « حالة للقاعدة النقدية » وصورة اولية من هذا المقال موجودة فى مجلة Review of Economics & Statistics المجلد ٤٥ رقم (١) فبراير ١٩٦٣م.

الطائرات النفاثة بعد المسافة لم يعد داعيا للعزلة وهناك بعض النقاط الاخرى الاضافية :

(١) تخفيض اسعار السفر بالطائرة الى البلاد التي تبعد عن امريكا واوروبا عن المعدلات التي تضعها هيئة الطيران الدولية اذ تتصرف هذه الهيئة احيانا وكأنها تعمل على حماية نصيب اوربا من النقل الجوي فى مواجهة المنافسة الشديدة التي تجدها وخاصة من الدول الاسيوية وقد ادهشنى حتى الان الا يحطم خط اسيوي أو مجموعة من الخطوط معدلات هذه الهيئة وقواعدها .

(٢) اعداد مساكن ذات اسعار معقولة للمتقاعدين سواء فى شكل فنادق أو شقق للسكن .

(٣) رعاية طبية كافية مع اسعار معتدلة وتوفير العيادات والمستشفيات .

(٤) توفير «اللهو» وتنظيمه للسياح وتسهيل عمليات الاجهاض وغيرها وقد كان ذلك مصدرا كبيرا للعمولات الاجنبية فى كوبا حتى سنة ١٩٦١ وهو كذلك بالنسبة للدول الاسكندناقية واليابان .

وهناك نقطة فنية اخرى فيما يتعلق بصعوبات ميزان المدفوعات اذ تتخذ هذه الصعوبات مظاهر مختلفة فى دول تتبع سياسة مرنة بالنسبة لاسعار الصرف عنها فى دول تثبت فيها اسعار الصرف مع تعرضها من وقت لاخر لتخفيض كبير او فترات من الرقابة الشديدة . وبما انني من دعاة نظام الصرف المرن «عدا ما يخص العملات الرئيسة كالدولار والجنيه الاسترليني» لارى داعيا لتجنب الدول المتخلفة لسياسة اسعار الصرف المرنة مهما كانت صعوبات ميزان المدفوعات التي تواجهها فاذا خشيت هذه الدول كما هو الحال بالنسبة لحكومة الهند الحالية التخفيض التنافسى فى اسعار الصرف فيمكنها أن تلجأ الى سوق النقد الدولى أو اية هيئة مالية دولية اخرى وبأتباع هذه التوصيات التي قدمتها فأن الحالة المالية سوف تظل سليمة ومرتبة مستوفية بتلك الشروط التي تتطلبها الهيئات المالية الدولية .

وقد حذفنا حتى الآن نقطة استراتيجية هامة ونعني بها الانفجار السكاني وهى مشكلة تستحق كل اهتمام ويختلف الحاح هذه المشكلة بين البلاد المتخلفة

ففي البلاد الاسيوية قد يؤدي ارتفاع مستوى الحياة الى تأخير الزواج وتخفيض حجم الاسر كما حدث فى الدول الاوروبية قبل ان تستفحل هذه المشكلة ، وحتى عند الاحساس بأهمية هذه المشكلة على كل المستويات فأن الطرق الفعالة لمعالجتها تتمايز بأختلاف الجذور الحضارية للبلاد المختلفة ففى اليابان مثلا استولت فكرة الا جهاض على اذهان الناس وتصوراتهم كبديل لوأد الاطفال الذي كان معمولا به فى عهد توكوكاوا م ن التاريخ الياباني ويبشر العقم الصناعي للرجال فى بعض اجزاء الهند الجنوبية بحل هذه المشكلة • وقد لاقت موانع الحمل الميكانيكية والكيميائيـة قبولا فى امريكا واوربا الغربية ، وتعتبر بعض الاديان بما فى ذلك الكاثولكية من الدين المسيحي أن أي تدخل لمنع الحمل على أنها عملية قتل ، ولكنها تبدى هذه المعارضة بمستويات متفاوته من الحماس وقد أدى تأخير الزواج فى بلاد كاثوليكية وهى ايرلندا الى السيطرة على زيادة السكان حتى بعد انتهاء الهجرة منها على نطاق واسع ، وتعتبر فرنسا دولة كاثوليكية اسما ومع ذلك فقد تعرضت الى نقص فى عدد سكانها خلال جيل مضي •

أن هـذه الاختلاف العميق بين البلاد المختلفـة من حيث الدين والجذور الحضاريـة لا الحرفية فى تفسير حـدود مجال التخصص العلمي هو الذي يدعو الاقتصادى الى الحذر الشديد فى معالجـة الانفجار السـكاني فى البلاد المتخلفة كمجموعة أو فى بلاد معينة لا يعرف عنها شيئا •

ولا يسعني لهذ السبب الا أن انهى هذا المقال بملاحظة اعتذارية عن السكوت على مشكلة قد تفوق اهميتها النقط التي حاولت معالجتها فى هذا المقال •

من آمـال المستقبـل

لما كان الهدف الاول لمجلتنا هو خدمة المجتمع الليبي بطريقة مباشرة ، ورغبة فى ربط آمال المستقبل بالواقع العملي فى البلاد فقد رأت هيئة تحرير المجلة ان تتناول بالشرح او التعليق بعض الاخبار والاحداث التي تمر على البـلاد وبيان اهميتها من الناحية الاقتصادية وقد يكون الخبر فى حد ذاته صغيرا يمر على قارىء الجريدة اليومية دون ان يثير انتباهه ولكنه فى حقيقة امره علامة على الطريق نحو التقدم والرفاهية ، وعملا بسياسة المجلة فان هذا الباب مفتوح لرسـائل القراء وتعليقاتهم وما يعن لهم من افكار ولقد تخيرنا بعض الاحداث ذات الاثر الاقتصادي البعيد فى مستقبل البلاد والذي يمتد الى عـام ١٩٧٧ واكثر من ذلك .

في طريقنـــا الى عام ١٩٧٧

* للدكتور علي رفاعه الانصاري

ان سرعة تطور المجتمع الليبي فى هذه الايام يثير عدداً من الاسئلة حول نوع الحياة والاتجاه الذي تسير فيه فى بلادنا .

وقد نرى ان خير طريق للنظر الى المستقبل هى طريقة اختيار موضوعات معينة لها اهداف واساليب نربط بين بدايتها وتطوراتها ونحاول أن نستشف من وراء التنبؤات ما نحاول الكشف عن خط سيرها ــ وهذه الطريقة اكثر ما نراها وضوحا فى الخطط الخمسية التي تتبع محاولة حل المشاكل التي تواجهها البلاد وبهذا نخلق وعيا يدرك الاهداف والاتجاهات .

هذه الطريقة فى التفكير تجعلنا ننظر بامعان الى بعض التطورات التكنولوجية التي تدخل على الصناعة اليوم وعلى الاخص فى ميـادين الكيمياء والـكهرباء والالكترونات والذرة واثرها فى مجال الخدمات والنقال والتعليم وتخطيط المدن وغيرها من الميادين مما يجعل عالم الغد عالما مختلفا عما نعيشه اليوم فنتحدث عن النظم والاتجاهات والاختراعات التي تكيف احداث المستقبل .

ان آمالنا تمتد ، فأنا وان كنا فى الواقع فى عام ١٩٦٧الا ان آمالنا تمتد الى عام ١٩٧٧ فليس هناك فرد منا او شركة او مصلحة حكومية لا يقيس حاضـره ومستقبله الى عشر سنوات بل والى أبعد من ذلك واطول .

وقد اخترنا للتدليل على وجهة نظرنا بعض الاحداث ذات الأثر فى عشر السنوات القادمة .

---

* استاذ ادارة الاعمال بالكلية ،حائز على الدكتوراه فى مادة الاعلان من جامعة القاهرة ١٩٥٦ وكانت اغلب دراساته فى بريطانيا وأمريكا ، عمل أستاذاً لهذه المادة فى المعهد العالى للتسـويق التابع لكلية التجارة بجامعة القاهرة .

معرض طرابلس الدولي فى دورته السادسة :

افتتح معرض طرابلس الدولي مثل كل عام فى الثامن والعشرين من شهر فبراير وقد فاق فى دورته الحالية كل ماسبقه من دورات ، سواء فى عدد الدول المشتركة فيه ، او فى كميات معروضاتها وتنوعها ، او فى عدد البعثات التجارية التي وفدت على البلاد أو الشخصيات البارزة التي جاءت خصيصا من الدول المختلفة خلال انعقاده ، او فى عدد الزوار الذين اجتذبهم المعرض الى اجنحته وقد زادوا على ٢٥٠,٠٠٠ زائر وقد احتوى المعرض ما قيمته ملايين من الجنيهات وكانت المعروضات تمثل خبرة السنين الطوال وطريقة حياة كل شعب •

واذا عددنا الوفود لوجدنا منها وفودا امريكية وفرنسية ويوجوسلاقية وبريطانية ودنماركية ومجرية وغيرها •

لقد تميزت دورة هذا العام بدخول ثلاث دول جديدة تشترك لاول مرة وهى فنلندة والمملكة الاردنية والمانيا الديمقراطية •

وكانت المعروضات بمثابة استجابة فعلية لا حتياجات البلاد فى تطورها السريع ومشروعاتها فى الصناعة والزراعة والانشاءات — مما سيؤثر فعلا فى نجاح هذه القطاعات اذ سيكون امامها فرص الاختيار واسعة بين افكار وآلات وخدمات متعددة المصادر والنظريات ، والفن التكنولوجي •

وتمثلت فى هذه المعرض الطبيعة الليبية الاصيلة من مد صداقتها الى البلاد المشتركة بما فيها من مؤسسات وشركات ، وفتحت ليبيا ذراعيها لاستقبالها بكل حفاوة وترحيب •

واذا جاز ان نقتطف من الخطب الرسمية ما يعبر عن وجهة نظر البلاد فانا نراها جميعا تؤكد المزايا التي تجنيها من آثار تجارية وسياسية وصناعية وزراعية تعود بالخير على الوطن والمواطنين فان فترة المعرض اعتبرت موسما لرجال الاعمال فى مختلف الميادين كما كانت موسما سياحيا منقطع النظير • وكلها اجمعت على الترحيب بالدول والوفود التي جاءت لتمثل بلادها فى المعرض الدولي — وتؤكد فرص الافادة من تجارب الآخرين ، وتفتح آفاقا جديدة من الامكانيات امام الشعب الليبي •

والمعرض يزداد مكانة ورسوخا من دورة الى دورة وترتفع سمعته بين المعارض الدولية بفضل موقعه الاستراتيجي ، اذ يؤدي هدفه فى توثيق الصلات وفتح الابواب للتبادل والتعاون الاقتصادي حتى أصبح سوقا دولية لأحدث ما بلغته الانسانية من تقدم وما وصلت اليه من نبوغ فى الجودة والابتكـار •

والتجارة ــ كما يقال دائما ــ طريق مزدوج ، فيه أخذ وعطاء فبقدر ما تطلع ليبيا على جميع المستحدثات فى الصناعات الأجنبية بقدر ما يطلع الضيوف على النهضة الليبية الشاملة ويحملون صورة صادقة عن تقدمها وتطورها فى جميع الميادين

ولناخذ بعض النتائج كما جاءت على لسان بعض المبعوثين التجاريين ــ فقد جاء على لسان وزير الدولة البريطاني للتجارة انه قد عقدت صفقات تجاريـة مع الشركات البريطانية يبلغ حجمها مليونين من الجنيهات وان مجلس التجارة البريطاني قد مد رعايته الى الشركات التي تتعامل مع ليبيا ــ والجناح البريطاني هذا العام كان دليلا على اهتمام المملكة المتحدة بالسوق الليبية فقد تحمل المجلس نفقات اقامة الجناح وهو اكبر معرض بريطاني فى الخارج بعد جناحها فى معرض منتريال ١٩٦٧ وأجرت مساحات الجناح للشركات نظير اجر رمزي ــ والمجلس مستعد دائما لدعم اشتراك الشركات الصناعية البريطانية لوارادت المساهمة فى الدورات القادمة •

ولقد كانت ليبيا فى العام الماضي أكبر الاسواق العربية فى تجارتها مع بريطانيا وبلغت صادراتها اليها ٢٩ مليون من الجنيهات بزيادة قدرها ٢٥٪ عن السنة السابقة ويقدر حجمها فى ١٩٦٧ بمقدار ٣٦ مليون جنيه بينما بلغت الصادرات الليبية الى بريطانيا فى عام ١٩٦٦ م ٦٠ مليون جنيه اغلبها من الزيت الخام •

ان بريطانيا لا تتوقع تعادل الميزان التجاري مع ليبيا ، فهناك عجز قدره ٣١ مليون جنيه وتحاول تضييق الثغرة عن طريق الصادارات غير المنظورة مثل خدمات البنوك والتأمين واجور النقل المـلاحى •

وهذا يبين الاهمية التي تعلقها بريطانيا على نجاح جناحها ــ والجناح يؤكد فى معروضاته جودة البضائع ، والصناعة البريطانية ، ويؤكد دائما أن شراء الارخص

من البضائع ليس هو دائما السياسة الحكيمة لان الدول كالافراد تضحي بالثمن الغالي فى سبيل الجودة •

ومن الطريف ان الدولتين الالمانيتين قد اشتركتا فى المعرض وكانت المانيا الغربية تهدف الى مزيد من الاسواق مع أن ليبيا التي تقف بين المصدرين لالمانيا الغربية مرتبة روسيا واليابان ، وقد اصبحت المانيا الغربية تستأثر بنسبة ٣٧٪ من البترول الليبي ــ وهى وان كانت الاولى بين عملاء ليبيا من حيث تصدير البترول الا انها الرابعة فى ميدان الاستيراد وليست هناك من قيود تحد من ازدياد التجارة بين البلدين ــ لانه من الواضح أن الاقتصادين الليبي والالماني الغربي يكملان بعضهما بعضا ــ وقد دارت فكرة المعرض الالمانى الغربي حول شعار الانشاءات والحياة •

اما المانيا الديمقراطية فقد اشتركت رسميا لاول مرة ــ وهى تتوقع ازدياد حجم العلاقات التجارية بين البلدين ــ وتود ان تركز اهتمامها على الآلات الزراعية ورصف الطرق ــ ومحطات الطلمبات المائية والمجاري •

وقد وصلت الصادرات النمساوية الى حد المليون جنيه ــ وأصبحت ليبيا الدولة الثانية فى قائمة الدول الافريقية التي تتعامل مع النمسا ــ بل ان هذه الصادرات قد تضاعفت ثلاث مرات فى ثلاث سنين متتالية وهى تقدم الكثير من السلع الاستهلاكية ولكنها تنوى ان تحول اهتمامها الى الاسمنت والاسمدة والآلات ــ وهى تقود تجربة رائعة فى قرية جرابولى لتثبيت الكثبان الرملية وزراعتها بالأشجار •

اما الاتحاد السوفياتي فيعتبر اشتراكه فى معرض طرابلس كخطوة أولى واصبحت الصادرات الروسية تقرب من ٤,٥ مليون دولار اغلبها من الاجهزة والمعادن ومواد البناء ــ بينما كانت الصادرات الليبية قاصرة على الجلود والصوف والتبغ

اما تشيكوسلوفاكيا فمع ان صادراتها الى ليبيا وصلت الى حد المليون جنيه الا انها غير راضية عن موقفها فهى تقول انها تمثل ١٪ فقط من الواردات الليبية على الرغم من الزيادة السريعة التي حققتها منذ عام ١٩٥٧ اذ بدأت من ٧٥ ألف جنيه حتى وصلت الى المليون •

وترى ان في الامكان ايضا زيادة مساهمة تشكوسلوفاكيا في التصنيع الليبي وزيادة الصادرات من الاخشاب والبلاط والخزف والازبستس والاسمنت والزجاج — بل وأن تقوم بأعمال الانشاءات والبناء وان تبيع لليبيا اللوريات والسيارات وآلات الديزل وغير ذلك — وان تزيد في نصيبها من البترول الليبي •

ولنأخذ مثلا واحدا للتعاون بين ليبيا والدول الأجنبية ذلك المشروع الذي جاء نتيجة للدورة الحالية للمعرض — وهو تأسيس مصنع للاحذية في طرابلس برأسمال مشترك بين ليبيا بمقدار ٧٥٪ وفنلندة بمقدار ٢٥٪ والذي سينتج الف زوج من الاحذية في اليوم بآلات فنلندية وعمال فنيين ويوجد من فرص العمل ١٣٠ وظيفة للمواطنين الليبيين — معتمدا على الجلود الناتجة من مدابغ طرابلس وبنغازي وقد ارسلت تسع بعثات للتدريب على صناعات الجلود اثنتان عن وزارة الصناعة وسبعة من خريجي مدرسة الفنون الاسلامية هذا الاتجاه سليم يجمع بين المادة الخام المتوفرة في ليبيا والفن الصناعي الاجنبي •

من هذا الاستعراض عن دورة هذا العام يتضح الموقف في نشاط ليبيا التجاري الذي يمتد بصادراته الى دول اوربا ويدعوها ان تساهم معه في التغلب على مصاعب النمو التي تواجهها البلاد في العقد القادم — كما ان الدول الاوربية ترى في السوق الليبية منفذا لتجارتها وخيرا عميما لمؤسساتها — مما يبشر بقدوم عهد زاهر من التعاون الاقتصادي بين ليبيا والاسواق الاوروبية •

بين الرمل والاسفلت :

نشر خبر بسيط في الجرائد اليومية خلال شهر فبراير سنة ١٩٦٧ انه قد تمت تجربة ثورية في عالم البناء عن طريق عمل قوالب من الطوب رخيص الثمن مكونا من خليط من الرمل والاسفلت — تجربة اجرتها الشركة الامريكية لمواد البناء والهندسة الدولية (America's Building Materials and Engineers International) بالتعاون مع شركة التنمية الوطنية — واطلقت على الطوب الجديد اسم (BMX) فاقامت ڤيلا جميلة في شارع النصر بمدينة طرابلس خلف السفارة الامريكية ودعت اليها مندوبي شركات البترول وشركات المقاولات والانشاءات في يوم ١٢ مارس

١٩٦٧ ، وتمخض الامر عن انشاء شركة مساهمة جديدة بين الطرفين لاقامة مصنع فىمدينة طرابلس لانتاج هذا النوع من الطوب مستغلة فى ذلك الكميات الهائلة المتوفرة فى صحارى ليبيا من عنصري هذه المادة الا وهما الرمل والاسفلت ، وبطبيعة الحال فان الاسفلت هو من فائض انتاج شركات البترول التي تنتج من عمليات التكرير اما العنصر الآخر فما أكثر الرمال فى بلادنا •

ان طرابلس ستمتلك اول مصنع فى العالم لانتاج هذا الطوب الرخيص وستتلوها الولايات المتحدة الامريكية عندما يقام بها المصنع الثاني فى العام المقبل — وسيعقب ذلك اقامة ١٢ مصنعا فى بلاد البحر الابيض المتوسط وستحظي مدينة بنغازي بمصنع لها فى بحر عامين آخرين •

وقد اختير لهذا المصنع موقع فى شارع سواني على ارض مساحتها ٤٠٠٠ متر مربع وتم تشييد ٨٠٪ منه وسيبدأ انتاجه بعد عام برأس مال مبدىء قدره ٦٠٠,٠٠٠ جنيه قابل للزيادة الى مليون جنيه وستقام به ثلاثة مكابس بطاقة انتاجية مبدئية قدرها خمسة ملايين من القوالب تصل فى حدها الاقصى الى ١٥ مليون قالب • وسيبدأ المهندسون المختصون باجراءالاختبارات على انواع الرمل فى المناطق القريبة من طرابلس لتقرير أفضلها ملاءمة لصناعة الآجر ثم يصل مهندسون آخرون لوضع التخطيط الداخلي للانتاج •

ولا يتطلب انتاج هذا النوع من الآجر عمالا مهرة اذ يكفي ان يكون العامل مشرفا على عملية خلط الرمل بالاسفلت وصبه فى القوالب التي تتم اتوماتكيا ثم يحرق فى فرن ذي حرارة ثابتة معينة ليخرج منه قالب من الطوب معد للبناء — ويفقد الاسفلت فى هذه العملية كل خصائصة الاولى فيما عدا لونه الاسود ويصبح مادة مضادة للحريق بل أكثر مقاومة له من أي مادة اخرى ومانعة لتسرب الماء وذات نسيج متجانس وتقبل دق المسامير فيها ، لها قوة احتمال هائلة بالنسبة للاوزان وتقبل التثقيب والتخريم والتقطيع أجزاء •

وتلصق القوالب ببعضها بنوع من الغراء يمكن طلاؤه على سطوحها باسطوانة فيصبح التماسك بينها قويا بل أقوى من تماسك جزئيات الطوب نفسه •

لم يحدث من قبل ان انشئت فى بلد من بلاد العالم فيلا كاملة فخمة من هذا النوع فيما عدا تجارب بسيطة على أكواخ : ان استخدام هذا النوع من الآجر على نطاق واسع سيخفض تكاليف البناء تخفيضا كبيرا قد يصل الى ٣٥٪ من تكاليف مواد البناء وقد يتجاوز هذه النسبة ومما لاشك فيه سينافس الطوب السمنتي (البلوكيد) والحجر وغيرها من المواد التقليدية لانه يعتمد على عنصرين اوليين ، الاسفلت والرمل بينما الطوب السمنتي يعتمد فى مادته الاولى على الاسمنت المستورد من الخارج ، اضف الى هذا ان معدل انتاج البناء الواحد من الامتار المكعبة يصل الى ضعف ما ينتجه بالطوب السمنتي او قوالب الحجر .

لنقف قليلا ، لنفكر ماذا سيكون من اثر هذه المساهمة فى مشروع ادريس للاسكان ببرنامجه الضخم خلال الخمسة الأعوام المقبلة وأثره على مشاريع القطاع العام والخاص ثم لنتساءل ماذا يحدث ايضا لو ادخلت هذه الطريقة على صناعة الالواح وانابيب البترول والماء .

البترول يسيل من الميناء الرابع

كان يوم ١٤ فبراير ١٩٦٧ يوما مشهودا بالنسبة لانتاج وتصدير البترول فى ليبيا اذ افتتح الملك المعظم ميناء مرسى الحريقة بالقرب من طبرق — وسارت منه أول دفعات من البترول الليبي الى الاسواق الاوربية مستمدة من حقل السرير الذي تملك أمتيازه شركة ب.پ. وبنكرهانت .

ولهذا الحدث اهميتان — فهو الحقل الاول الذي يبعد عن منطقة سرت الغنية ببترولها والذي تتنافس فيه شركات عدة وتمتد على شواطئه ثلاث موانيء بترولية فهو يدل على امتداد الطبقات الحاملة للبترول الى شرق البلاد والى جنوبها مما يبشر بخير عميم — والاهمية الثانية ترجع الى ان شركتي ب.پ. وبنكر هانت لهما امكانيات تسويقية واسعة النطاق فى المجال الاوربي ، هذا وخط الانابيب يعتبر اطول الخطوط الليبية اذ يبلغ طوله حتي مرسى الحريقة ٥١٣ كم — يمتد فى أكثر من نصفه مخترقا كثبان بحر رمال كالانسيو العظيم ، وبما تضعه طبيعته من عقبات

تعقد من عمليات النقل والاسالة ، وقد تم انشاء الخط وملحقاته فى اقل من عامين وبلغت تكاليف انشاءاته ومنشئات الميناء نحوا من ٥٠ مليون جنيه .

وقد اختير مرسى الحريقة لميزاته الفريده فهو يقع على الشاطيء الجنوبي لميناء طبرق ومحمى من الرياح الشديدة الشتوية والتي كثيرا ما تؤثر على ميناء البريقة فى خليج سرت كما ان له اغوارا عميقة بحيث يمكن بناء رصيف لرسو ناقلات البترول الضخمة ومن ثم تتجنب استعمال خطوط الانابيب تحت سطح الماء والتي قد تتسبب فى تجمد البترول الخام .

ان الخط يعمل حاليا بطاقة تصل الى نقل ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميا قابلة للزيادة الى ٣٠٠,٠٠٠ برميل يوميا ، وبهذا بات اليوم قريبا الذي يصل فيه تصدير البترول الليبي الى ٣ مليون برميل يوميا .

★ ★ ★

لقد قصر اختيارنا على هذه الاحداث الثلاثة التي جاءت فى ربيع ١٩٦٧ بمثابة علامات على طريق البلاد الى عام ١٩٧٧ ، فهى دليل وسبب ونتيجة — دليل يشير الى اتجاه البلاد فى سيرها وهى سبب لكل نشاط يأتي بعدها وهى نتيجة لكل نشاط سبقها وكثير من الشباب الذين يتخرجون اليوم من الجامعات سيجدون أنفسهم اعضاء عاملين فى مجتمع ١٩٧٧ سيسهمون بعلمهم وخبرتهم التي يكتسبونها اليوم فى تشكيل قراراتهم غدا ولهذا اردنا ان نقول لهم شيئا عن التغيرات التي تحدث على هذا المجتمع فى ظرف عشرة اعوام .

ملخصـــات

تود المجلـــة أن تلفت النظـــر الى أن الملخصات المنشورة فى القســـم التالي هى ملخصات لمقـــالات كاملـــة لاصحابهـــا منشورة بالقســـم الافرنجي من هذا العدد واليها نحيل القراء الذين يرغبـــون فى الاطـــلاع عليها كاملـــة .

ميزانيـة الاتحـاد السوفيتى

للاستاذ مصباح العربي

تواجه البلاد المتخلفة مشكلة التدخل الحكومي لضمان فعالية برامج التنمية الاقتصادية دون أن تكون هناك قواعد معينة لتنظيم دور الحكومة ، وقد مر الاتحاد السوفياتي بتجربة فذة منذ نهاية العشرينات من هذا القرن انتجت تقدما اقتصاديا هائلا عن طريق الاشراف الحكومي ؛ واحدى وسائل هذا الاشراف السيطرة على النظام الاقتصادي عن طريق الميزانية ، وتحاول هذه الدراسة تحليل الاتجاهات المختلفة للنشاط الاقتصادي فى الاتحاد السوفياتي كما تنعكس فى الميزانية، وعلى الرغم من أن هناك ميزانيات للجمهوريات ، فأن هذه الدراسة تتناول ميزانية الاتحاد السوفياتية فى مجال التنمية الاقتصادية كطريق بديل لما هو متبع فى بعض البلاد الناميـة .

وتتعرض الدراسـة الى :

(١) تطور ميزانية الاتحاد السوفياتي ، ويحاول المؤلف هنا أن يلقى الاضواء على كيفية تطور استعمال الميزانية منذ الثورة الروسية سنة ١٩١٧ ، والاهميـة التي احتلتها الميزانية بعد مرحلة التأميم الاولى ١٩١٨ ثم ضعف الميزانيـة نتيجة للازمة الاقتصادية خلال السنوات ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ وتدهور الاقتصاد النقدي فى هذه المدة .

ولم يضعف من اهمية الميزانية اعلان لينين للسياسة الاقتصادية الجديدة بعد سنة ١٩٢١ وهى السياسة التي ادت الى اعادة الاقتصاد المرسل فى البلاد

ذلك لان الصناعات الرئيسية التي سبق تأميمها ظلت تحت اشراف الحكومة السوفياتية .

وتبدأ المرحلة الحاسمة فى أهمية الدور الذي لعبته الميزانية مع بداية المشروع الاول سنة ١٩٢٨ م.

(٢) بناء الميزانية : عرف وزير مالية الاتحاد السوفياتي روزيلوف سنة ١٩٥٩ الميزانية بأنها : «الخطة المالية الأساسية لتكوين واستعمال الموارد النقدية فى الاتحاد السوفياتي» وتقوم الميزانية بتخصيص الموارد المالية للدولة لتنفيذ الخطة ومع أن العمليات المالية الكبيرة والهامة تظهر فى الميزانية الا أنه يجدر بالملاحظة وجود حسابات مالية اخرى لا تظهر فى الميزانية كالاستثمار من الارباح المقتطعة فى المشروعات والمزارع الجماعية والمبالغ المستقطعة لاستهلاك رأس المال . وتعتبر ميزانية الاتحاد السوفياتي ميزانية موحدة تشمل : (١) ميزانية الاتحاد (٢) ميزانيات الجمهوريات (٣) ميزانيات المقاطعات ذات الحكم الذاتي .

(٣) الايرادات : تأتي معظم ايرادات الميزانية من الاقتصاد الاشتراكي أو «القطاع العام» وقد بلغت نسبة هذا القطاع فى عائدات الميزانية سنة ١٩٦٦ م ٩٢٪ وتتمثل ايرادات الاقتصاد الاشتراكي فى ضرائب دورة المنتج وضرائب الارباح وضرائب الدخل على المزارع الجماعية وقد شملت مصادر ايراد الميزانية (١) الاقتراض العام وذلك فى شكل سندات حكومية (٢) الضرائب الجمركية (٣) موارد اخرى ، الغرامات ورسوم الترخيص والرسوم الاخرى .

(٤) الانفاق : توجه الميزانية فى الاتحاد السوفياتي لتمويل البنود التالية : (١) الاقتصاد السوفياتي (٢) الدفاع (٣) الخدمات الاجتماعية والثقافية (٤) الادارة .

وتستعمل الميزانية كمصدر لتمويل الاقتصاد السوفياتي للوصول الى انجاز الخطة الاقتصادية الموضوعة •

(٥) اهداف الميزانية : يصعب فى الواقع تحديد اهداف ثابتة ومعينة للميزانيـة فى الاتحاد السوفياتي ذلك لان الشعارات التي تظهر بين الحين والحين مع كل زعيم جديد للنظام تسيطر على الاقتصاد وتوجهه لخدمتها ولكن «اختفاء» صاحب الشعار يظهر الى العالم شعارا آخر •

وآخر ما صادفه المؤلف فى مناقشاته مع الاقتصاديين السوفيات ، وما أعلنته الجهات الرسمية هو التحول الى الشيوعية ، او الانتقال الى مرحلة أعلى فى مراحل التطور الماركسي •

وللدراسة العلمية المحايدة فقد قبل المؤلف هذا الشعار كما يعرضه السوفيات ، وهو فى حقيقته ليس اكثر من زيادة الاستهلاك على نطاق واسع • ولم ير الاقتصاديون السوفيات أن لذلك اثرا على ميكانيكية النظام الاقتصادي القائم • ويمكن تحديد اهداف عامة للميزانية تتمثل فى :

(١) تخصيص الموارد الاقتصـادية (٢) توزيـع الدخل (٣) النمو والاستقرار الاقتصـادي ، وقـد كانت منجـزات ميزانيـة الاتحـاد السوفياتي فى بعض هـذه الميادين هائلة ولكنهـا تواجه بعض المشـاكل المعقـدة التي اضعفت من اهميتها كآداة فعالة للسيطرة على النشاط الاقتصادي ، كمشاكل زيادة الاجور غير المخططة وضعف الحافز وسوء تخصيص بعض الموارد الاقتصادية وظهور الاتجاهات التضخمية •

وقد ادى تعقد الحياة الاقتصادية وزيادة السكان وامتداد النشاط الاقتصادي الى اماكن متباعدة الى احتمال اعادة النظر فى ميزانية الاتحاد السوفياتي ، ويبدو ان

الاتجاهات الحديثة فى الاتحاد السوفياتي نحو اللامركزية الاقتصادية تؤكد هذا الاستنتاج ، وقد يتحول النظام الاقتصادي الى اقتصاد اشتراكي تلعب فيه السوق الدور الرئيسي وتضعف بالتالي السيطرة الفعلية على الاقتصاد السوفياتي ولا يعود نظام التخطيط الا توجيها عاما للحركة الاقتصادية فى البلاد .

الاوجه القانونية لممارسة الاعمال فى ليبيا

بقلم رالف جولبرت

يشير الكاتب فى مقدمة المقال الى ان ليبيا التي كانت قبل عشر سنوات ارضا قاحلة تعتمد على المساعدات الانكليزية والامريكية اصبحت اليوم على عتبة الاكتفاء الذاتي وذلك بفضل اكتشاف البترول الذي ادى الى تغييرات جذرية فى الاقتصاد الليبي وجعل الميزان التجاري فى حالة فائض كبير بعد ان كان فى حالة عجز مزمن •

وقد بدأت ليبيا تصدر البترول فى شهر سبتمبر من سنة ١٩٦١ وتزايدت هذه الصادرات بشكل سريع حيث بلغت ١,٦ مليون برميل فى اليوم فى نهاية سنة ١٩٦٦ ، وبافتتاح الميناء البترولى الرابع فى بداية سنة ١٩٦٧ صار بأمكان ليبيا تصدير ٢ مليون برميل فى اليوم ، وبذلك اصبحت ليبيا فى مقدمة الدول المصدرة للبترول • وان استغلال عائدات البترول سيؤمن للاقتصاد الليبي اكتفاءا ذاتيا لأول مرة منذ أيـام الرومان •

ويتطلب استغلال الثروة البترولية الجديدة مهارات فنية غير متوفرة فى ليبيا فى الوقت الحاضر ، لذا فانها بحاجة الى المساعدة الاجنبية فى هذا الميدان ، وحيث أن الحكومة الليبية مهتمة بتطوير المشروعات الخاصة نظرا للدور الاساسي الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات فى زيادة رفاه البلد ، لذا فقد شرعت قوانين عديدة لتشجيع استثمار رأس المال الاجنبي • وقد سنحت للبلد فرصة لم يعهدها من قبل لبنـاء اقتصادي قوي بمشاركة المستثمرين الاجانب الذين يملكون المهارات والمعرفـة الفنية التي يتطلبها البلد •

وان هدف هذا المقال هـو تعريف المستثمر الاجنبي بليبيا وبمعالم النظام القانوني فيها ، وكما يتضح من العنوان سنؤكد على الشروط القانونية لممارسـة الاعمال فى ليبيا ، وسنقتصر على بيان الخطوط الاولية منها فقط ، ونؤكد بصورة

خاصه على النواحي التالية : الدستور وجهاز الحكومة ، القوانين المدنية ، الاجراءات القانونية ، تشريعات البترول ، قانون الشركات ، الضرائب ، دخول وخروج رأس المال ، مراقبة العملة ، التعريفة الجمركية ، مراقبة الاستيراد والتصدير ، قانون العمل ، وقوانين الاستثمار .

الدستور الليبى وجهاز الحكومة :

يقوم الدستور ونظام الحكم فى ليبيا على المباديء الدستورية التالية : الفصل بين السلطات ، الحكومة المقيدة ، استقلال القضاء ، الحقوق الطبيعية للافراد . والمملكة الليبية ملكية دستورية وراثية ونظامها برلماني تحت ظل الملك ادريس الذي كان من قبل أميرا لبرقة ورمزا لمقاومة الاستعمار الايطالي .

وبعد ان يبين الكاتب صفات الملك ادريس الدينية والسياسية ويعتبره الرجل الوحيد الذي يستطيع ان يجمع بين القوى السياسية فى البلد اليوم ، يشير الى النظام الاتحادي الذي كان سائدا فى ليبيا قبل تعديل الدستور فى سنة ١٩٦٣ ويوضح الاساس المركزي الذي اخذت به ليبيا بعد الوحدة والحريات التي كفلها الدستور للافراد .

ويستند الكاتب الى المادة «٢٠٤»[1] من الدستور الليبي التي تنص على ان كثيرا من التشريعات التي صدرت فى العهد الايطالي والادارة البريطانية ماتزال سارية المفعول بالقدر الذي لا يتعارض مع احكام الدستور الليبي المستحدث .

المحاكـــم :

يبين الدستور الليبى فى المادة «١٤٥»[2] ان القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم لغير القانون ، وبذلك تأخذ اللولة الليبية بمبدأ فصل السلطات كما هو الحال فى معظم الدول الحديثة . ويقدم الكاتب انواع المحاكم وهى كما يلي : المحاكم الجزئية ،

---

(١) لقد ورد فى المقال رقم المادة «٢١٠» والصحيح انها أصبحت «٢٠٤» بعد تعديل الدستور بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣م.

(٢) يشير الكاتب الى المادة «١٤٢» وقد أصبحت «١٤٥» بعد تعديل الدستور . يبدو ان الكاتب قد استند الى نصوص الدستور قبل التعديل المذكور .

المحاكم الابتدائية ، محاكم الاستئناف المحكمة العليا ، ثم يبين اختصاصات كل منها ويبرز ان القانون فى ليبيا لا يأخذ بنظام المحلفين ، وبعد ذلك يقارن بين نظام المحاكم فى ليبيا وفى الولايات المتحدة وانكلترا .

القوانين المدنيـــة :

ان اهم القوانين المدنية فى ليبيا القانون المدني والقانون التجاري ، وقد اخذ القانون المدني الليبي من القانون المدني المصري المأخوذ بدوره عن قانون نابليون ، وبذلك يشبه القانون المدني الليبي القوانيين المدنية المعمول بها فى فرنسا واسبانيا وايطاليا وبلاد امريكا اللاتينية . وقد وضع المؤلف جدولين يبين فى اولهما بعض اقسام القانون المدني وفى ثانيهما عددا من القوانيين الليبية السارية المفعول .

قوانـــين البترول:

ان اهم استثمار اجنبي فى ليبيا يحكمه قانون البترول ، والبترول فى ليبيا على خلاف ما هو عليه الحال فى الولايات المتحدة ملك للدولة . وتعمل شركات البترول فى ليبيا بموجب عقود امتياز تنظم حقوقها فى التنقيب والاستخراج والنقل والتصدير . وتقضي عقود الامتياز بمناصفة الارباح بين الشركات العاملة والحكومة الليبية ، وتعتبر الشـروط الواردة فى عقود الامتياز هذه اكـثر سخاء اذا ما قورنت بمثيلاتها فى دول الشرق الاوسط . وقد قبل المنتجـون التعديلات التي ادخلتها الحكومة سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٥ على قوانيين البترول مما ادى الى زيادة حصة ليبيا من العوائد .

ويعرض الكاتب بعد ذلك اهم شروط عقود امتياز شركات البترول ، ثم يستخلص انه غالبا ما ينظر الى شركات البترول فى البرلمان والصحف والاندية العامة على انها «خبائث امبريالية» مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحكومة «الاستعمارية» التي تساندها . وتجد الشركات صعوبات بالغة فى توضيح حقيقة عملها فى ليبيا الذي لا ينطوى على اية صلة لها مع حكومتها الاصلية او مع الصهيونية العالميـة او مع قوى الشر عامة . والحقيقة أن هذه الشركات مؤسسات تجارية وصناعيـة بحته ليس لها اية اهداف سياسية مطلقا على ان هذه الحقيقة تغرب عن بال اغلب

الليبيين • والشعور بعداء الغرب لايفارق اذهان سكان الشرق الاوسط ، ومع ذلك فمازال الجمهور يميل للغرب وخاصة للولايات المتحدة الامريكية •

قانون الشركات :

يتمكن الاجنبي من ممارسة الاعمال التجارية فى ليبيا ، ويتم ذلك اما عن طريق شراء حصص فى الشركات القائمة او تأسيس شركات اهلية أو اقامة فروع للشركات الاجنبية •

ويقضى قانون الوكالات التجارية الليبي بانه لايجوز لاي شخص ان يكون وكيلا أو ممثلا لاية شركة اجنبية تجارية أو صناعية مالم يكن ليبيا أو شركة ليبية مسجلة فى وزارة الاقتصاد الوطنى • والمقصود بالشركة الليبية هى الشركة التي يكون (٥١٪) من رأسمالها ملكا لليبيين •

ويوضح الكاتب بعد ذلك شروط استخدام الخبراء الاجانب فى الشركات ثم ينتقل الى بيان مركز الشركاء فى الشركات ذات المسئولية غير المحدودة والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التوصية وغيرها • واخيرا يبين كيفية القيد فى السجل التجاري والحصول على رخص العمل •

الضرائب :

ان الضرائب التي تناولها الكاتب بالبحث هى ضريبة الدخل وضريبة الطوابع والضريبة على رأس المال وضريبة الممتلكات • ولاحظ ان نظام الضرائب مبني على اساس قوانين الضرائب الايطالية التي مازال يعمل بها حتى الان ، ولم يحدث فى الواقع أي تغيير جوهري فى هذه القوانين عدا بعض التعديلات الثانوية القليلة فى حالات معينة • وان فكرة وضع قانون جديد للضرائب نوقشت منذ سنة ١٩٦١ ومايزال البحث جاريا لاصدار قانون جديد •

وتتولى جباية الضرائب مصلحة الايرادات العامة التي تفتقر الى الموظفين من ذوى الخبرة والكفاءة ، ولا تعتبر الضرائب ايرادا اساسيا للدولة اذ ان عائدات البترول هى التي تكون المورد الرئيسي •

وبعد ان اوضح الـكاتب معدلات الضرائب على الدخل وضرائب التمغـة والضرائب على رأس المال الى ان المستثمرين الاجانب لا يستطيعون تملك العقارات فى ليبيا الا بموافقة وزير المالية ، ولكنه لاحظ انه نادرا ما يمكن الحصول على هذه الموافقـة .

دخـول واعادة رأس المـال :

ان ليبيا عضو فى منطقة الاسترليني وهى تتبع السياسة العامة لهذه المنطقة . وبصورة عامة لا توجد قيود كثيرة على دخول رأس المال الذي يستثمر فى مجالات نافعة للاقتصاد الوطني . ويسمح قانون استثمار رأس المال الاجنبي باعادة رأس المال وارباحه الى البلد الذي اتى منه . اما بالنسبة لاصحاب امتيازات البترول فبأمكانهم ادخال رأس المال الضروري لعملهم واعادة ما تبقى منه بحرية الى بلدان منشأ الشركات ، اما الذين لا تشملهم قوانين خاصة بذلك فعليهم التفاوض حول اعادة رؤوس الاموال عند دخولهم .

مراقبـة العملـة :

لقد صدرت قوانين التحويل الخارجي فى وقت كان فيه الميزان التجاري فى ليبيا فى حالة عجز مزمن لذا فقد اصبحت هذه القوانين بالية لا تلائم التطورات الاقتصادية الاخيرة ، ونظرا لما حصلت عليه ليبيا من فائض فى العملة الاجنبيـة نتيجة الزيادة المطردة فى تصدير البترول فقد غدا منطقيا توقـع الغاء القيـود المفروضة على التحويل الخارجي فى المستقبل القريب .

التعريفـة الجمركيـة :

بالرغم من كون الميزان التجاري الليبي اصبح فى سنة ١٩٦٣ فى صالح ليبيا لاول مرة منذ عهد الاستقلال ، الا ان هيكل الضرائب الجمركية بقى كما لو ان الميزان التجاري لم يزل فى حالة عجز . وقد خفضت الضرائب الجمركية مؤخرا على سلع الاستهلاك الضروري الا ان هذه الضرائب ما تزال مرتفعة بالنسبة للسلع الكمالية وبصورة عامة هى منخفضة بالنسبة لسلع الاستهلاك والالآت الصناعية

وقطع الغيار ، اما التجهيزات الزراعية ومعدات التنقيب عن البترول واستخراجه فهى معفاة من الضرائب الجمركية ، ويمكن ان يشمل الاعفاء ما يدخل فى نطاق قوانين استثمار رأس المال الاجنبي والصناعة الوطنية .

مراقبة الاستيراد والتصدير :

تصدر اجازات الاستيراد من وزارة المالية وهى صالحة لمدة ثلاثة اشهر بالنسبة للبضائع المستوردة من دول البحر الابيض المتوسط ولمدة ستة اشهر بالنسبة للبضائع الاخرى . ويمكن ان تعطى اجازات الاستيراد لمدة اطول بالنسبة لاستيراد الالآت الصناعية والزراعية التي تصنع بناء على طلب المستورد . ويمنع قانون مقاطعة اسرائيل الاستيراد من اسرائيل أو التصدير اليها .

قانون العمل الليبى :

للمستثمر علاقة بقانون العمل عند تأديته لعمله اليومي اكثر من أي قانون آخر فى ليبيا حيث يحدد قانون العمل شروط العمل الرئيسية التي يجب ان يخضع لها المستثمر ويتضمن قانون العمل الليبي الصادر فى سنة ١٩٦٢ الاحكام الواردة فى قانون العمل الصادر فى سنة ١٩٥٧ ، الا انه اضاف بعض الضمانات الجديدة لكل من العامل والادارة . وقد وضع قانون سنة ١٩٥٧ الخطوات الاولى الرامية الى تحسين شروط العمل وزيادة الاستخدام حيث حدد ساعات العمل ومنع الفصل الاعتباطى للعمال وغير ذلك من الضمانات الضرورية بالنسبة للعامل ، اما قانون سنة ١٩٦٢ فقد وسع دائرة تطبيق القانون السابق .

ولخص الكاتب اهم نصوص القانون التي تتعلق بالنواحي التالية : نطاق تطبيق القانون ، ساعات العمل ، تحديد الاجور ، التزامات العامل ورب العمل ، التدريب الفني ونقابات العمال .

حوافز الاستثمار :

شرعت الحكومة قانونين لحماية وتشجيع المستثمرين هما : قانون استثمار رأس المال الاجنبي وقانون الصناعات الوطنية .

وينص قانون استثمار رأس المال الاجنبي لسنة ١٩٥٨ بأن لوزير المالية بعد استشارة وزير الاقتصاد ان يمنح تسهيلات خاصة للمشروعات التي يمكن ان تساهم فى تطوير وتنمية الاقتصاد الليبي ، وتتضمن هذه التسهيلات الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب لمدة يحددها وزير المالية • ويتفق على شروط العمل مع وزير المالية بخصوص نسبة العمال الليبيين الذين يجب استخدامهم فى المشروع ووضع برنامج لتدريب العمال الليبيين وكذلك تحديد نسبة رأس المال الليبي فى المشروع

اما قانون الصناعات الوطنية لسنة ١٩٥٦ فانه ينص على الامتيازات التي يمكن أن تمنح للصناعات الوطنية الناشئة وعلى الشروط التي يجب توفرها فى المشروع لكي يحصل على هذه الامتيازات •

واخيرا يبين الكاتب الوضع الذي يحيط بالمستثمر الاجنبي فى ليبيا ، فمن ناحية يؤكد على ضورة وجود شريك ليبي فى المشروع حيث ان اختياره يعتبر حجر الزاوية قبل البدء فى أي مشروع استثماري بحكم انه اعرف ببلده وسكانه وعاداته واتجاهاته السياسية ، ومن ناحية اخرى ينبه المستثمر الاجنبي الى موظفي الحكومة ويبين أن الاكفاء منهم وهم قلة يعملون فوق طاقتهم بحيث يتعذر الحصول على مساعدة منهم ، والاخرون يريدون اثبات وجودهم عن طريق الكبرياء • واهم ما فى الامر ان العبء الرئيسي للحصول على الحقائق والتحليلات والتفسيرات يقع على عاتق المستثمر وحده ، والحصول على هذه المعلومات يستلزم عادة وقتا اكثر مما هو ضروري • ولا محل فى ليبيا لمعاملات الاستثمار وفق زمن محدد محكم ، وعلى المستثمر أن يتجنب الدخول فى التفصيلات كلما امكن ذلك • ففي ليبيا كما فى بلدان الشرق الاوسط ، على المستثمر ان يتجه مباشرة الى الرؤساء ، ومن الافضل ان يتجه الى وكيل الوزارة الذي اكتسب بحكم طول خدمته الخبرة الكافية ، اما الوزير فمنصبه سياسى ولذلك فهو عرضة للتغير دائما •

وبالرغم من الدور الرئيسي الذي تؤديه الحكومة فى تنمية الاقتصاد الوطني فأن ذلك لا يعني عدم وجود مكان للاستثمارات الخاصة • والامر ببساطة ان ليبيا تعاني من نقص حاد فى المهارات الفنية ، والقلة المدربة متركزة فى المرافق العامة

الرئيسية • واصبحت الحكومة المستفيدة من عائدات البترول الضخمة ومن المساعدات الاجنبية السخية هى المصدر الرئيسي لرأس المال • وتنفذ الخطة الاقتصادية باعتبار انها مهمة وطنية وبناء عليهفمن الافضل ان يثبت فى ذهن المستثمر الاجنبي انه يدخل ليبيا كشريك للحكومة • وعليه ان يكون مستعدا لاظهار ان عمله لا يستهدف فقط ربحا للشركة وانما هو ربح للاقتصاد الوطني • والعلاقات الخاصة بالدوائر الحكومية وبسياستها وموظفيها هى الثمن لانجاز الاعمال سواء فى اداء الاعمال اليومية او فى مرحلة مفاوضات الاستثمار •

خاتمـــة :

لقد كان تقدم ليبيا فى خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة واضحا ، ففي عام ١٩٥٠ م كانت البلاد بالكاد تمتلك العوامل الرئيسية لبناء الدولة ، فقد كانت فقيرة ومجزأة داخليا • واكتشاف الزيت فى اواخر الخمسينات واوئل الستينات قد احدث ثورة فى مستقبل البلاد •

وقد لاحظ مفتي ليبيا الكبير الشيخ محمد العالم فى ذلك الحين ان ليبيا بحاجة الى كل ما يحتاجه الاقتصاد المتأخر ــ النقود والكفاءات وقال : «لنحصل على بعض الطعام لبطوننا ولنحصل على بعض المعرفة لعقولنا» • وباكتشاف الموارد البترولية يمكن القول ان ليبيا الان لديها المال ولكنها فى حاجة الى المعرفة • الا ان فرص الاستثمار واتجاه البلاد نحو فسح المجال امام الاستثمار الاجنبي ، وخطوات التقدم فى النشاط الاقتصادي الراهن ، كل ذلك يلقى روح التفاؤل بالمستقبل • فليبيا تبدو على الطريق السوى لتقوم كدولة نموذجية فى شمال افريقيا •

الاحوال الاجتماعية والاقتصادية
في قرية بوترابه

بقلم هانــز مليتشك

كتب المقال بالاستناد الى مسح للحياة الريفية اجراه الكاتب فى قرية بو ترابه خلال عام ١٩٦٣ ولذا تغلب عليه الصفة الوصفية .

يستعرض الكاتب اوضاع القرية من نواحي عدة فيشير الى انها تقع على ساحل البحر الابيض المتوسط بين توكره وطلميثة على بعد ٧٥ كم شرق بنغازي فى ارض مساحتها ٢٠٠٠ هكتار تقريبا تميل الى الانبساط ومغطاه بشجيرات برية ويتراوح معدل سقوط الامطار فيها بين ٢٥٠ و ٣٥٠ مم ، ويعتمد اهلها على مياه الآبار .

وقد بلغ عدد سكانها ٤٢٣ نسمة ، فى عام ١٩٦٣ م ٥٢٪ منهم دون سن العشرين وتقدر زيادتهم النسبية بحوالى ٢٪ ، ويعيشون غالبا فى الخيام ولا يرغبون الاقامة فى المنازل الحجرية رغم توفرها خوفا من الزلازل فى اعتقاد الكاتب .

ومن ناحية الاوضاع العائلية اكثر اهالي القرية الذي جاوزوا السابعة عشرة متزوجون ، والكاتب يتكلم بأسهاب عن الزواج وتكاليفه فى القريــة موردا بعض الارقــام .

وفى مجال التكلم عن الاحوال الثقافية يشير الكاتب الى انه توجد مدرســة واحدة للبنين فى القريــة . وبالرغم من أن التعليم الــزامى من سن السادسة الى الثانية عشرة ، فأن ثلثي الاطفال فقط الذين فى سن الدراسة يذهبون الى المدرسة ، والنظام الدراسي ليس له تأثير مباشر على طرق الزراعــة المتبعة نظرا لأن الموظف المختص بأمور الزراعة يقيم فى طلميثة وأعماله تنحصر فى توزيع غرس الاشجــار والبذور دون اسداء النصح او القيام بالتدريب الزراعي .

وبخصوص الاعمال التي يمارسها سكان القرية فأن الرجال منهم يقومون بزراعة الحبوب والخضر ، بينما يقوم الاولاد برعي الماشية ويقوم النساء بالاعمال المنزلية الى جانب بعض الاشغال البدوية كنسج الخيام ومساعدة الرجال وقت الحصاد ، وبعض المزارعين يشتغلون بصناعة تفحيم الحطب الى جانب قيامهم بالزراعة البعلية • ومن بين سكان القرية يوجد ثلاثة اشخاص فقط لا يمارسون الزراعة البته ، وحوالي ١٠٪ من السكان بحكم العاطلين عن العمل • ويشير الكاتب فى هذا الصدد الى ان اكثر الشبان المتعلمين يغادرون القرية ولا امل فى عودتهم وهذا فى رأيه مما يؤسف له ، ويعتقد بأن رحيل الشبان قد ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي •

وبعد أنيشير الكاتب الى النظام القبلى السائد فى ليبيا بوجه عام ودوره فى تنظيم العلاقات وحل الخلافات يتطرق الى ملكية الارض ويقول بأن حق الرقابة على الارض أي الملكية المطلقة محصور بالدولة بينما حق التصرف واستثمار الارض عائد للقبائل • والمزارعون فى بوترابه يعتبرون الارض التي يفلحونها على انها ملك لقبيلتهم • وهناك ٦٢ مزرعة فى القرية ، متوسط مساحة كل منها ١٥ هكتار • ومع ان الاراضي غير محددة بالضبط ، فان المزارعين يدركون حدود اراضيهم ولا يتعدونها ، وملكية الارض متصلة بملكية الآبار • وهناك أربع آبارمستعملةفىالقرية ، وحق الشرب للانسان والحيوان مضمون من أي منها • الا ان حق الري محصور بالمالك فقط ، وبما أن القاعدة القبلية تنص على أن النساء لا ترث الارض منعا لانتقال ملكيتها الى القبائل الاخرى فأن هذه القاعدة حدت من تجزئة الملكيات الزراعية فى القرية •

وفى مجال زراعة الارض ، يشير الكاتب الى أن اكثر الاراضي الصالحة للزراعة تزرع بصورة متناوبة فيما عدا جزء صغير يزرع بصورة مستمرة • وتستعمل المحاريث الخشبية فى فلاحة الارض فى الغالب غيرانه بدىء مؤخرا باستعمال (التراكتورات) ولاتزال طرق الحصد والدرس والتذرية بدائية • وغلة الارض

تتوقف الى حد كبير على معدل سقوط الامطار • وبالاضافة الى الزراعة البعلية فأن حوالي ثلث الزارعين يزرعون الخضر معتمدين على الري من الآبار فى الغالب ، ويعدون شئونهم بأنفسهم ويزيدون فى خصوبة الارض باستعمال الاسمدة الطبيعية •

واهالي بو ترابه يستعملون حيوانات الركوب والجر لقضاء حاجاتهم كما أن لديهم قطعانا من الماعز والخراف ، وتربية الماشية لديهم عبارة عن بديل عن زراعة الخضار •

وفى صدد التسليف وتسويق الحاصلات الزراعية يذكر الكاتب أن عددا كبيرا من المزارعين يكفون انفسهم من جهة الغذاء الرئيسي «الخبز» ويخزنون ما يحتاجون اليه من بذار الى العام التالى ، ولا يشعرون بحاجة الى شراء معدات جديدة لقضاء حاجاتهم وهم بذلك لا يشعرون بحاجة الى الاستلاف ، وهذه الوضعية يجب ان تتغير فى رأي الكاتب اذا ما بدىء بمشاريع تنمية جديدة• ويشتري المزارعون الاطعمة الاخرى التي يحتاجونها من تجار القرية ويدفعون ثمنها بعد بيع محاصيلهم • ونشاط بنك التسليف الزراعي محدود فى بو ترابة نظرا لان المصرف يشترط وجود كفيل قبل اعطاء القروض •

ومن اجل تسويق حاصلاتهم من الحبوب يضطر السكان الى نقلها بواسطة الدواب الى طلميثة التي تبعد حوالي ٣٠ كم ومنها الى المرج بواسطة السيارات ويبيعونها هناك الى التجار بأسعار اقل بكثير عن الاسعار التي تشتري بها الدولة الحبوب • ولا يمكن لاهل بو ترابه بيع محصولهم من الحبوب الى الدولة نظرا لانه يحوى نسبة عالية من الشوائب تفوق الحد الاقصى ٢٪ الذي تضعه الدولة • وكثرة الشوائب ناجمة عن طرق التذرية البدائية المتبعة ، اما بخصوص الخضر فأن عدم توفر طريق معبدة مباشرة الى توكره ومن ثم الى بنغازي يعجز المزارعون فى بوترابـه عن المنافسة ، وذلك لان الخضر تنضج تباعا وتقل كميات قليلـة منها يكلف كثيرا • وفى الوقت الحاضر ينقل المحصول الى طلميثة ومن ثم الى المرج حيث يصل فى وقت متأخر من النهار ومن ثم يباع بأسعار أقل من أسعار الصباح

وبخصوص الدخل ورأس المال ، يذكر الكاتب أنه من الصعب تقدير الدخل النوعي نظرا لتعذر معرفة كمية استهلاك المزارعين من محاصيلهم • ويقدر الكاتب

دخل الفرد فى المتوسط فى سنة ١٩٦٣ بحوالى ٢٣ جنيه ، وقد بلغ مجموع الدخل النقدي للقرية فى ذلك العام ٩٨٠٠ جنيه حوالى ٥٠٪ منها ناجم عن الزراعة و ١٨٪ عن صناعة فحم الحطب و ٣٢٪ من الاعمال غير الزراعية الاخرى • ويقدر بأن ٤٦٪ من الدخل النقدي الناجم عن الزراعة مصدره بيع الخضر والفواكه و ٤٣٪ مصدره تربية الماشية و ١١٪ من بيع القمح والشعير • وهو اعلى دخل فردي حصل عليه الاشخاص الذين يمارسون التجارة وصناعة الفحم والحرف الاخرى كعمل رئيسي الى جانب الزراعة •

والجزء الاكبر من الدخل النقدى يصرفه السكان فى شراء الملابس والاطعمة وقلما يصرفون على منازلهم او فى شراء الاثاث لها •

والكاتب ينهي مقاله بالتنويه عن نصيب بوترابه من برنامج التنمية العام فى ليبيا مثل بناء طريق توكره ــ طلميثه ، وحفر آبار جديدة وبناء سوق جديدة ومركز للقرية والقيام بمسح لتحديد ملكية الاراضي وتنظيف الاراضي من الاعشاب وادخال الآلات الزراعية •

La théorie moderne a beaucoup insisté sur cet aspect, mais personnellement nous ne trouvons pas un grand intérêt pratique à discerner entre les deux formes. Car si nous considérons l'inflation comme un mouvement continu, nous ne pouvons dès lors l'expliquer par la hausse des coûts seulement, mais il faut bien aussi prendre en considération le facteur de la demande.

Le danger de l'inflation – surtout si elle est ouverte – provient de sa vitesse. Quels sont les facteurs déterminant cette vitesse? La vitesse de l'inflation se détermine par le comportement psychologique de différents groupes sociaux. L'idée revient – sans aucun doute – à l'economiste français A. Aftalion. Aftalion a constaté que la valeur de l'unité monétaire ne dépend pas seulement du montant du revenu – comme le voulait Von Weiser – mais aussi d'un autre facteur: les prévisions. C'est à dire de l'idée qui se cristallise dans les têtes des personnes en ce qui concerne l'évolution des prix dans l'avenir. Si les consommateurs s'attendent à une hausse des prix dans l'avenir, ils achèterons aujourd'hui pour ne pas perdre demain. Les vendeurs se comportent d'une façon complètement différente. Si au contraire les consommateurs comptent sur une baisse des prix, ils s'abstiennent d'acheter aujourd'hui; les vendeurs se comportent aussi d'une façon différente. Cette idée a connu beaucoup de perfections, surtout grâce à l'économiste américain Holzman, qui attribue la vitesse de l'inflation au comportement des groupes sociaux; en particulier les ouvriers et les entrepreneurs. Si ces deux groupes sociaux possèdent une puissance suffisante et s'ils sont assez ambitieux, la hausse des prix entre dans la spirale infernale, qui risque de faire perdre à l'unité monétaire toute sa valeur.

Ces considérations générales sont plus ou moins exactes dans une économie intégrée, mais si nous passons à une économie désarticulée, elle perdront beaucoup de leur valeur pratique. De là vient la nécessité d'élaborer une théorie spécifique pour les pays dépassés économiquement.

Quand nous passons à l'étude des causes de l'inflation nous remarquons que la théorie moderne a réalisé aussi un progrès considérable.

L'inflation était considérée comme une maladie passagère qui atteint l'économie, si certaines conditions se réunissent. Elle est devenue actuellement une maladie endémique, se trouvant d'une façon latente dans le corps économique. Si certaines conditions favorables se présentent elle sort de sa cachette et se propage dans toute l'économie provoquant l'inflation générale. La théorie moderne appelle cette maladie "tension inflationniste" pour la différencier de l'inflation générale. Elle consiste en un déséquilibre partiel entre l'offre et la demande d'un produit quelconque, tel que le manque de certaines matières premières stratégiques, ou le manque de certains produits alimentaires, ou la hausse – d'une façon anormale – des profits de certains groupes sociaux. Ces déséquilibres partiels existent toujours dans le corps économique et cela malgré l'équilibre général entre l'offre et la demande. Les exemples sont trop nombreux pour insister là-dessus.

Les progrès réalisés par la théorie ne se limitent pas à ces points, mais ils ont atteint beaucoup d'autres.

Les pays capitalistes avancés connaissent – depuis le début des années cinquante – une sorte d'inflation qui se différencie sur beaucoup de points des anciennes, comme l'inflation qui a sévi en Allemagne en 1923. Dans les inflations anciennes la hausse des prix atteint des degrés très élevés, puisque les prix doublaient en l'espace d'un an. Par contre la hausse des prix dans l'inflation en question est très modérée. Les prix aux Etats-Unis augmentent de 4% par an environ, en France de 4 à 5%. Nous attribuons la cause de cette inflation à hausse des côuts, pour cela nous l'appelons: inflation par les coûts (cost inflation) par contre on appelle l'ancienne inflation l'inflation par la demande (demand inflation). Cela veut dire que si l'excès de la demande peut provoquer un processus inflationniste, la hausse des coûts – en particulieur les salaires – en est capable aussi. Nous disons : si les prix peuvent être tirés en haut par l'excès de la demande, ils peuvent être poussés aussi, dans le même sens, par la hausse des coûts.

Nous pouvons déduire de cette définition que la hausse des prix n'est plus considérée que comme un effet de l'inflation, le plus essentiel sans doute, mais cela ne change rien. On ne confond plus l'effet et la cause. Nous voyons aussi que l'inflation est un mouvement continu qui résulte du déséquilibre – non plus entre l'offre globale et la demande globale – mais entre les flux de la demande et les possibilités de l'offre. L'inflation n'est plus donc dans la théorie moderne un phénomène statique mais plutôt dynamique. Cette définition a introduit dans le concept de l'inflation un point nouveau, c'est l'épuisement progressif des ressources de dévises étrangères.

Devant ce dernier point nous sommes obligés de manifester une certaine réserve. C'est à dire que nous ne pouvons pas estimer cet effet – épuisement de ressources de devises étrangères – comme un effet général tel que la hausse cumulative des prix. L'inflation peut dans une certaine structure – si elle dure un temps suffisant – aboutir à ce résultat, comme cela c'est passé en France en 1957. Mais dans d'autres elle en reste incapable. Pour démontrer ce dernier point nous prenons la Libye, pays producteur de pétrole. Ce pays connait depuis 1963 et jusqu'à nos jours une inflation assez aigue. En dépit de cela nous n'avons pas assisté au déficit de la balance des paiements et ensuite à l'épuisement des ressources de devises étrangères. La cause revient à la composition de la structure du commerce extérieur de ce pays qui est différente de celle de la France. Le volume absolu des exportations libyennes se compose d'une seule matière : le pétrole 98%. Le prix de cette matiére ne se fixe pas à l'intérieur du marché national, mais c'est un prix monopolistique. Par consequent la hausse des prix qui se manifeste dans le marché national reste limitée aux autres produits exportés. Mais étant donné que la valeur de ces produits, par rapport à la valeur totale des exportations, est insignifiante (2%) il n'est pas possible que la hausse de leurs prix puisse provoquer un déficit dans la balance des paiements et un épuisement des ressources de devises étrangères.

L'INFLATION DANS LA THÉORIE ECONOMIQUE MODERNE

*Hachem Haidar**

Il n'y a pas – à notre connaissance – un pays au monde qui ne soit pas – sous une forme ou l'autre – atteint de l'inflation. Les pays capitalistes avancés connaissent – d'une façon permanente – depuis la fin de la deuxième guerre mondiale cette maladie ; les pays à économie planifiée la connaissent à leur tour, mais sous une forme différente. Les queues de consommateurs qui attendent des heures entières devant les portes des magasins, ne sont pas en réalité qu'une inflation plus ou moins camouflée. Les pays dépassés économiquement enfin – à cause de leur politique de développement – sont atteints d'une façon endémique, par cette maladie. Pour cette raison nous avons jugé utile de faire le point de ce problème dans la théorie économique moderne.

Les définitions récentes de l'inflation ont réalisé sur les anciennes un progrès net. Avant on considérait l'inflation comme une hausse des prix ni plus ni moins. C'est à dire on confondait l'effet et la cause. En outre elle revêtait un caratère statique parce qu' elle était définie comme un déséquilibre entre l'offre globale et la demande globale. Ensuite le point était mis sur le rôle du facteur monétaire dans le déclenchement de ce processus.

Ces points de vue et beaucoup d'autres – que nous ne pouvons pas citer – ont complètement changé dans les définitions récentes. Pour les démontrer nous contentrons de la définition donnée par le professeur E. James de l'Université de Paris: "L'inflation consiste en un excès des flux de demande de biens par rapport aux possibilités de l'offre, excès provoquant un mouvement auto-entretenu et irréversible de hausse des prix, ainsi qu'un épuisement progréssif des ressources nationales des devises étrangères."

---

* Professeur Assistant en Economie, Faculte de Commerce et d'Economie, Université du Libye.

cations, and harbours. This contributes to the social and economic stability of the area. The revenues of Iran represent a substantial advance (representing 51% of total revenue in 1957), over the pre-Mossadegh period when Iran's revenues from oil oscillated between one-eighth and one-fifth of all government revenues. Since the conclusion of the Consortium agreement, oil money has become an ever-greater proportion of the Iranian state budget.

In addition to the above mentioned direct payments, the producing countries obtained a number of other financial benefits stemming from local purchases by the operating companies, payroll expenditures, local spending by the companies' foreign personnel, payments of customs duties for the companies' dutiable imports, and certain other payments such as contributions to social insurance schemes.

Among the advantages the growing oil industry was bestowing upon the Middle East was development of the areas' refining capacity. By 1965 the aggregate capacity of the Middle East was 83 million tons – being 75 by 1958. Another by-product of the oil industry in the Middle East was the stimulation it gave certain countries to develop their own tanker fleets. To this should be added the labourers employed by the local contractors for jobs connected with the oil industry. Local distributing operations, frequently conducted by different marketing organisations, gave employment to thousands of workers. These employees, and labourers because of their high purchasing power – which is substantially higher than that of most people in the area – acted as a considerable stimulus to the local economy.

The adequacy of present tanker tonnage to supply the needs of Europe constitutes the second major aspect of the transportation picture. Steadily rising world production and consumption of oil will necessitate further increases in tanker tonnage in the years to come, regardless of new pipeline construction.[2]

It is clear that the increasing dependence of Europe on oil imports necessitates expenditure of foreign exchange, thus affecting the totality of European payment balances. The O.E.E.C. Oil Committee has estimated that the total cost of delivered oil for member nations was $ 2,050,000,000 in 1955, and $ 3,150,000,000 in 1960, and will be $ 8,000,000,000 in 1975.

Oil in the Economy of the Middle East.

To understand this importance we must begin with the volume of production. In 1965 the Middle East was producing oil at the rate of 408.9 million tons a year, which represented about 26.4 per cent of the world total, while the production in 1958 was 215 million tons.

The steadily increasing production, combined with the larger share in company profits obtained by the producing countries after 1951-1952, had its effect on the rise in government revenues.

Seven producing countries in the Middle – Kuwait, Saudi Arabia, Iran, Iraq, Qatar, Abu Dhabi, and Bahrain – received about $ 2,300 million in income tax and royalties in 1965.[3] About 95 per cent of the total went to the first four. Payments were nearly 10 per cent higher than in 1964 and more than double the total eight years ago. Receipts have risen each year during the past twenty years – even following the 1960 cut in posted price, which was offset by the production of larger volumes and by the reduction in operating costs.

These revenues are used to raise the standard of living; to provide education, medical and social services; and to build roads, communi-

2. A Study of the Organization for European Economic Co-operation (O.E.E.C.).
3. **Petroleum Press Service**, Sept., 1966, p. 6.

European industrial production and the consumption of oil. Industrial production has been growing in the postwar period at a rate of 6.1% a year. This has been reflected in the increased consumption of all forms of energy at a rate of 5% a year. Within this total picture, oil accounted for a 13% increase a year.

Europe's increasing oil consumption was accompanied by a spectacular growth in refining facilities. In 1948 crude oil refined in Europe amounted to less than 20 million tons; in 1955 it reached 103 million tons, about 90 per cent of Europe's needs. In 1959 the capacity of European refineries rose to 120 million tons. This expansion represented a total investment of between $ 1,750,000,000 and $ 2,250,000,000. Refineries necessitate auxiliary installations which increases the investment some $ 500,000,000. The general trend in the postwar period has been to construct the refineries close to the centers of consumption and away from the sources of production. This trend was accentuated after 1951, (i.e., after the nationalization of oil in Iran and the resulting shutdown of the Abadan refinery) and thence it was increased.

This marked increase in European refining capacity has had a doubly beneficial effect on Europe's economic position. First, it has permitted Europe to realize considerable savings in foreign exchange, a large portion of which had hitherto had to be spent on higher-priced imports of refined products. Second, it has rendered Europe more independent of political uncertainties in the producing and transit areas.

Transportation is another vital factor in Europe's demand for oil. Two elements have to be taken into account: one is the existence and serviceability of transit routes for Middle Eastern oil and the other is the availability of adequate tanker tonnage. The oil for Europe is shipped by two major routes: the Suez Canal, and the pipelines of the Iraq Petroleum Company and Tapline (Trans-Arabian Pipeline Co.,). There is now a great tendency to increase the tanker tonnage, because if kept fully loaded, large tankers not only are less expensive than small tankers, but also compete with the existing pipelines.

ABSTRACTS

The following abstracts are short synopses of articles appearing in the Arabic half of the Review. They are summarized here for the benefit of those who cannot read Arabic. In a like manner, each major English or French article is presented as a short résumé in the Arabic section.

THE ECONOMIC IMPORTANCE OF MIDDLE EAST OIL

*Raouf Mostafa**

This subject has two aspects, so it shall be divided, for the sake of simplicity and clarity, into two sections. The first one shows the importance of Middle East oil in the European Economy. The second deals with the importance of that oil to the Middle East itself.

Middle East Oil in the European Economy.

Mexico was the main source for Europe's oil during the first twenty years of this century[1], then Venezuela. In the 1930's came the biggest discoveries of all – in the Middle East. These countries – the major producers are Kuwait, Saudi Arabia, Iran, and Iraq – account, in 1965, for nearly one quarter of the total world production of 1500 million tons a year. Because of the relatively small requirements of these countries themselves, they are by far the greatest exporters of oil to Western Europe, which has very little oil of its own. They provide 80% of Europe's oil imports. This shows the extent of European dependence on Middle East oil to sustain its economy, while it is also true to say that the Middle East is just as dependent on oil exports for its economic growth.

In analysing Europe's growing oil needs, one should keep in mind three factors: the relationship between economic development and the consumption of oil, Europe's refining capacity, and transportation facilities. With regard to the first, an obvious casual link exists between

* Assistant Professor of Accounting, Faculty of Commerce and Economics, University of Libya.

1. Bryan Cooper and T.F. Gaskel, **Northern Sea Oil - The Great Gamble** (London : William Heimeman, 1966), p. 9.

Hence the normal equations are :-

$$5{,}089 = 2{,}448a + 32b \qquad (1)$$

$$392{,}017 = 190{,}000a + 2{,}448b \qquad (2)$$

$$\text{Hence } a = \frac{5417}{5456} = .99285$$

$$b = 83.07808$$

where a is the slope and b is the extrapolated value for Jan. 1959 with the base year 1955. The expected value for Jan. 1944 = 83.08 + (.99285)60 = 142.65.

Thus the rate of increase of the index in 1964-1966 is almost double of what it was for the period 1959-1963.

The index is rising much faster in 1966, the reason appearing to be a hundred per cent rise in the price of fresh vegetables, and about a two hundred per cent rise in the price of fresh fruits as compared to January, 1964. Meat and other protein sources have registered about 25% increase in price. All these have resulted in a 100% rise in the general food index.

What is true of Tripoli indexes applies to practically all towns in Libya and as such governmental control measures seem necessary. In this direction the government has already made arrangements for supply of mutton at cheaper rates by importing from Australia. It would be highly gratifying if fresh vegetables and fresh fruits also get necessary care.

TABLE II

Expected vs. Actual Annual Means.

Year	Expected or Calculated	Actual Observed
1959	118.65	116.42
1960	124.73	129.50
1961	130.81	129.25
1962	136.89	135.00
1963	142.97	143.83
1964	149.05	150.33
1965	155.13	157.42
1966	161.21	174.50*

* Based on Jan. - Aug. figures only.

It appears that the agreement was fairly good until 1965 but 1966 indexes are much higher than the expected.

We can separately fit a straight line to 1964-1966 data and compare the slope of the new line with that of the trend line of 1959-1963.

For this we have the month numbers: 61 for Jan. 1964 and continuing up to 92 for Aug. 1966.

$$\Sigma X = 61 + 62 + \ldots + 92 = 2{,}448$$

$$\Sigma Y = 146 + 145 + \ldots + 169 = 5{,}089$$

$$\Sigma XY = 61(146) + 62(145) + \ldots + 92(169) = 392{,}017$$

$$\Sigma X^2 = 61^2 + 62^2 + \ldots + 92^2 = 190{,}000$$

TABLE I

Monthly Indexes for food group, Tripoli Town

Base : January 1955 = 100

Year	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966
Jan.	114	128	136	133	149	146	161	173
Feb.	112	127	138	129	146	145	157	176
March	111	129	134	134	140	145	148	179
April	114	126	129	132	143	149	159	183
May	111	127	124	129	143	145	161	175
June	113	128	126	132	140	148	157	179
July	109	125	122	127	140	150	145	162
Aug.	118	125	125	133	141	152	144	169
Sept.	125	129	126	140	145	153	161	
Oct.	124	139	129	143	147	158	165	
Nov.	122	135	126	144	146	158	165	
Dec.	124	136	136	144	146	155	166	
Total	1397	1554	1551	1620	1726	1804	1889	1396
Mean	116.42	129.50	129.25	135.00	143.83	150.33	157.42	174.50

Source : Kingdom of Libya, Ministry of National Economy, Census and Statistical Department. **Monthly Cost of Living Index for Tripoli Town, January/August 1966,** (Tripoli : Census and Statistical Department, 1966).

The expected annual mean indexes for different years can be calculated from the formula

$$Y = aX + b = (.505)X + 115.374$$

by giving X the values: 6.5, 18.5, 30.5, 42.5, 54.5, 66.5, 78.5 and 90.5 respectively for 1959 to 1966. The actual annual means are shown against expected values in Table II.

A SEQUEL TO 'A STUDY OF MONTHLY INDEXES FOR FOOD IN TRIPOLI TOWN (1959 – 1963)'

*Jangeshwar Dutta**

In a previous study of monthly indexes for food[1], we presented an analysis of indexes for the period 1959 – 1963. It is interesting to examine the subsequent indexes to see whether they follow the old model or not.

In the previous paper we used the method of least squares for fitting the trend line and obtained the equation of :

$$Y = \frac{18202}{35990} X + \frac{204213}{1770}$$

$$= (.5057516)\ X + 115.3745763$$

or roughly $Y = .5X + 115.4$, where X stood for the month number as counted from January 1959, and the base year was 1955. The trend line represented the average behaviour very well.

In this note we use the figures for the period 1964 – 1966 in addition to those for 1959 – 1963 for study and comparison. The indexes are tabulated in Table I.

---

* Assistant Professor of Statistics, Faculty of Commerce and Economics, University of Libya, Benghazi.

1. Jangeshwar Dutta, "A Study of Monthly Indexes for Food in Tripoli Town, 1959 - 1963," **The Libyan Economic and Business Review,** Vol. I, No. 1, (Autumn, 1965), pp. 66-75.

Although prices in Libya are generally high, inflationary pressures have been only selectively experienced. In large measure, this "selectivity" has followed the broad distinction previously drawn between domestic and imported goods. Commodities that can be effectively provided only by the domestic economy have risen, often substantially, in price. Residential rents and construction costs in general have been particularly susceptible to inflationary pressures. On the other hand, prices on imported goods have remained relatively stable. However, under the impact of rising import volume, port handling capacities are being rapidly reached. If the situation is not rectified by immediate action, inflationary pressures will also be felt in the imported goods area.

In the Libyan context, the government development program is especially vulnerable to inflation. As prices rise, increasingly larger expenditures are required to achieve the goals of a non-expanded program (or, put differently, the initially allocated expenditures will only achieve a program of reduced scope). Under more usual circumstances the inflationary induced rise in government expenditures will be wholly or partially offset by a rise in government revenues. That is, the same basic factors that lead to increased prices of expenditure items should cause revenue items to similarly increase. In a closed economy, rising prices will merely lead to a redistribution of income, which need not adversely affect the government development program. But, no compensatory balancing of expenditures and receipts can be expected in Libya. Government revenues are primarily derived from oil tax and royalty payments which are based on prices obtaining in the international market. These prices will not, of course, be influenced by local inflationary pressures. Thus, inflation will only affect the expenditure side of the government budget. The implications of this observation for a government sponsored development program are obvious.

be provided by the local economy. In contrast, there are some commodities that need not make any demand upon domestic resources. For example, most food and clothing needs can be fully satisfied by imports. In a loose sense, the distinction might be drawn between those commodities that can or cannot be transported across national frontiers.

This dual classification of goods can only be maintained if it is assumed that labor cannot freely cross international boundaries. Otherwise, it is conceivable that even such characteristically domestic services as those provided by the barber can be imported. The assumption that the importation of labor is restricted is not logically necessary. However, from the practical view-point, and particularly given the political considerations involved, it is reasonable to assume that Libya is not in a position to draw heavily upon pools of surplus foreign labor. Thus, the distinctions made in the preceding paragraph are meaningful.

Although not in a unique position, Libya is somewhat unusual among developing nations in that there is a general shortage of labor. Shortages are not only acute in skilled labor categories (this is commonly the case in most developing economies), but extend critically to unskilled labor as well. The labor supply problem, basically attributable to low population, is further complicated by the local tradition that makes difficult the absorption of potential female workers into the labor force.

Government oil revenues continue to expand and pressure to use these financial resources to further development is understandably great. The resultant increases in demand, however, can only partially be absorbed through import channels. Some of the increased demand can only be satisfied by the domestic economy. Rising demands have indeed stimulated output and the expansion of productive capacities; however, acute labor shortages seriously limit the possibilities for further expansion. Given the Government emphasis on providing basic infra-structural needs and the ambitious, currently proposed housing program, the situation has become particularly critical in the construction sector. Hampered by the scarcity of labor, construction costs have reportedly risen by over 100 percent in the past twelve months.

The fact that not more of the economy has been absorbed into the modern sector can only partially be attributed to a lack of investment opportunities. Of perhaps equal importance is what might be termed the absence of an entrepreneurial tradition. Obviously this is a qualitative attribute not amenable to precise measurement. But it is interesting to note that in large measure the modern economy consists of traditional activities that have expanded in response to the strong stimulus of oil induced demands. That is, expansion has been most evident in those areas which did not require breaking the "crust of tradition". For example, there has been a boom in residential construction without any appreciable change in traditional building methods. On the other hand, despite its attractive profit potential, government efforts to interest private capital in the establishment of cement manufacture, a nontraditional economic pursuit, were completely unsuccessful.

The absence of an entrepreneurial tradition has been a major factor in retarding the development of a broader based modern economy. Unfortunately, the required entrepreneurial talents and imagination are only slowly acquired. Gradually, however, with a widening of educational opportunities, such a tradition can be expected to develop.

The Supply of Labor, Import Dependency, and Inflation.

The aspirations of most developing economies have been constrained by the limited availability of foreign exchange. The spectacular growth of oil exports over the past five years has virtually eliminated any foreign exchange problems for Libya. Given this position of strength and the coincident limited production capacity of the domestic economy, Libya has increasingly relied upon imported commodities. As oil exports and government revenues continue to expand, import dependency can be expected to increase.

Within this context, it is important to distinguish between those goods and services that can be effectively provided only by the domestic economy and those commodities for which practically unlimited importation is possible. Most services and construction, for example, can only

The Absorptive Capacity of Capital and the Entrepreneurial Tradition.

Some of the earlier treatments of economic development emphasized capital scarcity as the underlying factor leading to the observed wide disparities in the wealth of nations. It is more fashionable today to view the developing economy in terms of its ability to absorb capital, i.e., in terms of the available investment opportunities that yield a sufficient return to attract capital. In this context, the dichotomy between the traditional and modern economies is of critical importance. As would be expected, capital is scarce and its absorptive capacity is low in the traditional sectors of the economy. The lack of an effectively integrated market mechanism, i.e., the absence of economic interdependencies, can be said to imply this conclusion.

Focusing attention on the modern sector, the opportunities for profitable investment have been reasonably ample. However, aside from oil, the modern Libyan economy is more or less limited to four industrial sectors, viz., construction, transportation, trade, and services. Within these sectors, relatively large amounts of domestic capital have been forthcoming. The capital needs of the oil sector, on the other hand, have been primarily satisfied from foreign sources.

The shortcoming of the Libyan economy, albeit understandable, has been the inability to widen the modern sector. As presently constituted, the modern economy has been largely limited to those activities which are directly or indirectly related to oil or the government demands arising from oil receipts. Thus, for example, in 1964 over 75 per cent of the reported value of construction arose in the government and oil sectors.[2] Based on less reliable statistics, it would appear that at least that percentage of transportation services can also be attributed to oil sector demands.

---

2. Kingdom of Libya, Ministry of Economy and Trade, Census and Statistical Department, **Report of the Industrial Census, 1964** (Tripoli : Census and Statistical Department, 1965), p. 24.

explanatory model that, by its essential nature, implies interdependencies. It may well be impossible to incorporate the traditional economy into an analytical behavioral model, and the conspicuous failure of economic analysis to cope with the problems besetting the developing nations might be explained by this analytical problem. It is perhaps noteworthy that the more successful analyses of development have been broadly sociological in approach.

The Oil Economy.

The most obvious characteristic of the Libyan economy is its rich oil base. About 50 per cent of gross domestic product (or about 70 per cent of gross national product) originates in the petroleum sector. Oil accounts for over 99 per cent of Libya's export revenue and about 75 per cent of gross private capital formation can be assigned to the petroleum sector. Government revenues are principally based upon oil royalty and tax payments. In addition, most of the gains registered in other industrial sectors can be indirectly traced to the stimulus of Libya's rising prominence in the international petroleum market.

Despite its critical importance, the oil prosperity is, in many ways, deceptive. Oil was discovered and developed by foreign interests largely employing imported capital and technical skills. The product flow, crude oil, has been entirely to foreign markets. Although employing some ten thousand Libyans, the oil industry's principal direct contribution to the economy, it can be argued, has simply consisted of providing the government with considerable amounts of once scarce foreign exchange.

Government oil revenues have replaced foreign financial assistance. And, as with foreign financial aid, oil revenues do not directly increase the productive capacity of the economy. The foreign exchange that is earned does, however, allow for increased imports and does give the government a greater relative command over goods and services. Appropriately directed, the increased financial resources do offer possibilities for expanding domestic production. At the same time, the potential dangers of inflation become more real.

its distinctive characteristics and differs in important respects from, say, the British economy or the modern sector of the Indian economy. However, in its essential operational features, the modern Libyan economy is similar to all market economies and is amenable to the usual tools of analysis.

On the other hand, the traditional economy presents the theorist with possibly insurmountable analytical difficulties. Of particular significance, the traditional sector, although considered as a distinct entity when contrasting it with the modern economy, is actually composed of many non-related parts, e.g., it is doubtful if the level of economic activity in Ghat has any measurable influence upon activity in Kufra.

The multi-component traditional economy is largely based upon subsistence agriculture. Occupational specialization, where it exists, follows conventional lines and is focused on serving the needs of the local community. Organized markets provide an outlet for surplus agricultural output and supplementary goods and services. The geographic and economic scope of the various non-integrated markets is, however, narrowly limited. The specialization that gives necessary rise to economic dependency is only marginally in evidence and the local community, in a basic sense, is self-sufficient.

The isolation of the traditional Libyan community is accentuated by geographical factors. However, this economic insularity is not essentially a geographic phenomenon. In many respects the isolation of the Indian village is equally real although not based upon considerations of physical proximity. Self - sufficiency and specialization are antithetical. The self-sufficient community is necessarily isolated and it is only through the rise of specialization that the need for establishing outside trade relations becomes manifest.

Analytically, the self - sufficiency of the traditional Libyan community constitutes a denial of the existence of economic interdependencies, i.e., integrated markets for the exchange of commodities do not exist. In this context, it would be futile and inappropriate to formulate an

THE LIBYAN ECONOMY: A DESCRIPTIVE ANALYSIS

*George Heitmann.**

Introduction

At the time of national independence, Libyan development prospects appeared to be extremely unpromising. Principally an agricultural economy, cultivation was basically confined to a narrow coastal belt constituting less than three percent of the country's total land area. Primitive techniques and a hostile environment combined to keep agricultural productivity at a low level. Nor did the possibilities of developing other forms of viable economic activity appear encouraging. Libya seemed marked for a destiny of continued dependence upon foreign aid.

Today, however, Libya is a vital, growing economy. Some six years after its initial entry into the petroleum export market in late 1961, Libya now occupies a position of international importance as one of the world's major oil producing nations. Stimulated by the rapid pace of oil development, gross domestic product has risen from a 1958 level of about £L 52 million to over £L 408 million in 1965[1]. Continued economic expansion is confidently expected. In the indicated context of dynamic change, this paper presents a descriptive analysis of some of the more salient characteristics of the Libyan economy.

The Dual Economy.

In common with all the developing nations, Libya possesses what could be called a dual economy. A modern market economy has been superimposed upon a traditional subsistence economy. The former has

* Associate Professor, Department of Economics, College of the Liberal Arts, The Pennsylvania State University.

1. Kingdom of Libya, Ministry of Economy and Trade, Census and Statistical Department, **Statistical Abstract, 1965** (Tripoli : Census and Statistical Department, 1966), p. 232.

for the benefit of all Arabs, and we stand shoulder to shoulder to face the challenge of Zionism and to win the liberation of beloved Palestine. We express the hope that the atmosphere of the Arab world will be such that we can work in harmony together in taking on the great responsibility of this fundamental problem in contemporary Arab life.

My fellow Countrymen :

As I review these representative units of our armed forces with their eager young members, I am happy to assure you of the desire of your government, under the inspiring guidance of H.M. King Idris I, to reinforce the army with the most up-to-date military equipment, and to strengthen the means of internal security with everything that may help to preserve the country's existence, safeguard its stability, protect its wealth and provide everyone with the chance to work and be productive in an atmosphere of security.

Lastly a tribute of respect and gratitude to all those who fought for the sake of this day, bravely and to the death. I pray God for His mercy and blessing on those who gave up their noble lives for the sake of this day. I offer our everlasting loyalty and ever-renewed sincerity to His Excellency the Commander-in-Chief, H.M. the King, whom God preserve and protect and increase in years, the fountain-head of his people, who support his throne and the noble Person with their lives.

"Work ye ; presently will God see your work, and His Apostle, and the faithful."

May the peace and blessing of God be upon you all.

past with an understanding of the meaning of power, determination and persistence. Our country has become the object of attention and the eyes of the world are upon us because of our potentialities and the role we shall be expected to play. It needs the labour of us all, sincerity, dedication and self-denial, and the feeling that each single one of us should play his part in our dear country's drive for progress. We must all show our enthusiasm for this upward climb; each one of us must be jealous of his country's honour which is a part of our glorious historical heritage.

It is important that we should understand the part we have to play as a nation proud of its Arab character. We stand on the shore of a sea where civilization has flourished since time immemorial and we are working for the establishment of an enlightened and civilized society which will play an active part in the development of progress and peace. Our endeavours in education express our firm desire to see that our countrymen are given the necessary environment for the release of their potential ability for the benefit not only of our country but of all mankind.

We are gladdened and delighted by the fact that our youth, armed with the weapons of technology, are taking on the burden of this task, and have indeed undertaken more than their share. With their knowledge and eagerness they are working wholeheartedly for the future of the nation.

My fellow Countrymen :

The wise policy established by H.M. the King is based on moderation, co-operation, mutual understanding and a concern to provide the elements of security. This has won for us a sound reputation in the comity of nations and has a decided influence on the respect and estimation which Libya has won for itself.

The efforts we devote to internal construction have never, and will never present us from taking our true and honest share in the task to strenghten Arab solidarity. We believe in co-operation and co-ordination

out the light of knowledge, hospitals where care and treatment can be found, roads facilitating communications and the development of agriculture and manufactures, a social security system which offers protection against the fears of the future, and suitable housing for the happiness and content of our people. That is the meaning we give to "The wealth of the people belongs to the people" in our programme and in the projects we are carrying out or have scheduled for execution. The government has already made great headway towards these objectives. But our ambitions to reach these ideals and to see the radiant picture of the society we envisage, must not make us forget that such a transformation cannot be accomplished in one day and a house cannot be built except brick by brick and layer upon layer. Yet we need not doubt that the future will give us all the joy of contentment, the guiding light of knowledge, and protection for all. This is the reality of the great experiment which we have undertaken to establish the prosperity of the future and to build a just society. These are the aims the government has set itself in its development programme. What fills us with confidence in our future is that every year we shall win more victories to demonstrate the social meaning of this national festival now that the struggle in the battlefield has been won.

My beloved Countrymen :

The joy of celebrating this festival must, in the hearts of all of us, be associated with the heavy responsibilities imposed on us by the very nature of the phase through which we are passing. Independence is not a joy or a memory to be celebrated once a year but it is a perpetual driving force to ensure that men are free and independent individuals. That is a noble thought. Nobler still is it that a man should draw on his feeling of independence for the understanding of his responsibility and his dedication to his duty. The making of real men is the fundamental basis on which our life is founded. All the world knows the Libyan and his heroic struggle. We must now present to the world the new Libyan who is not made reckless by prosperity nor weakened by luxury. We want him to be a strong man who links the present with the

Our grandfathers paid the price of the defence of our homeland and bore the burden of their generation by fighting and falling in the field of bravery : they did their duty as true heroes should. Now we in our turn must take up the burden of our own generation. It is to reconstruct our future so that our fathers and grandfathers are content with the outcome of the sacrifices they made and their souls are at rest. Their message for us shall still continue to shine in our hearts, pouring out rays of guidance along the path we are to follow.

My fellow Countrymen :

We know in our inner hearts that independence is but the first step in our long march. It is the guide to a noble destination where our people will be set free from the fetters of poverty, ignorance and disease. Your government has already pledged itself to this policy and is working for the conservation of the national wealth, its development and the increase of treasury revenues to meet the demands of our continually extending projects for reconstruction. The government will make every effort to strengthen the supports of an all-embracing national resurgence. It lays down in its appraisals that the turn of the wheel of progress shall mean the development and expansion of all those sectors which can contribute towards the well-being and stability of those Libyans who suffered and sacrificed greatly, and knew deprivation in all its forms and have earned the right to enjoy the benevolence of their country.

We are guided in our labours by the conviction that every citizen is entitled to a share in the opportunities for progress, prosperity and stability. We will work in all sincerity to set up a society in which the principles of social justice flourish on a firm foundation of the modern application of the principles of Islam. Our policy springs from our awareness of the needs of our countrymen and from our sincere desire to overcome the severe conditions in which our country languished through long years of being kept back and deprived.

The significance of independence, as we see it, is to ensure that each one of us has a share and a portion in it : it means having schools giving

From the bottom of our hearts, overflowing with love and appreciation, and in this very square which has witnessed some of our fiercest battles, we offer, all of us, to His Majesty The King, our tribute of loyalty and devotion, remembering with reverence and esteem his immortal exploits and his wise leadership which on this same day ended the darkness of oppression and laid the first foundations of freedom and our way of life.

The flag of tyranny was struck down and the banner of right exalted. Now it waves on high, protected by our lives. We clasp hands beneath it, and around it stand united those determined to cut our way through to prosperity, progress and happiness.

We offer a greeting of loyalty to His Highness the Crown Prince, who honours this great national occasion in his capacity as the representative of the Supreme Commander of our armed forces.

My fellow countrymen :

The significance of this immortal occasion must live on in our hearts as a vital trust, handed to our sons and our grandsons by their fathers and their grandfathers. To keep watch over it is to keep watch over our own indentity and our own way of life. For this is no occasion to be celebrated and then allowed to pass away. It is the source on which we draw to strengthen our firmness of purpose in heart and mind. It offers us a mode of comparison between the days of the past and the achievements of the present.

In the book of History, the page of Yesterday, with its grim pictures of tyranny, oppression and terror, lies facing the page of Today, adorned with the pictures of freedom and independence, prosperity and abundance. The battle of Yesterday, into which our people plunged with obstinate determination for the protection of their national identity and the defence of their lives, is kindled anew in the battle of Today into which we all, every one of us, are plunged for the establishment and reconstruction of our faith in our way of life.

NOTES AND COMMUNICATIONS

THE PATH OF LIBYAN DEVELOPMENT*

His Excellency Husain Mazigh

[*Editor's Note.* On the occasion of the fourteenth anniversary of the Independence of Libya, His Excellency the Prime Minister, Mr. Husain Mazigh, made an important speech outlining social and economic policy in general. He analyzed some special concepts of social justice and indicated the direction of economic expansion and national welfare towards which the nation is working. We give the text of the speech below as a definition of policy to be pursued and as a guide for the orientation of those studying the national situation.]

In the Name of God, the Merciful, the Compassionate.

My Countrymen :

We celebrate today an immortal national occasion that has recorded itself in contemporary history as the keenest of our memories in sense and meaning. It is the most beautiful of all in splendour and brilliance and it speaks to the hearts of generations to come with its living examples of faithful heroism. It raises before their eyes a vivid picture of the meaning of the will to struggle and a determination that knew neither slackening nor fatigue. It persisted in its firm resolve, unshakeable fortitude and tireless vigilance until it had freed the nation from the usurping imperialist, won the victor's crown with the greatest of triumphs, and gave back to a faithful and loyal people their place in the sun. History has opened a new page for us to record our march along the path of national awakening.

* English version from the original Arabic by J. Weaver, Department of English, Faculty of Arts and Education, University of Libya.

The only furniture used by the farmers consists of wooden chests which serve for storing tea, sugar, clothes, and so on. Chests are owned by 62 households. One very common household article is the water can. It is a petrol can which is very well suited for storing water, though rather expensive. Fifty-eight households own one such can whereas only one household still uses the old leather bag. Beds and mattresses are also very common. All the other household articles like tables, chairs, cooking stoves, and sewing machines are owned by less than 10 households. Another article of interest is the gun. There are altogether 28 guns, the owners of which are very proud of possessing them. Most of them, however, are left-overs from the Africa campaign and 21 cannot be used as their owners do not get ammunition. The owners of the remaining 7 guns do not get much ammunition either and do not use their guns so much for hunting – though there is a lot of game in the area – but more for protection against wild animals.

Conclusion and Outlook.

Various changes in the social and economic condition of Bu Traba have taken place in recent years. The standard of living of its farmers is, however, like in many other rural areas of Libya still comparatively low. In order to improve the lot of its farming population the Libyan Government has started to invest a considerable share of its oil revenues in projects for the development of its agriculture. During the last two years it has initiated a vast program for rural development, in which funds for the improvement of the economic conditions of the farmers of Bu Traba are provided. Among the envisaged measures for development are such like the construction of the Tocra-Tolmeitha road, digging of new wells, reconstruction of the market place, establishment of a village centre, cadastral survey, bush clearing and farm mechanisation. Large scale preparations for all these activities have started.

The larger part of the income in cash is spent by the farmers of Bu Traba on clothing and food. Housing is almost free and the tents which cost about £ 20, are mostly self-made. There is very little expenditure on household goods, furniture, and farm implements. As shown in Table X, only 4 household goods are owned by the majority of the inhabitants. Almost all the households own rugs for sitting or blankets which are laid on the floor of the tents and are sometimes used as bedding.

TABLE X

Household Goods and Farm Implements

Item	No. of households owning one or more items
Rugs and blankets for sitting	67
Chest	62
Water can	58
Wooden plough	56
Bedding	56
Gun	28
Clock	9
Balance	8
Bicycle	7
Chair	7
Iron plough	5
Radio	4
Table	4
Cooking stove	1
Sewing machine	1
Motor-cycle	1

whereas the son has another non-agricultural occupation. The cash income of this group is not much higher than that of the first three groups but the income in kind of this group is higher as they do not sell any grain. Charcoal-making is not practiced either, as the farmer is generally too old.

The highest income achieved is that of the 2 heads of households which have no agricultural occupation, the medical dresser and the miller.

Three households had no cash income in 1963 at all. One of them is a farm labourer who came to the settlement after the summer and could not obtain an income, whereas the 2 others who have no income are helped by their neighbours who give them goods in kind.

There are 16 households, i.e. one quarter of all households in the settlement, which do not get any cash income from agriculture, illustrating the rather high rate of subsistence agriculture.

TABLE IX

Annual Cash Income

Socio-economic group	No. of house-holds	Average annual cash income per capita	Average annual cash income per household					
			Dry-farming	Veget. cultiv.	Animal husbandry	Charcoal	Non Agricult. activity	Total
Farmers	24	21.0	10.5	72.3	49.3	—	2.5	134.6
Farmers with add. income	23	19.3	8.9	11.4	33.2	72.6	8.3	134.4
Part-time farmers	12	30.8	12.2	6.8	9.0	13.3	153.8	195.1
Union father/son	5	19.9	—	36.0	1.8	—	101.2	139.0
Non-agri-cultural	2	135.0	—	—	—	—	270.0	270.0
Dependants	2	—	—	—	—	—	—	—

About one third of the total cash income of Bu Traba is earned by the group of fulltime farmers which consists of 24 households. Their main activity is vegetable gardening and to a lesser extent animal husbandry. Their cash income, of which only a very small amount is derived from sources other than agriculture, runs to £ 135 per household. (see Table IX).

Another one-third of the cash income is made by farming households which have an additional income. This group consists mainly of charcoal-burners, but also includes 4 farmer-shepherds. Charcoal-burning gives a high income which in this group is higher than that of all agricultural sectors, amounting to £ 72.6 per household. Those who have another income besides agriculture usually do not cultivate irrigated plots. A few of them abandoned their irrigated farms as they found it easier to live on charcoal, others were forced to look for another source of income as their wells were destroyed. The reasons for making charcoal may vary[6], but it is important to know that at present this occupation yields an income which is equal to that obtained from irrigated farming.

The largest income per capita of the farmers is obtained by those who as part-time farmers have a main job and main source of income other than agriculture. This consists of merchants, skilled and unskilled labourers. As they spend most of their working time on another profession, they cannot afford to keep goats and sheep which must be watched regularly. Those three who are able to keep some animals have them looked after by their children. Two part-time farmers occasionally make charcoal, and two even grow some vegetable under irrigation.

There are 5 households in which father and son live in economic union. In most cases only the father works in the agricultural sector

6. It is worth mentioning that cutting wood and burning charcoal is forbidden by the Forestry Department which wishes to afforestrate the area. The farmers who regard the forests as belonging to their tribes nevertheless continue to cut and are not prevented from this due to the weakness of the authorities concerned. The only disadvantage faced by the charcoal burners is that they cannot sell their coal on the open market where the government pays a subsidized price. There is however a flourishing black market for charcoal.

to wait until a lorry or a bus picks them up. In most cases the farmers of Bu Traba do not arrive in Merj before noon and receive a price which is lower than that paid in the morning. If there were an asphalt road connecting the settlement with Tocra and further on with Benghazi, marketing and production habits would change. Farmers would sell their pepper while green which gives a higher income than the dried red pepper; they could sell green onions and grow salad and achieve higher prices for these products than they receive now in Merj.

Another marketing facility by which the farmers could benefit is the selling of wheat to the government. It pays a subsidized price of £ 4 per 100 kg., provided the wheat contains less than 3 per cent dirt. As the usual way of threshing by animals yields a high dirt content, the grain of Bu Traba is not accepted at present. It has to be sold to private dealers who pay only £ 2.5 – 3 per 100 kg.

Income and Property.

Any evaluation of the income of the inhabitants of Bu Traba has to take into consideration that some farmers still live on the level of subsistence agriculture. As most of the farmers do not know how much they consume it proved to be not possible to give information on the income in kind. The following section, therefore, deals only with the income in cash.

On the average the cash income per capita and year in the whole of Bu Traba was £ 23. Out of the total cash income of Bu Traba which amounted in 1963 to £ 9800, 50 per cent was supplied by agriculture, 18 per cent by coal-burning, and 32 per cent by other non-agricultural activities. Within the agricultural sector vegetable and fruit gardening ranked first with an amount of £ 2200. They were followed by animal husbandry with a cash income of £ 2100 and by the income obtained through selling wheat and barley, which was rather low and amounted to only £ 600.

Credit and Marketing.

A large number of farmers in Bu Traba are self-supporting with regard to their main food, bread. Furthermore they usually keep seed from their last harvest. As they do not spend money on improving their land or their wells, nor buy any major farm implements, there is at present no urgent demand for credit. This situation will however have to be changed drastically if a development program is initiated.

Although one half of the households are indebted, the sums owed are not large enough to present a serious problem. Debts usually arise when farmers buy tobacco, tea, sugar or soap from a merchant and are not able to pay. The amount due is then written down and generally paid once a year after the harvest is sold.

Another source of credit is the Agricultural Bank. Its activities are however limited, since according to its statutes credit may be granted only after consulting a guarantor who must be known to the Bank. As only very few of the farmers in Bu Traba find a guarantor, the majority of them are not helped by the Bank. In 1961/62, five farmers succeeded in obtaining credit and in 1962/63 credit was given to one farmer only.

As the merchants in Bu Traba restrict their activity to selling goods which are needed in daily life : cigarettes, copy books, razor-blades, tea etc. and do not trade with agricultural products, each farmer has to get in contact with a merchant outside the settlement when he wants to sell his grain.

Some merchants enter the settlement with a lorry and take the grain; in other cases farmers take the grain to Tolmeitha where it is collected by the merchants. The main problem of transportation is the disposal of the vegetables. They do not ripen at the same time nor can they be stored for a certain period of time until larger quantities have gathered which would make it worthwhile to bring a lorry to the farm. At present the farmers collect their vegetable in baskets and take them on donkey-back to the asphalt road near Tolmeitha where they have

ploughing only. There are 12 farmers who own camels; among them are all those who own an iron plough, since they can only be drawn by camels.

The farmers of Bu Traba keep 1,700 goats and 250 sheep. Although the majority of the households own goats and sheep, a clear distinction can be made between those who live mainly on goat and sheep husbandry and those whose main income is obtained through vegetable gardening. All those who own more than 60 goats and sheep do not cultivate irrigated land. On the other hand, out of 24 households owning irrigated farms 20 have less than 30 animals.

Owning more than 30 goats and sheep seems to be enough to keep a family that practices, like all farmers, dry-farming. There are 6 households which own more than 30 animals and which have abandoned their irrigated farms and concentrated on animal breeding. This allows them an easier life than before.

TABLE VIII

Animal Husbandry

Kind of animals	No. of households keeping animals	No. of animals*
Goats	45	1700
Sheep	7	250
Donkeys	62	100
Horses	51	70
Cattle	16	60
Camels	12	15
Poultry	54	280
Beehives	3	50**

* Figures rounded

** No. of beehives.

TABLE VII

Cultivation of vegetable

Kind of vegetable	No. of households growing vegetable	Area under cultivation 1963 (ha.)*
Tomatoes	22	1.6
Onions	19	1.2
Melons	16	1.1**
Peppers	15	0.6
Ladyfinger	6	0.1
Cabbages	2	0.1
Radish	5	0.1
Total		4.8

* Figures rounded

** Of which 0.2 ha. without irrigation

The present farming practices of Bu Traba – dry farming and vegetable gardening – have little effect on the supply of fodder for the animals. Their feeds are the bushes and wild plants growing in the uncultivated areas of the plain and in the foothills. With the little amount of water available for irrigation and the high prices paid for vegetables, the present practice of feeding is quite suitable to local needs. This, however, is not to say that the animals are well-fed; on the contrary all of them could give higher yields if they were better nourished.

The animal owned by almost all households is the donkey. It is mainly used to plough the land, to carry water and to transport the goods harvested to the market. Besides, it serves the owner as a substitute for a bicycle. The horses belong to a local race of work-horses which has nothing in common with the famous Arab horse. They are used for

being little less than an average harvest. In 1962/63 altogether approximately 75 tons of wheat and 120 tons of barley were produced in Bu Traba.

Whereas grain is grown by almost all households, only 24 of them cultivate vegetables. Growing vegetables requires much more manual labour than dry farming and can in general be done only where water for irrigation is available. There are, however, two farmers who own a plot of land in the course of a small wadi in which they may grow vegetables without irrigation. As mentioned already, the irrigated area belonging to one farmer has an average size of only 0.2 ha. Nevertheless a properly managed vegetable garden keeps the farmer busy for almost each month of the year. Besides irrigation, on which a great part of the working time is spent, the farmer has to grow the seedlings, plant them into the soil and remove the weeds. No chemical fertilizer is used, but most farmers collect the manure of their goats and sheep and put it into the reservoir of the dalu where it dissolves. Those growing onions burn the manure before it is used in order to destroy the seeds of the weeds not affected by animal digestion.

Tomatoes, onions, melons, and red pepper are the most common kinds of vegetables grown in the settlement. Besides these, one finds a few plots cultivated with ladyfinger, cabbage and raddish (see Table VII).

Within the irrigated area a few fruit trees are to be found. There are 1500 productive vines which are grown in units of about 100 plants each. Grapes give in good years an excellent cash crop, they are however affected by the salty winds blowing from the sea, especially when this occurs during blossom time. Olive and almond trees have been planted during recent years, but most of them have perished. Twenty trees of each kind remained but do not bear any fruits, most probably because of the salty winds. There are 100 productive fig trees and about the same number of productive date palms, the yield of which is consumed by the farmers.

Agricultural Practice.

Out of the 68 households in Bu Traba 62 grow wheat and barley in the dry-farming area. In November when rain starts they sow the seeds and later on plough their lands. The ordinary plough is made of wood. It is rather light and can therefore be drawn by a horse or a donkey, but because of its weak construction it has to be replaced each year by a new one. With a wooden plough no weed control can be achieved. Iron ploughs are much more efficient but with the heavy soils of Bu Traba require camels as draft animals. Today, 5 farmers own iron ploughs whereas the number of farmers using a wooden plough amounts to 56. During the last few years ploughing by tractor was introduced in Bu Traba. In 1962/63, 5 farmers hired tractors and got some part of their dry-farming land ploughed.

Five or six months after sowing, the grain is harvested and brought to the threshing floor. Here it is threshed by animals which are driven over the grain. Corns are separated from the chaff by throwing them into the air against the breeze. The grain obtained in this way contains a lot of dirt. Until 1962 it was ground with stone hand mills and then baked into a thin bread which is the staple food of the inhabitants of Bu Traba. About a year ago one merchant installed a mill run by a diesel engine and since then most of the grain for personal consumption is ground there.

The yields of grain depend almost entirely on rainfall. The present practice of dry-farming by which at least half of the area cultivated with grain is left fallow each year is stipulated by the small amount of rain and is well adapted to the requirements of the water household of the soil.

As the plots cultivated in the dry-farming area are irregular in shape the farmers do not know the size of their non-irrigated farm. They therefore measure the yields per unit of grain by the ratio of seed sown to grain harvested. In 1962/63 this ratio was 1 : 8 which corresponds to a yield of approximately 400 kg./ha. This can be considered as

TABLE VI

*Land use 1963 (Area under cultivation)**

Types of farms	No. of farms	Dry-farming area (ha.)	Irrigated area (ha.)	Average per farm	
				Dry-farming area (ha.)	Irrigated area (ha.)
Farms with dry-farming and irrigation	24	170	5	7	0.2
Farms with dry-farming only	38	290	—	8	—
Total	62	460	5	—	—

* Areas left fallow are not included

owning one of the houses in the first row does not necessarily mean also owning a strip of the irrigated area. There are six non-house-owners who own irrigated land, whereas 31 house-owners have no irrigated farms.

Ownership of irrigated land is connected with ownership of a well. But here too, rudiments of tribal structure are still to be found. Everybody has the right to use any well in Bu Traba for drinking or watering purposes. And in fact the non-well owners do so, without paying any fee for this. Water for irrigation is taken by the owners of the irrigated area only and this right is respected by the other farmers.

Just as the farmers respect the tribal rules with regard to ownership of land, they also respect tribal ownership of wells. According to local usage, land and wells may be inherited by men only. The general Islamic rule that sons and daughters share their father's property in a ratio of 2 : 1 is not applied in Bu Traba. The reason given for excluding women from inheritance is that through marriage some part of the tribal land would go to outsiders. Although this custom is of little importance to Bu Traba nowadays, it still has an advantage: there is no major fragmentation of holdings.

Land Tenure and Land Use.

The present tenure system in Libya is based on the Ottoman Land Law and on a Land Tenure Law enacted in 1921.

Under Muslim law land ownership comprises two rights: the raqaba or right of absolute ownership of the land and the tasarruf or right to the usufruct of land. In Bu Traba as in other tribal areas the state legally owns the raqaba whereas the tasarruf is vested with the tribes. Although no adjudication of tasarruf titles has ever taken place, the farmers regard the land they cultivate as belonging to their tribe. They enjoy the right of usufruct during lifetime and after that leave their landed property to relatives in the same tribe.

The fact that no titles were distributed to the farmers, and that no borders of any farm were fixed, has, however, not led to major disputes on land boundaries. All the land owners of Bu Traba seem to definitely know the borders of their lands. They consist of green bushes and foot-paths, and in the irrigated area, of cut thorny bushes which are placed around the plot in order to protect it against grazing animals.

At present only a small part of the cultivable area in Bu Traba is regularly under cultivation. Altogether there are 62 farms which have an average size of 15 ha., of which one half is cultivated each year; the other half is left fallow. When the settlement project was initiated in 1942, it was intended to create 50 farms each with 9 ha. of dry farming land, 0.2 ha. of irrigated land for vegetable cultivation, and 0.8 ha. for trees. In 1962/63, in the whole area 5 ha. of irrigated land and 460 ha. of dry farming land was under crop (see Table VI).

The irrigated farms are all situated along the sea-shore covering the area between the sea and the first row of houses. The dry-farming area starts south of this line and stretches up to the foothills. The house-owners of the second row of houses do not own irrigated farms; that is the reason why six of them left the settlement. On the other hand,

the power to settle disputes arising from trespass or animals grazing in the fields of another member of the tribe, which could not be done by government authorities living far away.

In Cyrenaica the chief tribe is called Qabila. It is generally subdivided into several units called Ailats, and the Ailats are again split into Biyout (singular: Bait).

In Bu Traba 52 heads of households[4] belong to the Qabila Dresa, 7 to the Qabila Arafa and 4 are Misamir[5]. The remaining 5 men are non-indigenous in Bu Traba and have come from Tripolitania. Unlike other tribal areas, the tribes of Bu Traba are not concentrated in their own particular areas but live, irregularly mixed, on the same tract of land.

Living in a tribe has one great advantage. The tribal members help one another in times of emergency. Even those who have migrated to the towns still maintain their tribal affiliation and can always return if they are in trouble. On normal daily work the tribal structure has, however, little effect. There is no cooperation between members of a tribe in good times.

The tribe which was founded primarily as a military organization has changed in structure. The Sheikh, formerly the supreme authority, has now lost a great part of his prestige. The reason for this is the spread of education and the infiltration of the influences of modern society which have created new elites. The Sheikhs of Bu Traba to-day are the wise old men who are asked for advice when problems arise, but their sons have other interests. Instead of preparing themselves for the task of taking over their father's functions, the sons of Sheikh Abdul Salam, for instance, have left the settlement and moved to Benghazi.

---

4. Membership of a tribe is received through birth. Women always remain members of their tribe of birth even if they marry men from another tribe. They may thus return to their original tribes in case of divorce or death of their husbands.

5. Whereas the first two tribes are said to have conquered Cyrenaica during the 11th Century, the origin of the Misamir tribe is not known. They claim descent from the Prophet and are considered to be holy by the other tribes.

nevertheless have left the settlement. Nine men, among them the most capable one of Bu Traba, went to the towns to continue their studies and will probably not return to their families after graduation, sixteen have joined the army or defence force and six have found jobs in other non-agricultural fields. It is unfortunate for Bu Traba's future agricultural development that 19 out of these 31 men who have left the settlement have had school education and could otherwise have been utilized for future improvement schemes.

The migration of altogether 38 men has had its bad effects on agricultural production in Bu Traba. It is difficult to give exact figures on the decrease in production, but the shortage of manpower is illustrated by the fact that there are 43 land-owners who could cultivate more land than they cultivated in 1963 if they had more manpower.

Tribal Patterns.

Tribal organization in Bu Traba, though similar to that of other Arab countries, has its own peculiarities. All the inhabitants of the settlement belong to tribes which are under the guidance of a Sheikh. Unlike other Arab countries, however, the Sheikhs in Bu Traba do not receive any tribute from their tribesmen, either in cash, or in kind or in the form of services. On the contrary, the Sheikh, being one of the rich men in the area, generally helps and supports the needy in his sheikhdom. His financial means allow him to marry more than one wife. Thus, when he takes over the title from his father, he usually has several sons in working age and is not forced to work for a living himself. He therefore has time for other activities, such as dealing with government officials.

The Libyan government respects the Sheikhs as local leaders and recognizes the rights of the tribes to a certain extent. For instance, settling disputes on land or water rights between tribal people is done by committees which do not adhere to the Civil Code but base their decisions on tribal laws and customary rights. Within the tribe the Sheikh has from the very first remained the highest judicial authority. He has

TABLE V

Occupations of men 14 years and older

Occupations	No. of men
A. *Mainly agricultural*	
Farmer	48
Farm-labourer	1
Shepherd	4
Farmer and shepherd	3
Farmer and coalburner	24
Farmer and carpenter	1
B. *Partly agricultural*	
Merchant and farmer	8
Unskilled labourer and farmer	5
Government employee and farmer	5
C. *Non-agricultural*	
Medical dresser	1
Lorry-driver	1
Miller	1
D. *Others*	
Pupil	4
Disabled	13
Total	119

Another change of occupation through migration has been mentioned before. There are 31 sons of farmers who do own land but who

keep chickens and the wives of farmers help their husbands during harvest time. The men are also helped by their children who sometimes act as shepherds since this can be done without supervision.

There are 48 farmers who live mainly on grain and vegetable cultivation, one land labourer, 4 shepherds and 3 men who work both as farmers and shepherds. Another major subsidiary occupation carried out by 24 farmers is charcoal burning. The bushes of the plain and the trees in the foothills supply sufficient raw material for this purpose. Charcoal burning is usually done during the off-season in agriculture. It requires great physical strength and can therefore be done continuously by young men only. The farmers who burn charcoal are the most active ones in the settlement. Since charcoal gives, within a short period of time, a relatively high income, some charcoal burners neglect their irrigated farms and concentrate on charcoal and dry farming.

The group of part-time farmers in Bu Traba is made up of 8 merchants, one policeman, one teacher, one unskilled labourer and one watchman. Furthermore, there is one gardener working for the government, one telephone-operator and 4 unskilled labourers who work in Merj and come occasionally to the settlement to do some dry farming.

Very few men are engaged in purely non-agricultural professions. Bu Traba has one miller, one medical dresser and one lorry-driver.

In 1953, 7 land-labourers were working in Bu Traba. They worked for other farmers, since they did not own land and could not find a job outside agriculture. After economic development started in Libya these 7 land-labourers left the settlement and moved to the towns. Only one land-labourer has entered Bu Traba since then.

About 10% of all men in working age are unable to work. This group is composed of 10 men older than 75 years, one blind man, one man with only one leg, and one man who has a very weak constitution.

Education and Extension.

Bu Traba has had educational facilities from the beginning of the century. Until about 30 years ago education was given in a religious school where the pupils were taught the gospel of the Koran. Eighteen men still living in Bu Traba went to this school. Their knowledge of reading and writing is, however, limited as most of them have forgotten what they learnt for lack of practice.

At present there are two schools which boys in school age may attend.One is situated in Tolmeitha and used by those living in the eastern part and the other consists of a tent erected close to Jedida. There is no school for girls, and as the women who married into the settlement from outside also lack school education, not one woman in Bu Traba has had any schooling whatsoever.

Although education is compulsory for all children in the age from 7 to 14 years, only 29 out of 42 boys in school age go to school. The other 13 help in the household or work as shepherds. The school curriculum extends over 4 years, but generally the boys attend school for only 2 to 3 years. Those willing to study further have to join a school outside the settlement after completing the 4-year-course in Bu Traba.

The present system of education has little direct effect on agricultural practices. Extension work is also limited as the officer appointed by the Ministry of Agriculture lives in Tolmeitha and has no means of transportation. His activities are more or less limited to occasionally distributing seeds and trees which are provided by the Ministry of Agriculture, and assisting the Mudir in carrying through agricultural taxation. No instructions on ways and means of improving farming methods are given by him, nor do the farmers approach him for advice.

Occupations.

Economic life in Bu Traba is based on agriculture and lies mainly in the hands of the men. Women do their housework, some of them spin rough wool and weave it into straps for their tents, most of them

and allegedly killed 300 people. Although there was no major damage or casualty in Bu Traba, the fear of earth-quakes remains. At present out of 50 houses only one is inhabited regularly and that, because the owner of the house is so poor that he does not own a tent. There are 7 families who occasionally live in the houses but prefer avoiding them in summer.

The houses were distributed to the farmers by the British Military Authority in 1947. Farmers who through tribal rights owned the piece of land on which the house was built, were allowed to move into the house. Nowadays they belong to the government, and the State Property Department charges a rent amounting to the trivial sum of 680 milliemes a year.

At present only 37 officially registered house-owners are living in the area. Thirteen have left the settlement and found jobs outside, 6 of them however have given their houses to friends or relatives who do use them occasionally, so that there are now 43 families possessing houses.

The kind of housing most preferred is the tent. It consists of a single blanket of about 7 by 5 metres, manufactured by the women of the family. The better ones are woven out of goat hair, but there are some which are made out of old rugs and cloth. One advantage that the tent has over the house is that a flap can be opened on the side the wind blows, so that there is always a cool breeze.

Of all the 65 households residing permanently in Bu Traba, only 1 does not own a tent. Forty-seven households are living in 1 tent, 13 have 2, and 4 even 3 tents. Besides this, there are 6 barracks. The barrack is a very simple wooden construction, built mainly from planks and other pieces of wood washed on to the sea-shore. Despite this, its prestige value is higher than that of the tent. Unlike the tents, it is possible to stand upright in them and to lock them, and that is why most merchants own barracks as they make good shops. For the farmer and his family however, a tent is more suitable to their way of life.

TABLE IV

Cash prices paid for brides in marriages concluded in 1952 - 1963

Year of marriage	Prices in £L.
1952	no marriages
1953	150, 150, 200, 300
1954	no marriages
1955	120, 150
1956	110, 250
1957	190, 230
1958	100, 130, 150, 200, 200, 250, 300
1959	150, 180, 180
1960	200, 200
1961	100, 125, 180, 200, 250
1962	200, 230
1963*	70, 230

* Until October

Housing and Sanitation.

There are three kinds of living facilities : stone houses, tents and barracks. The houses consist of a building, 10 by 10 metres large, with three rooms and a courtyard. They have neither running water, nor electricity, nor facilities for disposal of wastes. Having been constructed 20 years ago, they show signs of age. The ceilings leak and the walls have cracks and other faults. These defects are not of a serious nature and could be repaired by the farmers themselves if they wanted to. In fact three of them have done so recently. But as a whole one may say that there is no great desire, on the part of the farmers, to live in the houses. Three merchants use them as shops and 18 farmers sometimes store their grain and straw in them. One of the main reasons for keeping away from the houses is the fear of an earth-quake like the one in February 1963 which destroyed several houses in neighbouring Merj

TABLE III

Number of marriages contracted by men

Category of husbands	No. of men
Men who are or were married	89
of which :	
with 1 wife	65
with 2 wife	19
with 3 wife	1
with 4 wife	1
with 5 wife	3

The dowry for the bride depends on her age, the reputation of the family, and whether she has married before. It may be paid in cash, in animals or both. Out of the 125 marriages concluded by men living at present in Bu Traba, the majority, that is 71, were paid for in cash, 11 in animals only and 29 in both, animals and cash. In 14 cases the men did not remember the kind of payment.

The dowry-prices for brides are very high (see Table IV) and amount on the average to £L 185. During the last 10 years no woman's dowry was formed with animals only. Some farmers paid half of the average amount in cash and gave 30 goats and 1 camel or 50 goats in addition. For the people in Bu Traba marriage involves the expenditure of a large sum of money which they would never spend for some other purpose. This being so, it is no wonder that there is one family in Bu Traba who, without having any other source of income, lived in 1963 on the money it received through the marriage of a daughter.

TABLE II

Married Status in October 1963

Group of persons	No. of men	No. of women
Persons above 17 years	105	116
Married	72	87*
Married, living with 2 wives	7	—
Single	16	7
Divorced	6	4
Widowed	4	18

* The husband of one woman is not residing in Bu Traba.

If a man loses his wife through divorce or death, he usually marries again. Eighty-nine men living in Bu Traba are or were married to altogether 125 women. Twenty-four men have wedded more than one wife (see Table III) and are or were married to a total of 60 women.[3] Comparing the figures of these two groups of women, we see that almost one-half of the 125 women who were wedded to men still alive, were not the first wives of their husbands. But despite this only 7 men are at present living in bigamy.

In Bu Traba marriage is more or less an economic union. The bridegroom has to pay a dowry to the father of the girl he wants to marry. This may be considered as compensation for the loss of a working hand. A further payment is made to the bride herself for her wedding dress and jewellery. Besides this, the bridegroom also has to bear the expenses of the wedding festivities. In more well-to-do families, an additional sum has to be set aside for a dancing girl performing the "kishek", the traditional wedding dance.

3. Of these 60 women, 15 died, 13 got divorced, 17 are at present the sole though not the first wives of their husbands, and 14 live in bigamy with 7 men. The fate of one woman is unknown.

on those families registered in Bu Traba in 1954 and still living there in 1963. As there was no major migration of families to or away from Bu Traba during these 9 years, the following calculations show — at least in the families surveyed — a trend of recent developments.

Out of all the households living in Bu Traba in 1963, 36 were registered during the 1954 census. As shown in Table I, 12 persons moved to the area and all of them joined an existing family. They either returned to their own family after divorce or went to the family of a relative after the death of the father. Twenty-two persons migrated from the settlement. The annual increase in the households under investigation was 2%, the birth rate being 39/1000 and the mortality rate 19/1000.

TABLE I

Population changes of 36 households registered in 1954 and 1963

Group of persons	No. of persons	
Persons registered in 1954		214
Persons born since 1954	73	
Persons moved to Bu Traba since 1954	12	
Persons married into Bu Traba since 1954	14	
Persons died since 1954	35	
Persons left Bu Traba since 1954	22	
Persons married away from Bu Traba since 1954	16	
Persons living in Bu Traba in 1963		237

Whereas in general the number of males and females in Bu Traba is almost equal, the women dominate in the age groups above 17. In October 1963, 105 men and 116 women over 17 years were counted. The majority of them are married (see Table II), only 16 men and 7 women are single, but as 15 are under 25 it may be assumed that they will marry soon[2].

2. The minimum age for marriage is 18, although two girls who have left the settlement married at the age of 12.

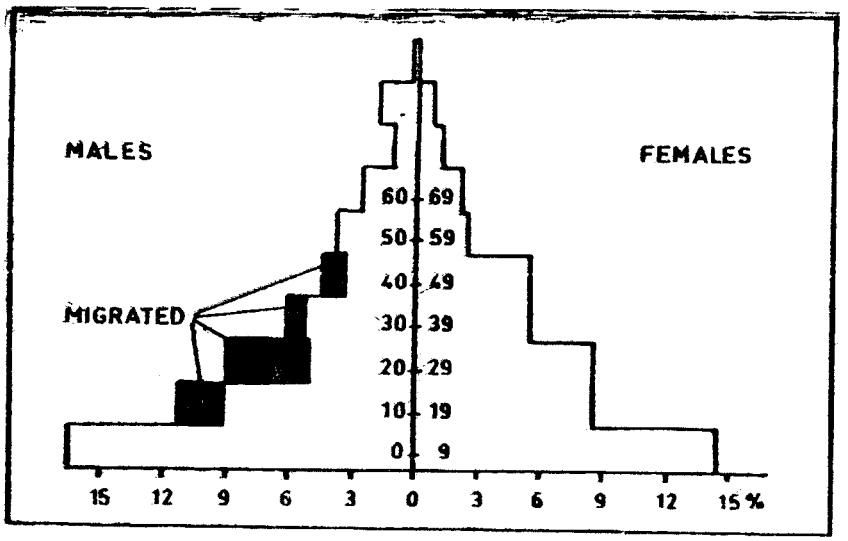

FIG. 1

AGE-PYRAMID OF BU TRABA

Inexact though the figure may be, it still shows a very high percentage of young persons. More than half of the population, i.e. 52% of the inhabitants, are under 20 years of age. Besides this, it indicates a low percentage of men in the age-group of 20 to 29. The reason for this is that in the last 10 years 18 men of this group have left Bu Traba and moved to towns. Altogether 38 men migrated from the settlement.

The phenomena of population movement must be dealt with in more detail. The author was able to get the figures of the census carried out in 1954 which, however, were not complete.[1] In order to get an idea of the various changes of population, the calculations have to be based

1. As Bu Traba was part of a large unit in the census, the people living in Bu Traba had to be selected from the census book for the Tolmeitha district, which consists of approximately 3.000 inhabitants. For reasons unknown to the author, only a part of the families living in Bu Traba today could be found in the books, although others not registered in 1954 claim not to have changed their place of residence during the last ten years.

The transport and communication system also could not be completed because of the outbreak of the war. Bu Traba lacks a road linking it with a larger city. [*Editor's note.* In 1966, after this article was completed, an asphalted road between Tocra and Tolmeitha was opened. Thus, Bu Traba has direct access to motor vehicle transport and this should have an influence on its economy.] The only asphalt road close by is on the eastern side of the settlement and leads from Tolmeitha to Merj, a small town with about 10,000 inhabitants. It is an important administrative and marketing centre, for Bu Traba too, although it is 30 km. away from Tolmeitha. Farmers who want to sell their products have to take them on donkey to Tolmeitha where they can load their goods on to a lorry which drives to Merj. The farmers living in the middle or the western side of Bu Traba go directly to Merj, crossing the hills on foot.

Population.

The number of inhabitants in the area is subject to constant change, since some people living in the foot-hills change their place of residence in search of fodder for their animals and move to an area still close to the settlement but no longer part of it. Their mobility is greater since they are accustomed to living in tents.

In October 1963, the area of Bu Traba was inhabited by 423 people who were living in 68 households. Exact figures on the age structure of the population are rather difficult to get as most farmers do not know either their own age or that of their family members. Analysing the figures given by the heads of the family and arranging them in groups of 10 years, we get the age pyramid shown in Figure I.

The greater part of the plain consists of heavy reddish-brown calcareous soil, the only exception being a few lithosols together with rock outcrops and the sand on the sea-shore. The humus horizon which is 15 - 25 cm. deep is sometimes mixed with gravel which in some parts restricts agricultural use.

There are 76 wells most of which were built during Roman times. They provide water for drinking, watering and irrigation and are situated within a distance of 200 - 400 metres from the sea-shore. A few wells which were built closer to the sea supply salty water and have therefore been abandoned. On the other hand, it is rather easy to dig new wells and this has been done in recent years by 5 farmers.

At present, 44 wells are in good condition and supply non-saline water, the rest are out of use, partly because the stones lining the well-shaft have fallen in, and partly because they were filled with clay after inundation through the wadis. The capacity of one well has been estimated as being sufficient to irrigate an area of half a hectare under vegetable production during the dry season.

The most eminent features of Bu Traba are 50 farm-houses which were built in 1942 when Libya was under Italian administration. Unlike the major colonisation projects of the Italian government, which were created to settle Italian farmers in Libya, Bu Traba was one of the five projects set up for the Arab farmers. Whereas 4 of the projects were officially handed over to the Libyans between 1936 and 1942, the settlement of Bu Traba was never completed, 50 houses were built but not distributed.

In the middle of the settlement a large square, surrounded by buildings, which was intended to be the market-place, called Jedida, still remains in the same unfinished condition in which it was left some 20 years ago.

SOCIO-ECONOMIC CONDITIONS OF BU TRABA A SETTLEMENT ON THE COASTAL STRIP OF CYRENAICA*

Hans Meliczek:**

The Area

The Bu Traba settlement is situated on the coast of the Mediterra nean Sea between Tolmeitha and Tocra, some 75 km. northeast of Benghazi. It is approximately 10 km. long and has a breadth of 2 km., thus covering an area of about 2,000 ha. To the south the settlement is bounded by a spur of the Jebel Akhdar.

The coastal strip has an almost level surface and is intersected by four major wadis which descend from the hills. The general contour rises gradually from sea level to a height of about 40 metres, before merging into the foothills which range from 40 to 100 metres. Further south, the hills continue to rise and reach a height of 250 metres.

The annual rainfall varies from 250 - 350 mm. (10 - 14 inches) and allows only dry farming of wheat and barley. Precipitation occurs during the winter months, the summer is dry. The natural vegetation of the area consists of bushes, most of which had once been cleared but have reappeared in the last few years, thus covering the area which could otherwise be planted with wheat and barley.

---

* This article is based on the results of a survey of rural life conducted by the author. For more detailed information see the report "Socio-Economic Conditions of a Libyan Village and Proposals for Future Development" issued by the Institute for Foreign Agriculture, Technical University Berlin in 1964.

** Rural Institutions Division, Food and Agricultural Organization of the United Nations. Dr. Meliczek was formerly with the National Agricultural and Settlement Authority of Libya.

get some knowledge into our heads." With the discovery of petroleum resources, it can be said that Libya now has the money; it needs the knowledge. The scope of investment opportunity, the country's liberal attitude toward foreign investment, and the pace of economic activity today augur well for the future. Libya seems well on the way toward emerging as a model North African nation.

is usually allotted. Libya is no place to negotiate an investment on a tight travel schedule. In this vein, an invester must, paradoxically, avoid channels wherever possible. Here, as throughout the Middle East, one must go to the top for action, preferably the Under Secretary, a career civil servant, with some prospects for longevity. The Under Secretary is the best informed and frequently ablest public servant in the Ministry. The Minister is invariably a political appointee, subject to transfer or replacement by the Throne (and this has been distressingly frequent in Libya).

Lastly, we must recognize that the role of government in the economic development of Libya is ubiquitous and is likely to remain so indefinitely. This does not mean that there is no room for investment in a viable private sector of the economy; it is simply that in Libya, with an acute shortage of trained people, the trained few have concentrated – and rightly so – in the federal agencies. The government, a beneficiary of huge petroleum payments and generous foreign aid grants, is the major source of capital. Economic planning is executed and administered as a national function. Thus, it is well to keep firmly fixed in mind that a foreign investor enters Libya as a partner of the government. He must be prepared to demonstrate that his operations yield, not only profit to the company, but a net gain to the economy. Intimate relations with government agencies, their policies, and their staff are a cost of doing business, in day-to-day operations as well as in the investment negotiation stage.

Conclusion

Libya's development over the past fifteen years has been remarkable. In 1950 the country hardly possessed the basic elements essential for the building of a state. Poor and internally divided, many people at first wondered if the new Kingdom would survive. The oil discoveries in the late '50's and early '60's however revolutionized the country's prospects. In the early 1950's the grand mufti of Libya, Sheikh Mohammed Al-Alem, shrewdly observed that Libya needed what all backward economies needed – money and skills : "Get some food into our bellies,

equipment, or supplies are used for purposes other than those originally declared, if the organization has used fraudulent methods or concealed information or falsified statements to the government, or if the organization fails to commence work within one year of the date the exemption was granted.[111]

Attitude and Approach

Finally, a word about attitude and approach, whether the investor is simply seeking a work permit or is negotiating an investment program under the Foreign Capital Investment or National Industries Law. At bottom, the art of politics can be much more important than legal niceties or hard boiled business calculations.

There are few private foreign professionals in the country – bankers, accountants, attorneys, etc – who are fully equipped to help the foreign investor bridge a tremendous cultural, ethnic, political, and sociological gap.[112] A local partner, therefore, can be invaluable in the negotiation process. It is he who best understands the land, its people, its customs, and who is sensitive to the interplay between government policies, laws and institutions. Selection of a local partner can be the single most important element in an entire investment program.

The investor must understand that planned help from government administrators will rarely be extended. The few able administrators are over-worked and too busy to hold hands with every visitor. For others, pride and lack of knowledge express themselves this way. The point is: the main burden of fact finding, analysis, and explanation will fall on the investor, and it will take far more time to get and give information than

111. Id.. Art. 11.

112. Saba and Co. and Nawar and Co., both accounting firms with broad Middle East and North African experience, have general partners in Tripoli. These firms have an understanding in depth of Libyan business practices and can assist a client in some administrative and quasi legal areas. The excellent firm of Price Waterhouse also maintains a branch of its Milan office in Tripoli. The Bank of America has a minority interest in the Sahara Bank and both the Benghazi and Tripoli branches have American employees in management positions.

Conditions of operations are negotiated with the Minister of Finance.[107] Items of permanent importance would include the proportion of Libyan labor to be utilized, the establishment of training programs for Libyan labor, and Libyan capital participation in the enterprise. Once the project has been negotiated and approved, the law guarantees repatriation of initial capital and profits to the country of origin and the transfer of salaries of all foreign staff.[108]

The National Industries Law :

The Libyan National Industries Development Law of 1956 provides for the granting of certain privileges and concessions to new Libyan industries at the discretion of the Ministers of National Economy and Finance. To qualify for consideration a proposed establishment must : (1) conduct operations throughout the year; (2) employ a motive force of not less than 10 horse power; (3) have a labor force of not less than 10 persons; (4) employ Libyan labor in a ratio prescribed by the Minister of National Economy; (5) have a foreign capital investment ratio acceptable to the Ministry of National Economy.[109]

Organizations qualifying under this law may be granted exemptions from any or all of the following :

1) property taxes for ten (10) years;

2) income taxes for five years from the date of commencement of operations;

3) customs duties on specified machinery, equipment, spare parts and raw materials for a period not exceeding five (5) years.[110]

Certificates of exemption may be suspended or cancelled, in the discretion of the Minister of National Economy, if exempt machinery,

107. Id., at Art. 7.
108. Id., at Art. 5.
109. Law for the Development of National Industries (1956), Art. 2.
110. Id., Art. 7.

Social Insurance Legislation

The Social Insurance Law of 1957 provides for the payment of employee benefits during sickness, maternity, and invalid status as well as for medical care, unemployment, and retirement pension. All employees (expatriates included), except in the smallest establishments, are covered. Employee contributions under this program are nominal, on the order of one (1) to two (2) pounds per employee per month.

Investment Incentives

A potential investor should carefully consider whether a proposed project might qualify under either of two protective incentive laws enacted by the government to attract foreign investment : The Foreign Capital Investments Law and the National Industries Law. Investors seeking the guarantees and incentives offered should be prepared for an extensive period of negotiations, in which the precise conditions under which operations might be taken are carefully outlined. Both laws are yet untested vehicles for foreign investment.

Foreign Capital Investment Law :

Under Libya's Foreign Capital Investments Law of 1958 the Minister of Finance may, upon consultation with the Minister of National Economy, accord favorable treatment or preferential treatment to projects recognized as "contributing to the economic development of Libya."[104] Such preferential treatment may include, *inter alia,* exemption from customs duties and taxes for a period to be fixed by the Minister of Finance. A "project" is defined in the law[105] as any undertaking in which at least 51% of the total capital is foreign. "Petroleum research, drilling, and other operations concerning oil" are not eligible for benefits under the law.[106]

104. Foreign Capital Investments Law (1958), Arts. 3, 4.

105. Id., at Art. 11.

106. Id., at Art. 10.

The law permits an employer some flexibility in releasing employees for "economic and/or technical reasons."[96] If an activity (a mine clearance or geophysical operation, e.g.) is being discontinued, and the company can establish that the employee is not transferable, the employer's obligation to the dismissed employee is limited to payment of two (2) weeks wages per year of service. The burden of proof in establishing that an employee lacks skills which would make him transferable to another department, has, in practice, proved a heavy one.

Training :

Under the law, the Ministry of Labor may require certain industrial and commercial establishments to accept Libyan workers for training, at wages and under conditions to be agreed upon between the Ministry and the employer.[97] The number of such trainees may not exceed 10% of the total work force.[98]

Trade and Labor Disputes :

The law provides for the establishment of trade unions[99] but outlaws strikes.[100] Compulsory mediation procedures are outlined in detail.[101] Individual disputes, those involving less than twenty (20) workers, are decided by conciliation officers, with appeal to the regular courts permitted.[102] Collective disputes are mediated by a conciliation board, with appeal to an arbitration tribunal composed of three (3) Appellate Court judges, whose decision shall be final and binding on the parties.[103] This rather sophisticated mediation machinery has never been utilized. Ministry officials normally mediate disputes in either category.

---

96. Id., at Art. 19.
97. Id., at Art. 9.
98. Ibid.
99. Id., at Art. 42.
100. Id., at Arts. 80, 81.
101. Id., at Arts. 66-79.
102. Id., at Art. 77.
103. Id., at Art. 76.

gations is deemed justification for dismissal. The employer is bound to treat his workers with propriety, refrain from infringing upon their freedom of religious beliefs, accord reasonable time for the exercise of voting and trade union rights, and bear the expenses of transfer to a new assignment.

The Labor Law is fairly drafted. In construction and interpretation, however, foreign operators have found it virtually impossible to dismiss a local employee without paying legal damages for breach of contract. A major oil company recently released thirty-one truck drivers for wilful concerted refusal to report to their field assignment. This was a clear violation of their contract of employment and a breach of the employee obligations set forth in Article 14 of the law. This concerted action also constituted an illegal strike under Articles 67 and 81 of the law. On this state of facts the Court of First Instance, nevertheless, awarded damages to each employee for the company's unwarranted dismissal.[94]

Under the law a dismissed employee may first appeal to the local director of labor for a suspension of such dismissal.[95] If the local labor inspector cannot successfully mediate the dispute, the laborer's petition for a temporary injunction is immediately entertained by the Court of First Instance. In practice, such injunction is always issued. This, in effect, keeps dismissed employees on the company payroll until the case is decided on its merits, which may take from two to four months. In the usual case, a dismissed employee is awarded four to six months wages, not reinstatement. This is the price most companies are willing to pay. But the public relations departments of the major oil companies, understandably, do not welcome such suits. Some companies are now experimenting with labor mediation machinery, which it is hoped will keep down the volume of labor litigation, currently a major item on the trial dockets in Tripoli.

---

94. Since the awards were nominal, the case was widely interpreted as a victory for the company and a defeat for the trade union which instigated the strike. Complete judicial vindication for the American employer was politically unrealistic.

95. Id., at Art. 16.

to three (3) hours per day (11 hours total) and up to a total of twelve (12) hours per week (60 hours total).[88] Women may work up to eight (8) hours per day and forty-eight (48) hours per week, but may not perform overtime. Juveniles (males or females between 12 and 16 years of age) must obtain a certificate of medical fitness before being employed, and may not work more than six (6) hours per day. Upon approval of the Ministry, field workers in the petroleum and other industries may accrue rest days and holidays over a two month period and consolidate them in a single field break period.[89]

The law requires payment of wages within seven (7) days after expiration of a pay period, which may not exceed one (1) month.[90] It also prescribes limitations on deductions from wages.[91] An employer, for example, may never deduct more than 10% from wages due as a result of previous advances or loans.

Wages :

Article 24 of the law established in each province a Wages Advisory Council. This council, in consultation with provincial authorities, and upon approval of the Minister of Labor and Social Affairs, is entitled to fix a minimum wage to be given specified categories of workers in the province. Employers who pay their workers wages less than the minimum wage are subject to heavy fines and penalties.

Discipline-Discharge :

The law imposes specific obligations upon the employer[92] and the employee.[93] An employee is, *inter alia*, explicitly bound to good conduct, to the performance of his assigned task, and to the care of machinery and instruments placed at his disposal. Breach of these obli-

88. Ibid.
89. Ibid.
90. Id., at Art. 25.
91. Ibid.
92. Article 13.
93. Article 14.

working conditions and maximizing employment in Libya. Among its provisions were prohibition of double employment, limitation of working hours, and protection against unjustified dismissal. The law generally provides more comprehensive statutory coverage of this area.

Libya has suffered from chronic unemployment; and it does today, despite the oil boom. The capital intensive oil industry can, at most, provide jobs for 10% of the labor force. Employment is a highly prized property right; and the law is founded on the premise that it is a vested right which an employee cannot forfeit except on grounds of gross misconduct.

The following is a summary of the main features of the law :

Coverage :

All persons (expatriates as well as nationals) employed in Libya are covered by the law except :

1) Family members of a family establishment,
2) Persons engaged in agriculture,
3) Domestic servants,
4) Mariners and other persons employed in navigation or fishing within the scope of the Libyan Maritime Code.[85]

The Ministry of Labor and Social Affairs is responsible for administering the law.

Hours :

Except for persons in managerial or supervisory positions, or those engaged in private and confidential positions, or in special cases and emergencies approved by the Ministry of Labor,[86] male adults ordinarily work eight (8) hours per day and forty-eight (48) hours per week.[87] Overtime is permitted, at time and a half for each hour of overtime, up

85. Libyan Labor Law (1962), Art. 2.

86. See Labor Regulation No. 1 (1960)

87. Labor Law (1962), Art. 32.

and spare parts. Exemption from all duties is granted to agricultural equipment and certain agricultural supplies and to petroleum exploration and development equipment. Customs exemptions can also be negotiated under the Foreign Capital Investments and National Industries Laws.

Import and Export Controls

Two categories of import licenses are in effect: the specific or individual license and the open general license. The majority of imports fall into the category of open general license. Imports subject to individual license generally include processed foodstuffs, certain locally manufactured goods, and a few revenue producing items. All imports from Israel are prohibited.[83]

Import licenses, issued by the Ministry of Finance, are valid for three (3) months for commodities which originate or will be shipped from countries in the Mediterranean basin. Licenses valid for six (6) months are issued for commodities which originate or which will be shipped from other countries. Licenses may be renewed for a period which does not exceed one-half the period defined in the license. Longer periods of validity may be granted for the importation of industrial and agricultural equipment manufactured under an order from an importer.

Export licenses, valid for a period of two (2) months, are required for all goods. Exports to Israel are prohibited.[84]

The Libyan Labor Law

An investor's day-to-day operations in Libya will be more intimately affected by the Libyan Labor Law than any other local statute.

The Labor Law of 1962 maintains the basic provisions of prior (1958) legislation while adding new guarantees for labor and management. The earlier law represented the first step toward improving

83. Boycott of Israel Law No. 62 (1957) as amended.

84. Ibid.

bank.[79] Persons violating this law are subject to stiff penalties : three (3) years in prison, a fine of £ 1,000, or both.[80]

> Exchange control permits are routinely issued for :
> remittances covering imports, when proof is produced that the goods have been imported to the full value of the application and that a valid import license has been obtained; and transfer of accrued income of a "non-resident" to his country of origin. A "non-resident" may, alternatively, arrange to be paid in his home country for services rendered in Libya[81].

The term "non-resident" includes foreign nationals residing, but not domiciled, in Libya (after a six (6) year period the case is reviewed on an individual basis); persons enjoying diplomatic status; and members of the armed forces of a foreign state. Business organizations are not deemed "non-residents" for foreign exchange purposes. All applications for exchange permits are reviewed on an individual basis.

"Non-residents," with approval of the National Bank, may open "external accounts" at any local commercial bank in either Libyan or foreign currency. Deposits and transfers may be made freely under these accounts and funds may be converted into any foreign currency.

Tariff Policy

Despite the fact that 1963 brought Libya's first favorable balance of trade since independence, the country's tariff structure[82] is still basically designed for a condition of adverse trade balance. Thus, even after recent reductions in import duties on a number of basic consumer goods, Libya still imposes high tariffs on luxury goods, and low tariffs on most foodstuffs and consumer goods, industrial machinery, plant equipment

79. Exchange Control Law, 1955, Art. 1; Exchange Control Regulation No. 1, 1957, Arts. 2, 10.

80. Exchange Control Law, 1955, Art. 8.

81. Exchange Control Law, 1955, Art. 3 (3) (b).

82. See Customs Law No. 19 (1954).

Capital Entry and Repatriation

Libya is a member of the sterling area and follows the area's general policies. The Libyan pound is pegged to sterling at a par value of $ 2.80, around which the buying and selling prices fluctuate within a narrow range. The Libyan pound is sub-divided into 1,000 milliemes.

In general there are few restrictions on entry of capital, provided the investment promises benefits to the local economy. For projects qualifying under the Foreign Capital Investments Law repatriation of capital and profits is guaranteed.[76] Petroleum concessionaires may freely import funds for their operations and repatriate excess funds in the concessionaire's primary currency (usually dollars) to the company's country of origin.[77] For capital entering under other than special laws, repatriation conditions should be carefully negotiated at time of entry. There are no specific arrangements for guarantees in these cases.

Exchange Control

The country's foreign exchange laws, geared to an economy with a chronic trade deficit, are now outmoded. With substantial foreign exchange surpluses now being generated by Libya's petroleum exports, repeal of all foreign exchange restrictions might logically be expected within the near future.

The National Bank of Libya administers the Exchange Control Law of 1955[78]. Under the law "transactions in foreign currency, transfers of currency from Libya, and of liabilities expressed in foreign currency" may not be effected except with an exchange control permit issued by the

---

76. Foreign Capital Investments Law, 1958, Art. 5.

77. Petroleum Law No. 25, 1955, Second Schedule, Clause 11. U.S. service companies have arranged for payment by the concessionaire to their accounts in U.S. banks. In 1963 the Libyan exchange authorities questioned this procedure, but ultimately withdrew their objection.

78. Exchange Control Regulation No. 1, 1957, Art. 1.

of revenue to the government. This program was implemented without difficulty. No law suits, no tax deficiency notices, no political problems thereafter arose in this area. Once a line of communication and confidence had been established, the Libyan administrators were as interested in a pragmatic approach to this problem as were the company managers.

Tax on Capital :

All Libyan share issuing companies are taxed at four (4%) per cent per year on shares issued to bearer, at two (2%) per cent per year on shares issued to individuals by name, and two (2%) per cent on capital investment in a limited liability company. This tax is also applicable, technically, to foreign owned firms with branch operations in Libya, but, as a result of a provisional dispensation by tax authorities, it is not being levied or collected.

Real Property Taxes :

Under Libyan tax regulations[73] improved properties are subject to a property tax at the rate of eight (8%) per cent of their net income, real or imputed. No property tax is payable for the first two years after completion of a structure. During the next ten years the tax base increases at a rate of one-tenth (1/10) of the income per annum, so that the entire rental income, actual or imputed, will become taxable on the twelfth year.

Libyan law prohibits[74] the acquisition of property in Libya by non-Libyans, whether natural persons or bodies corporate. Thus, a foreign investor operating in Libya cannot acquire property for business purposes. An exception can be made by the finance minister. In practice, however, ministerial approval has never been obtained.[75]

---

73. Libyan Property Tax Regulation No. 1.

74. Non-acquisition of Property Law (1961).

75. The effect of this law is to assure to a few Libyan landlords tremendous incomes on rentals to the foreign community.

The tax on certain documents may be paid by affixing revenue stamps thereto.[65] Such stamps are purchased from authorized distributors, affixed by the user or by a public official, and cancelled with automatic punch equipment.[66] The stamps are applied and cancelled at the time the instrument is drafted and, unless otherwise stipulated, the application and cancellation of stamps must be made exclusively by the tax office.[67]

For certain instruments direct payment is mandatory. The document must be presented in the original to the appropriate tax office[68] within 30 days after the instrument is drafted,[69] and the tax paid at the time or within three (3) days thereafter.[70] For violation of the law, surtax penalties are imposed[71] More important, a contract not drawn or stamped in accordance with the stamp tax decree is unenforceable[72]

This law is a good illustration of the need for flexibility in approaching legal problems in an economy such as Libya's. The law is of such scope and detail as to comprehend every conceivable type of business document circulating within and between commercial organizations. Literal compliance is patently impracticable; and the Libyan revenue authorities are not staffed to administer such a law. A major oil company solved its problem simply by negotiating with the Revenue Department authorities a mutually acceptable procedure. Certain minimum requirements were prescribed by the revenue officers. They were then afforded opportunity periodically to inspect corporate records to assure token compliance with the statute, and – more significantly – a moderate flow

65. Ibid.

66. Id., at Art. 6.

67. Id., at Art. 6.

68. Id., at Art. 7.

69. Id., at Art. 9.

70. Id., at Art. 10.

71. Id., at Arts. 26 and 27.

72. Id., at Art. 17.

are taxed at the rate of ten (10%) per cent on net income;[59] employees at the rate of eight (8%) per cent on gross income.[60]

Net income is computed in accordance with standard accounting principles : wages, salaries, rents, depreciation, reasonable business expenses, etc. are deducted from gross revenue. There is no distinction between capital gains and ordinary income. Capital gains are taxed at the straight rate.[61]

Libyan Stamp Tax :

A distinctive feature of the Libyan tax system is its comprehensive stamp tax law. The essential elements of the law are set forth in Italian Royal Decree No. 150 (1923).[62] Under the law, a business tax is due on all civil, commercial, and legal instruments or documents.[63] Payment may be direct by use of watermarked-stamped paper, or by application of special revenue stamps. The decree, together with its schedule (which totals well over 500 pages) indicates the amount and method of payment applicable to any given instrument. Deeds and contracts, for example, are to be written on watermarked-stamped paper, which can be purchased at a cost of thirty milliemes (approximately nine (9) cents) per sheet[64]. Article 5 of the law imposes strict limitations on the use of watermarked-stamped paper : contracting parties must adhere to the lines pre-drawn on the paper, and must limit themselves to 12-20 syllables per line if the contract is drawn in Arabic, and 14-28 syllables per line if the contract is drafted in another language.

59. Royal Decree No. 501 (1923), Art. 2C and 5.

60. Id., at Arts. 2D and 5.

61. A few foreign companies have contended (with some logic) that the language of the tax decree extends only to a company's operating income, that gain realized on the sale of assets by other than a "trading company" is properly excludable from gross income. This is, as yet, an unresolved question. The revenue authorities almost surely will not accede to this distinction.

62. Tripolitanian Stamp Tax Law. Comparable laws have been separately enacted for Cyrenaica and the Fezzan.

63. Royal Decree No. 150, Art. 1.

64. Id., at Art. 4.

Work permits are, predictably, more easily obtained if the enterprise has Libyan participation. Though not a legal *sine qua non*, as a practical matter, most companies seek such participation. Local partners can be indispensable in smoothing the way for government permits and in resolving political and labor disputes.

Taxation

Income Tax:

The basic income tax law is Italian Royal Decree No. 501 (1923), as amended by numerous Italian, British Occupation and Libyan regulations, decisions and decrees. Tax reform has been widely discussed since 1961, more particularly since passage of the 1962 constitutional amendments centralizing power in the Federal government. As of March 1967, there has been neither reform nor codification, although the Speech from the Throne in December 1966 stated that a new direct taxation law had been drafted.

The Libyan Revenue Department, which is responsible for assessments and collections, lacks experienced personnel. Assessments are usually based on indirect or confidential information. Collection, at least as to local businessmen, depends upon the willingness of the individual or the firm to pay. The tax bill is negotiated. Only foreign firms maintaining accurate accounting records are assessed and taxed on the basis of any annual examination of records. Income tax on corporations and individuals is not a key source of revenue to the government. The major share of government revenues are derived from royalties, petroleum income and sur-taxes, and customs duties.

The basic law, at Articles 2B and 5, imposes a ten (10%) per cent tax on "income deriving from industry or commerce, to the production of which jointly contributes capital and workmanship...." To this there is added a three (3%) per cent municipal tax, resulting in a total tax bill of thirteen (13%) per cent on net company income. Professionals

Inscription in Trade Registry

All commercial entities must be appropriately inscribed in the Commercial Trade Registry.[56] Inscription can be effected only upon submission of :

1) the organization's name or style.
2) the purpose of the concern.
3) the registered corporate office thereof.
4) the full name of all legal representatives.
5) specimen signatures of all legal representatives.
6) the charter.
7) the initial balance sheet.

Until the organization is appropriately inscribed in the Trade Registry, it is not a separate juridical entity[57]. For transactions carried on in its behalf prior to inscription, the officers acting are liable, jointly and severally, and without limitation, to third parties.

Work Permit

Foreign organizations seeking permanent representation in Libya, joint stock companies, limited stock companies, and limited liability companies must also obtain a work permit from the Ministry of National Economy before commencing their activities.[58] Obtaining a work permit can be a complicated and time consuming procedure. To obtain such permit, a letter of application must be submitted with corporate documents specified by the Ministry (charter, by-laws, balance sheets, certificate of officers and directors, certificate of no trade with Israel, certificate of no political activity, certificate of stock membership, etc.) all of which must be red ribbon copies, authenticated by the Secretary of State or Minister of Foreign Affairs, certified by the Libyan Embassy, translated, and forwarded to Libya. The application, after approval by the federal authorities, is issued by the Minister of National Economy.

56. Id., Art. 88.
57. Id., Arts. 450, 483, 470, 610, and 645.
58. Id., Arts. 479, 645.

Limited or Commandite Partnership :

This type of organization has two classes of partners: general partners, who are liable, with all their assets, for the obligations of the partnership; and limited partners, whose liability is limited to the amount of their contribution.[51] Limited partners may not participate in the company's management.[52]

Joint Stock Company :

This is the familiar corporate form. In a joint stock company, only the company, with its property, is liable for its obligations. Participation shares of members are represented by share certificates.[53]

Limited or Commandite Stock Company :

In this type of organization the principal members are liable without limitation, jointly and severally, for the obligations of the company; the limited members are liable up to the amount of the capital subscribed by them.[54] This organization, thus, has all the characteristics of a commandite partnership, except that the interest of the limited partners is represented by transferable shares of stock.

The Limited Liability Company :

This is a corporate form in which participation is not represented by share certificates, but only the company is liable, with its assets, for its obligations.[55] As in a joint stock company the personal assets of equity holders are not liable for the obligations of the company.

---

51. Id., Art. 466.
52. Id., Art. 471.
53. Id., Art. 478.
54. Id., Art. 608.
55. Id., Art. 618.

Under Libyan law[46] no person may act as representative or agent of any foreign, commercial or industrial company, or foreign trading house, unless he is a Libyan or Libyan company properly registered with the Ministry of National Economy. A Libyan company, under the law, means a company at least 51% of whose capital is owned by Libyan nationals.[47] If the Ministry of National Economy concludes that an agency requires special technical experience not possessed by Libyans, appointment of a foreign agent may be authorized for a period not exceeding one calendar year, provided that one or more Libyans shall work with the foreign agent for a period to be defined by the Minister, after which such Libyan shall be appointed agent[48]. Under current regulations, a Libyan agent may represent no more than ten foreign principals.[49]

The formation of commercial entities is governed by Commercial Code, which has been adopted practically verbatim from the Egyptian Code. The following forms of commercial enterprise are recognized :

An Unlimited or General Partnership:

This is the typical personal association. A partner is personally liable for the debts of the firm to the extent of his assets. Such a partnership, however, is a separate legal entity, and the interests of the partners are personal property. A general partnership may trade under a firm name consisting of the names of one or more partners with a statement of the partnership relationship. The firm may retain the name of any partner who is resigned or has died if such partner or his heirs consent thereto.[50] The Code prescribes, at Article 448, the minimum requirements which must be stated in the articles of partnership.

---

46. Commercial Agencies Law No. 15 (1959).
47. Id., Art. 1.
48. Id., Art. 7.
49. Commercial Agencies Regulation No. 1, Art. 1 (1961).
50. Libyan Commercial Code, Article 446.

export income. There is, thus, a discrete time lag before net profits to the Libyan government accrue in full. This is a fact unappreciated by many, comparatively sophisticated, Libyans, who equate oil export with immediate income.

(i) The concession deed contains comprehensive arbitration provisions.[45] If appointed arbitrators cannot settle the dispute, or if one party fails to appoint an arbitrator, the other party may petition a judge of the International Court of Justice to appoint a sole arbitrator or umpire, whose award shall be final. Arbitration procedure is governed by the rules of the International Court of Justice.

Throughout Libya the oil companies are often flailed in parliament, press, and public houses as imperialistic villains intimately bound up with the "colonialist" government behind them. The companies have great difficulty in projecting a "business organization" image, in which there is no real connection with the home government, world Zionism or the forces of evil in general. The fact that the companies are commercial industrial organizations, with no political motives, is a distinction that eludes many Libyans. Western business and western politics are virtually inseparable in their minds. Anti-western feelings do not approach those of the Middle East. The public is still favorably disposed to the West, particularly the USA, since it was instrumental in bringing Libya its independence. But American support of Israel looms about as large to the Libyan as British and Italian colonialism. The oil companies and their western employees are envied and respected, but never loved. The companies assiduously try to avoid politics but are sometimes caught in its web.

Company Law

The usual procedures for getting into business are available in Libya : an investor may buy shares in an existing business, organize a domestic company, set up a branch operation, or sell products through a commercial agent in Libya.

45. Id., Clause 28.

16 2/3% or 25% (depending upon the concession's location) within ten (10) years.[39] After ten (10) years no more than one-third or one-fourth of an original concession will be retained by the concessionaire. Surrendered areas can, thus, be consolidated by the government and relet to new bidders[40].

(e) A concessionaire, and any contractor employed by such concessionaire, may import goods duty free unless such goods of comparable quality are available in Libya at equivalent prices, and may export petroleum or any of its derivatives free of customs duty[41].

(f) A concessionaire may freely convert Libyan pounds into foreign currencies and repatriate such currencies.[42]

(g) The concessionaire agrees that within ten (10) years from the date of commencement of operations Libyans shall comprise 75% of the company's total work force.[43]

(h) Upon commencement of petroleum exports, company payments to the Libyan government are to equal 50% of net profits on concession operations.[44] Payments to the government shall include fees, rents, royalties, income taxes and other taxes and imposts. A surtax is levied, if necessary, to bring the government's share to 50%. Massive exploration and drilling expenditures incurred during the years 1956-1962 have been capitalized by the oil companies and are now being amortized against

---

39. Id., at Art. 10.
40. The Libyan Ministry of Petroleum Affairs recently granted new concessions, most of them to small independent firms.
41. Concession Deed, Clause 10.
42. Id., Clause 11.
43. Id., Clause 18, "provided, however, that the requisite number having adequate skill and ability is available . . . ."
44 Id., Clause 8.

Essential features of the concession deed are :

(a) The concessionaire is granted the exclusive right for a period of fifty (50) years to carry out geological investigations and to search for, bore for, and extract petroleum within the concession area and to use, process, store, export and dispose of such petroleum[35].

(b) The concessionaire pays a nominal rent – 5-20 Libyan pounds[36] per 100 square kilometers of concession area until petroleum is discovered in commercial quantities, at which time it escalates to 2,500 Libyan pounds per 100 square kilometers.[37]

(c) The concessionaire undertakes specified working obligations. It must commence operations within eight (8) months from the date of the concession grant and must expend one and a half to six Libyan pounds per square kilometer (depending upon which zone the concession is located), in accordance with a schedule established by the law.[38]

(d) As an incentive to rapid exploration the concessionaire must surrender 25% of its total concession area within five (5) years, another 25% within eight (8) years, and an additional

---

The immediate consequence could have been a "capping" of Libya's oil production, which was only then beginning to find its way into European markets in large quantities. Libyan crude has a distinct transportation advantage over that of the Middle East. This, in large measure, offsets its higher production cost. But with the pipelines filled to capacity, further exploration, drilling, and pipeline investment could have been deterred. Europe's additional requirements would then, perforce, shift to Libya's OPEC partners in the Middle East.

Middle Eastern acreage is largely controlled by the international majors, who face vigorous competition in European markets from the independents (whose only major source of supply is Libyan crude). Libya's move patently strengthened the majors' overall competitive position.

But the lure of Libya's oil is, apparently, irresistible. In February of 1966 forty-one (41) new concessions were awarded, and the bidding competition was vigorous. New concessionaires are now stepping up their exploration programs, and geophysical and drilling activity is again approaching an all time high.

35. Concession Deed Clause 1.
36. The Libyan pound is at par with British sterling; $2.80 equals one pound.
37. Concession Deed, Clause 6.
38. Petroleum Law, Art. 11.

Petroleum Laws

The predominant share of foreign investment in Libya today is governed by petroleum legislation.

In Libya, unlike the U.S., oil in strata is the property of the state.[32] The petroleum companies in Libya operate under "concession deeds" regulating in detail their right to drill, extract, transport, process, and export Libyan petroleum. The "concession deed", an international compact with the sovereign, established a special, favored legal framework within which the companies operate. The Petroleum Law,[33] within which is the incorporated concession deed, was drafted by the Libyan government in consultation with representatives of the major oil companies. It preserves a 50-50 split of profits between the government and the concessionaire. In comparison with concession deeds recently granted in Egypt and the Middle East it is generous in its terms. The oil producers voluntarily accepted major amendments in 1961 and more recently the government has persuaded the oil producers to accept further amendments[34]. Libya is a member of the Organization of Petroleum Exporting Countries and will predictably demand further concessions in the future.

---

32. Petroleum Law No. 25 of 1955, Art. 1.
33. Ibid.
34. Producing companies accepted December 1965 concession amendments under which royalties are "expensed" (deducted from gross income) rather than credited in full against company payments to the Libyan government. More significantly, for purposes of computing the 50-50 split with the Government, the companies now must compute their gross income on the basis of posted prices (and not realized prices as heretofore), less 6-7% marketing discounts. Aggresive independents such as Continental and Marathon had been discounting crude from the $2.21 posted price to as low as $1.40 (as reported in the **Wall Street Journal**) to penetrate the European market. The independents were squeezed; but Libya was simply following OPEC's (Organization of Petroleum Exporting Countries) lead in aligning its concession deed terms with those of the Middle Eastern producing countries. With increased government revenues, there should be added impetus and expanded opportunities for general investors under Libya's development program.

    Pessimistic observers at the time believed the Government's summary, unilateral, and retro-active amendment of the Petroleum Law (which increased the Oasis consortium's tax bill from $64,000,000 to $148,000,000 for 1965) would have a massive psychological impact on major investors. The feeling was that Libya, prodded by OPEC, facing a budgetary deficit, was over- reacting. It was using a sledge hammer rather than reasoned negotiation. A prospective and escalated increase in the Government's take would have been less ominous to the investment community.

9) Partnership (Civil Code, Arts. 494-536)
10) Leases (Civil Code, Arts. 557-633)
11) Suretyship (Civil Code, Arts. 781-810)
12) Real property (Civil Code, Arts. 811-988)
13) Mortgages (Civil Code, Arts. 1034-1088)
14) Agency (Commercial Code, Arts. 15-57)
15) Negotiable instruments (Commercial Code, Arts. 223-437)
16) Company law (Commercial Code, Arts. 442-705)
17) Bankruptcy (Commercial Code, Arts. 707-910)

The Codes are supplemented by a broad network of statutes, the more significant of which are here set out in Table II :

TABLE II

Selected Statutes of Libya

The Constitution of the United Kingdom of Libya, 1951.
Customs Law No. 19, 1954.
Free Trade Zone Law, 1959.
Trademarks Law No. 40, 1956.
Foreign Capital Investment Law, 1958.
Patents, Industrial Designs, and Models Law No. 8, 1959.
Commercial Agencies Law No. 15, 1959.
National Bank of Libya Law, 1955.
Banking Laws, 1958, 1961, 1963.
Exchange Control Law, 1961.
Petroleum Law No. 25, 1955, as amended.
Petroleum Royalties Law No. 79, 1958.
Labor Law, 1962.
Social Insurance Law, 1957.
Immigration Law, No. 4, 1953.
Nationality Law No. 17, 1954.
Passport and Residence of Foreign Law, No. 41, 1956.
Boycott of Israel Law No. 62, 1957, as amended.

The Libyan lawyer will rarely contact witnesses before trial and ordinarily will not seek a written statement from prospective witnesses. Examination of witnesses is usually by the court, not examination and cross examination by counsel. Testimony by the witness is not clothed with the particular sanctity attached to it by the Common Law. Under the Civil and Commercial Procedure Code documentary evidence has greater weight than oral testimony, and if a party refuses to produce a document, the court may infer that its contents are unfavorable to the defaulting party.

Ordinarily there are no rules of admissibility of evidence. In law suits, the court simply considers all evidence submitted to it and gives all submissions such weight as the court thinks they deserve.

General Civil Laws

Heart materials of the general civil law of Libya are the Libyan Civil and Commercial Codes. These codes have been adopted virtually intact from the Egyptian Code, itself patterned after the French Napoleonic Code. The Libyan codes, thus, are remarkably similar in scope and content to the codes of France, Spain, Italy, and the Latin American countries. Table I only partially illustrates the variety and scope of substantive law covered :

TABLE I

Civil and Commercial Codes : Substantive Provisions

1) Conflicts of law (Civil Code, Arts. 6-28)
2) Contracts (Civil Code, Arts. 89-163)
3) Quasi contracts (Civil Code, Arts. 182-200)
4) Torts (Civil Code, Arts. 166-181)
5) Equity (Civil Code, Arts. 206-217)
6) Assignment (Civil Code, Arts. 290-301)
7) Sales (Civil Code, Arts. 407-470 ; Commercial Code, Arts. 94-121)
8) Gifts (Civil Code, Arts. 475-493)

A separate system of courts, the Sharia courts, administer matters relating to religion, marriage, divorce, etc. Sharia jurisdiction extends essentially to rural and tribal communities and deals largely with matters relating to personal status of Muslims and pious foundations.

A prospective litigant in Libya should appreciate first that there are approximately eighty (80) licensed lawyers in the country, approximately a dozen of which have the rudiments of a formal legal education. There is no viable law association. There are no canons of ethics.[31] The "sporting theory" applies to an exaggerated degree.

The most distinctive aspect of litigation is that the "trial" is not to a jury, but to the court, usually composed of one (1) or three (3) judges. The court is deemed capable of keeping track of evidence taken over a period of time, and there is no need to condense proof taking into a single continuous session. There is no verbatim transcript of the testimony preserved, but usually only a summary, dictated by the court.

A trial in the American or British sense does not exist under Libyan law. In general, there is nothing comparable to motions to dismiss or for summary judgment. The whole case proceeds to trial in all its aspects, even though a preliminary motion might have been dispositive. By the same token, there is no right to a trial, as a Western person can see such a right. The court will frequently render its judgment based upon the pleadings, evidence submitted with the pleadings, or presumptions derived from such evidence, as well as statements made in argument.

Proceedings made before the court are essentially written rather than oral. Even in oral proceedings, written memoranda are filed with the court in volume. The order of proof taking is determined by the court. The concept of the plaintiff having to prove a *prima facie* case before the defendant comes forward does not exist. The court may require the defendant to prove one or more of its contentions before putting plaintiff to its proof.

31. Lawyers, for example, blatantly advertise their services in the front pages of local daily newspapers.

This court also has original criminal jurisdiction[19] and final jurisdiction in matters of personal status[20].

Courts of First Instance have appellate jurisdiction on judgments issuing from the Summary Courts and are a court of original jurisdiction in all civil and commercial claims not within the original jurisdiction of the Summary Court.[21] Judgments not exceeding £L 100 are final.[22]

Appeals are taken from Courts of First Instance to a three judge Court of Appeals.[23] A novel aspect of appellate procedure is that the court is empowered to take new evidence, hear new witnesses, hear new defenses and new pleas, and make new findings of fact.[24] An appeal is, thus, virtually a *de novo* proceeding. The same rules of procedure apply before the Court of Appeals as before the trial court.[25]

The ultimate court of appeal is a nine member Supreme Court of Cassation, appointed to office by the King.[26] Supreme Court judges enjoy full political immunity and cannot be removed from office except by the King, with the approval of the majority of the members of the court.[27] Parties may object by way of cassation (nullification) to this court against judgments of courts of appeal based upon a fundamental misapplication or interpretation of the law.[28] The court also may render advisory opinions to the King on important legislative and constitutional questions.[29] Legal principles embodied in the decisions of the court are binding on all courts within the country.[30] Thus, the Libyan Supreme Court, like the U.S. Supreme Court, can play a significant role in the development of the country's legal system.

---

19. Id., at Art. 43.
20. Id., at Art. 46.
21. Id., at Art. 49.
22. Ibid.
23. Id., at Art. 52.
24. Id., at Art. 320.
25. Id., at Art. 327.
26. Libyan Constitution, Art. 143.
27. A distinguished American is currently serving on the bench: Judge James J. Robinson, of the Indiana and District of Columbia Bars.
28. Civil and Commercial Procedure Code, Art. 336.
29. Constitution, Art. 152.
30. Id., at Art. 155.

> pealed or amended or replaced by other legislation enacted in accordance with the provisions of this constitution.

This preserves a large, uncodified, body of rules and regulations promulgated by Italian colonial and British military occupation authorities. Libya's current income tax law (see discussion at p. 41, *infra*) is based upon Italian Royal Decree No. 501, issued by Italy's King Victor Emmanuel in 1923.

The Courts

The Libyan Constitution provides :

> The judges shall be independent; in the administration of justice they shall be answerable only to the law[17].

The doctrine of separation of power and independence of the judiciary is thus recognized in Libya, as in most modern states.

Trial and appellate procedures before the Libyan courts are governed in detail by Libya's Civil and Commercial Procedure Code. The following courts are charged with the administration of justice :

(1) Summary Courts;

(2) Courts of First Instance;

(3) Courts of Appeal;

(4) Supreme Court of Cassation.

Summary Courts are courts of original jurisdiction for claims not exceeding 100 Libyan pounds. Judgments not exceeding £L 20 are final[18].

---

17. Id., at Art. 142.

18. Civil & Commercial Procedure Code, Art. 42

(f) Freedom of peaceable assembly and association (Articles 25-26),

(g) Protection against expropriation (Article 31).

The government is one of limited powers[6] consisting of the King;[7] a prime minister and council of ministers appointed by the King;[8] a senate composed of twenty-four (24) members,[9] half of whom are elected and half of whom are appointed by the Throne;[10] and a house of representatives consisting of ninety-three (93) elected members at the approximate ratio of one(1) deputy to twenty thousand (20,000) population.[11] The term for a representative is four(4) years,[12] while the term for a senator is eight (8) years.[13]

The right to initiate laws is vested in the King and the Parliament.[14] The King holds a veto power over parliamentary initiated laws, which however, can be overridden by a two-thirds majority in each house.[15] The Throne's veto power, coupled with the power to appoint one-half the senate membership,[16] for all practical purposes centers the law making power in the King.

Article 210 of the Constitution provides :

> Unless they are inconsistent with the principles of liberty, and equality guaranteed by this constitution, all laws, subsidiary legislation, orders, and notices which may be in operation in any part of Libya upon the coming into force of this constitution shall continue to be effective and in operation until re-

6. Powers vested in the central government are enumerated at Art. 36 of the Constitution.
7. Id., at Art. 58.
8. Id., at Arts. 72, 78.
9. Id., at Art. 94.
10. Id., at Art. 95.
11. Id., at Art. 101.
12. Id., at Art. 104.
13. Id., at Art. 98.
14. Id., at Art. 138.
15. Id., at Art. 136.
16. Id., at Art. 95.

male heirs, has designated his young nephew Alhassan Assanusi, 38, as crown prince and next in line to the throne. King Idris, now 77, fills a double role: he is both secular monarch and religious head of his people. His dominant characteristics are erudition, piety, and political prudence. He knows no western language but has considerable character and intelligence and is an Arabic scholar of high attainment. He is one of the most sophisticated and learned heads of state in the Moslem world. He is the single unifying political force in the country today.

The country originally gained its independence as a federation of three provinces: Tripolitania, Cyrenaica and the Fezzan. Constitutional amendments in 1963, however, abolished the provincial structure and unified the government administration. A more centralized system was adopted to better weld the diverse regions of a vast but thinly populated land. A national administration and three independent provincial governments – for a land of less than two million people – had proved too cumbersome. It was an administrative burden which the country was ill able to afford.

The system is representative.[3] It is a three (3) branch system consisting of the King, the parliament, and judiciary. The official state religion is Islam,[4] although freedom of conscience and freedom to practice any religion is constitutionally protected.[5] Libya's bill of rights is set forth in Articles 8 - 35 of its constitution. These provisions insure to each resident of Libya:

(a) Equality before the law (Article 11),
(b) Personal liberty (Article 12),
(c) Protection from unreasonable searches and seizure (Article 19),
(d) Freedom of conscience and freedom of religion (Article 21),
(e) Freedom of expression (Article 22),

3. Id., at Art. 2.
4. Id., at Art. 5.
5. Id., at Art. 21.

enacted legislation to encourage the investment of foreign capital. The country has an unprecedented opportunity to build a strong economy in association with foreign investors possessing the skill and the know-how the country now lacks. And it is truly a unique example of an underdeveloped country which needs extensive assistance in modern development and, at the same time, has the means to pay for it.

The purpose of this article is to acquaint the investor with the country and the broad outlines of its legal system, and to point up certain attitudes and judgments of a potential investor which are bedrock requirements of a successful venture.

The emphasis here, as the title connotes, is on the legal aspects of doing business. A well developed framework of substantive and procedural law exists in Libya. Only a broad outline can here be sketched, with particular emphasis in the following areas: constitution and machinery of government; general civil laws; legal procedure; petroleum legislation; company law; taxation; capital entry and repatriation; exchange control; tariff policy; import and export controls; labor law; and investment laws.[1]

The Libyan Constitution and Machinery of Government:

Libya's constitution and machinery of government are based upon classic federal and constitutional principles: separation of powers; limited government; independence of the judiciary; and natural rights of the individual.

The Kingdom is a constitutional monarchy under King Mohamed Idris, who had been the Amir of Cyrenaica and a symbol of resistance to Italian colonization. The throne is hereditary.[2] King Idris, having no

1. For detailed information on licensing and exchange controls, capital entry and repatriation, import and export procedures, establishment of a business, etc., see U.S. Department of Commerce Overseas Business Reports 63 - 116, August, 1963, "Establishing a Business in Libya;" 63 -88, April, 1963, "Licensing and Exchange Controls of Libya;" 62 - 16, December, 1962, "Living Conditions in Libya;" 64 -112, September, 1964, "Basic Data on the Economy of Libya;" and World Trade Information Service Operations Report 62 - 1, January, 1962, "Import Tariff System of Libya."
2. Libyan Constitution, Art. 45.

LEGAL ASPECTS OF DOING BUSINESS IN LIBYA

*Ralph J. Gilbert**

Introduction :

Libya, ten years ago a barren wasteland sustained by massive infusions of British and American aid, is now at the threshold of economic self-sufficiency. With the recent discovery of huge oil reserves in the Sahara, the economy of this land of 1.6 million people has, in the short space of eight years, been fundamentally transformed. It has become a viable economy. A chronic trade deficit has been replaced by a huge surplus.

The first crude exports commenced in September of 1961. As at the beginning of 1964 production was firm at the rate of 700,000 barrels per day. By the end of 1966, approximately 1.5 million barrels per day were being exported, and the opening of Libya's fourth oil port in early 1967 gives enough pipeline capacity to enable exports of 2 million barrels per day. This places Libya in the first rank of petroleum exporters – in a class with Kuwait and Saudi Arabia. The exploitation of Libya's petroleum resources will assure the country economic self-sufficiency for the first time since Roman days.

Libya, despite its new found oil wealth, must still rely heavily on external support for the development and diversification of its economy. A continuing shortage of skills and of entrepreneurial and technical abilities leaves a broad field in which foreign participation is welcome. The Libyan government has expressed confidence in private enterprise, recognized its essential contribution to the country's welfare, and has

* Of the firm Baker, McKenzie & Hightower, Chicago, Illinois; formerly counsel for Oasis Oil Co. of Libya, Inc., Tripoli, Libya, operator for Amerada Petroleum Corp., Continental Oil Co., and Marathon Oil Co.

system of the Soviet Union has experienced minor changes and adjustments, it is expected that it will undergo drastic change in the near future. The rigidity of the budget system and the centralized control is not likely to continue for a long time. For economic and political reasons, it is probable that decentralization is a necessary step toward a more dynamic fiscal policy and consequently a more efficient budget. The recent trends seem to confirm this conclusion.

The spread of economic activities to remote areas of the Soviet Union, the increase in population, and the complexity of the economy will lead to decentralization. It is expected that as part of this decentralization movement, the union-republic budget will become more important and will possibly become autonomous budgets. It is also expected that financing of fixed and working capital will be channelled through the state budget, and economic enterprises will be run on a self-financing basis. A quite important move has already been taken toward this policy by increasing the retained profits to 33 per cent of the total profits in each enterprise by 1960. The score of the Soviet performance as far as efficiency is concerned rates very low. It seems that raising efficiency standards through the budget has not been regarded as being successful. The Soviet economists are now debating a new device to cope with problems of wasted resources as well as better industrial planning, and that is the decentralization theme. Soviet reforms introduced by Mr. Kosygin in September 1965 and the series of introductions which followed, resulted in more freedom for industrial enterprise managers. Although the Soviet government has been very cautious in introducing and implanting the new reforms, those who conclude that economic planning and control is weathering away, and the future of Soviet economic planning would be no more than indicative planning in a socialist market economy, may prove to be right.

2) Increase of the socialized sector of the economy. The private sector is virtually wiped out by social pressure and discriminatory tax rates.

3) Increases in the real national income.

TABLE VI

Soviet State Budget 1957-66 in Billion Rubles

Year	Revenue	Expenditure	Surplus
1957	61.5	60.4	1.1
1958	64.2	62.7	1.5
1959	72.3	70.7	1.6
1960	77.2	74.5	2.7
1961	78.9	77.8	1.1
1962	84.3	82.15	2.16
1963	89.5	87.00	2.54
1964	94.4	92.23	2.18
1965	103.5	102.7	0.8
1966	105.5	105.39	0.14

Source : **C.D.S.P.** (1956-1966).

Note : The figures given are expressed in the new ruble value as of 1 to 10 of the old ruble. (See **C.D.S.P.**, June 1960).

With the expanding economy of the Soviet Union, rising productivity, and central control, the budget is expected to increase in size through time.

Conclusions

The Soviet state budget is a remarkable fiscal achievement. It has proved to be a very effective instrument of economic control in coping with complex problems of a planned economy. Although the budgetary

The problem of inflation, as was mentioned in Part I, was brought about by rising wage rates over the planned rates. The inflationary gap thus increased due to the shortage in the supply. The type of inflation that existed as open inflation in the thirties and supressed in the post-war period is both a demand pull and a cost-push variety. As a demand-pull inflation, the excess of wage rates over the planned rates increased the demand over the planned supply in the market. And as cost-push inflation, the rise in wages did increase the costs of production and thus increased the prices. That is because the factory price is equal to :

Factory price = cost of production + factory profit + turnover tax.

Given fixed rates of turnover tax, and fixed profit rates, the increase in the costs of production will be due to the rise in the wage rates. The factory price will increase with the same amount of increase in the costs of production.

However, the bank control over wage funds as described in Part I of this paper reduced substantially the danger of inflation. Theoretically the inflationary gap could be eliminated only by equating the demand and supply in the market, either by increasing supply – and this does not seem to be probable in the near future – or by controlling the wage fund completely – and this does not seem possible either. Wage differentials for incentive purposes, the enterprise funds, and the availability of short term credit are all factors which contribute to the increase in take home income and subsequently the increase in demand over supply. A third alternative to cope with inflation is by monetary reform. The 1961 ruble reform was used as a device to ease the inflationary pressure and it seems that the Soviets will resort from time to time to such measures.

Trends of the Budget.

The increase in the Soviet budget as shown in Table VI is due to :

1) Cost inflation in the socialized sector of the economy because of the increase in the wage rates.

2. Distribution of income.

There is no ideal concept of income distribution in the Soviet society. The original formula of the Communist phrase, "To each according to his need", has long been obsolete. The problem of economic incentive led to the new formula, "To each according to his work". The wage differential to wage workers for higher productivity and the bonus system for directors of national organizations resulted in different levels of income distribution than the ideal Marxist concept of absolute equality.

Although it is difficult to argue that the Sopiet tax system is progressive, proportional or regressive, it is a well established fact that the Soviet tax system is designed for income distribution. The budget expenditure is the most effective tool of income distribution. Budget expenditure on social and cultural measures offer education, health services and social insurance for the Soviet citizens irrespective of how much they earn. However, since work is the only source of income, income distribution tends to be equitably distributed more than in any other society.

3. Stability and growth.

Unemployment, inflation and high rates of growth are the uneasy triangle facing the fiscal policy in a free society. To maintain high rates of growth and secure full employment with stable prices is not an easy task to deal with. In the Soviet Union unemployment is virtually nonexistent. This is primarily because of the state control and secondarily because of the rapid economic expansion of the Soviet economy. Unemployment is not a problem in the Soviet Union, at least for the time being.

As to growth rates, the Soviet system's performance is striking. High rates of growth have been maintained for a long time through intensive capital investment financed by the budget and retained profits. However, the direction of investment into enterprises that yield a quick return probably exaggerated the capability of the Soviet system to maintain such high rates of growth.

3) The economic incentives which insure that the planned distribution of funds leads to the planned allocation of goods and services must be maintained.[12]

The incentives are the consumer incentive to maximize satisfaction from expenditure of money income, the worker incentive to maximize earnings and the managerial incentive to produce efficiently and to minimize costs.

For those resources which are directly allocated through state control, equality of supply and demand and the incentive system becomes meaningless. But a price system is quite important for those resources directly allocated as well as for those allocated by the market mechanism. This is so primarily because of the interdependence of economic sectors. Prices in the Soviet system are arbitrarily manipulated. They are equalized with costs of production in certain industries, kept below costs for others, and set high upon costs for a third group. No opportunity costs are taken into consideration in allocating resources.

Labor as a factor of production is allocated in most cases through market mechanisms where a free market exists. Labor allocation depends on the one hand, on the success of the differential wage policy as modified by taxes, and on the other hand, on the success with which the Soviets allocate labor where there is no free labor market. The differences in earning of the labor force in the Soviet Union approximate differences in productivity as Bergsom[13] concluded. If this is so, the tax system does not interfere seriously in the allocation of the labor force.

Raw materials and equipment are allocated by the general plan, using the profit-subsidy device to shift resources from consumer industries to producer industries.

In all of these cases the budget plays a leading role. Capital investment and subsidies are channelled through the budget expenditure. On the other hand, budget revenues, mainly by turnover tax, control the household purchasing power to adjust the allocation of consumer goods.

---

12. Holzman, **Soviet Taxation,** p. 293.
13. Abram Bergsom, **The Economics of Soviet Planning** (Yale University Press, 1964), p. 107.

economy, primarily producer goods. Could the budget be used to achieve the objectives of the new phase of the Soviet economic development? Assuming that tight control over the economy will continue, the Soviet state budget could be used to serve the new phase. The expansion of social welfare expenditure has already been serving this purpose. Socialist economy expenditure could be directed toward consumer goods by cutting the tax burden to increase the population's earned money income or by lowering prices. The problems of the application of what is theoretically envisaged remains to be seen.

However, the economic system is not consumer oriented by any means. Consumer goods are increasing in the market, but they are still below the economic capacity that the system can offer to the Soviet citizen. Transforming the system to communism, however, requires necessarily higher rates of growth and stable economic conditions. Resource allocation, income distribution, and stability and growth are the three objectives of budget policy long advocated by Mr. Musgrove.[11] Taking into consideration the nature of the Soviet system, we shall try to test the performance of the Soviet state budget in each field of these three objectives.

1. Resource allocation.

In the Soviet system, almost all economic activities are planned. The allocation of important resources, such as raw materials and equipment is, in theory, precisely accomplished by direct control. Other goods are distributed by the market mechanism. For those goods distributed by market mechanism, prices become very important. If the market is to conform with the plan, the following must be maintained :

1) Goods and services must be priced in an economically meaningful way.

2) There must be equality of demand and supply for each and all goods and services.

11. See Musgrove **Theory of Public Finance,** p. 5.

About 70 per cent of the expenditure on this item goes for salaries and wage payments. Lately expenditures on administration have been about 1.1 billion rubles, without any significant change. Other expenditure items are loan services, interest payment, and the retirement of debit.

III Objectives of the Budget.

What are the budget objectives within the framework of the Soviet system? The answer to this question is planned to be discussed in this part of the paper. The difficulty encountered in attempting to find the objectives of the Soviet budget stems from the fact that there are no definite objectives of the Soviet system. With every leader in the Soviet Union, there arise slogans and with time they disappear. The latest of these slogans is "emerging from socialism to communism". The author tried to discuss the contents of this slogan with the Soviet economists he met. What would be the effect of this change on the functions of the economic system of the Soviet Union? How is this change going to take place? And, what would be the result of this change? To the Soviets, communism is the ultimate goal of the system and they are ready to shift to this new phase of marxism. As the author has been told there will be no direct change in the system as a whole. What was meant by changing over to communism is introducing to the Soviet citizen abundant and better supplies of consumer goods. They intend to move into a stage of "mass consumption" in Rostow's terminology. More and better consumer goods, higher incomes and expanded expenditure on social welfare are the pillars of the new Soviet phase which they call communism. The stress on heavy industries, capital formations and suppression of consumer goods production are no longer the objectives of the Soviet economy in this coming stage. Taking the contents of this new slogan for granted, what would be the implication of this new policy for the function of the economic system in general and for the Soviet state budget in particular? As we have seen, the tight control over the economy through the state budget has made it possible to direct the resources of the country to achieve higher production rates in certain sectors of the

3. Cultural and Social Measures.

Three items included in this ever increasing department of the budget expenditures are education, public health and social security. Table V shows the distribution of expenditure among the components of the social and cultural measures :

TABLE V

Social and Cultural Expenditure (1957-1966) Billion Rubles

Year	Total	Education	Health	Social Welfare
1957	18.8	7.9	3.8	7.1
1958	21.2	8.4	4.0	8.8
1959	23.2	9.4	4.4	9.4
1960	24.7	10.2	4.8	9.8
1962	28.9	8.6	4.9	11.6
1963	31.0	12.4	5.3	12.0
1964	33.3	15.1	5.6	12.6
1965	37.5	17.1	6.5	13.8
1966	40.3	18.7	7.1	14.6

Source : **C.D.S.P.** (1957-1966).
Note : The figures given are expressed in the new ruble value as of 1 to 10 of the old ruble. (See **C.D.S.P.**, June 1960).

Again here the budget is not the only source of financing social and cultural activities. Other sources are (1) bank credit, (2) labor unions and cooperative funds, (3) director's funds, (4) collective farms' welfare funds.

4. State administration.

State expenditure on administration includes (1) expenditure on the organs of Union, republics, and local governments, (2) ministries and other units which direct various industries and other branches of the national economy, (3) administration of social and educational programs, and (4) administration of justice and internal security.

The only rise in defense expenditure was for 1952-1953, presumably because of the Korean War and its aftermath. As to the future of the defense expenditure, this is completely unpredictable and depends on east-west relations. But given no major hostilities, one can conclude from the general trend in recent years that the defense expenditure will decline. The slight increase in the planned expenditure for 1966 over 1965 reflects the tension created by the Vietnam war. Also, the rising Chinese hostilities toward the Soviet government may tend to reverse the slowing down of the Soviet defense expenditure.

TABLE IV

National Defense Expenditure

(1957 - 1966) Billion Rubles

Year	Total
1957	9.7
1958	9.6
1959	9.6
1960	9.6
1961	12.6
1962	13.9
1963	13.3
1964	13.3
1965	12.8
1966	13.4

Source : **C.D.S.P.** (1957-1966).

Note : The figures given are expressed in the new ruble value as of 1 to 10 of the old ruble. (See **C.D.S.P.**, June 1960).

1. The National Economy.

Except for World War II expenses, expenditures on financing the national economy have been the largest item in the budget, constituting about 40 per cent in 1966. The national economy includes the following major items :

1) industry.

2) agriculture.

3) transportation.

4) construction.

5) internal and external trade.

6) procurement.

An alternative approach is to classify the budget expenditures on the national economy by use. This includes the financing of :

1) fixed capital.

2) working capital.

3) subsidies to keep prices below costs of production in producers' goods industry.

4) training and scientific research.

5) enterprises and other national organizations.

This last item has been substantially reduced after the abolishment of the machine tractor stations in 1958. In addition to the budget expenditures there exist other means of financing the national economy. Bank credits, retained profits and amortization funds are other sources of finance which are outside the budget.

2. National Defense.

The national defense expenditure declined in the post-war period. During the fifties defense expenditure held steady as shown in Table IV.

from other sources is taxed at progressive rates. It starts at 8 per cent from all taxable income under 200 rubles annually and climbs in rather even steps to the maximum rate of 48 per cent on income over 800 rubles. Thus farmers pay a higher rate of tax on their private income than on their collective farm income. The differential tax rates between private and collective incomes are designed to encourage farmers to undertake more work on the collective farms than on their private plots.

6. Other receipts.

1) Public borrowing. State loans are the main item in this category. About 75 per cent of the government bonds are sold to the public. Besides the social pressures applied to sell the government bonds, lotteries with attractive prizes are given to attract certain groups of the population to buy bonds. The interest rates paid on government bonds as well as the prices are exempted from taxation.

2) Custom receipt is another item in this category. It usually covers about 2 per cent of the budget. Soviet tariffs no longer serve any of the economic functions usually associated with tariffs primarily because of the state control over export-import activities.

3) Other sources are, (a) fines, (b) licenses, (c) fees and (d) tax on inheritance.

Budget Expenditure.

The Soviet state budget is directed to four categories to finance :

1) the national economy.

2) defense.

3) social and cultural measures.

4) state administration.

3. Taxes in kind.

Tax in kind takes the form of compulsory deliveries to the state at low prices. It comprises a substantial part of net output of the agricultural sector. The difference between the low prices of buying and the high prices of selling by the state enters the budget as a part of the commodity tax structure. However, this tax is not a pure commodity tax, but rather an agricultural production tax, or for that matter, a rent since rent is not charged for the use of land. The major part of this tax is shifted backward to the agricultural producers. Recently, compulsory deliveries have been abolished, but the state buying prices are still very low.

4. Direct taxation.

Direct taxes have never been of any importance in the Soviet revenue system. Early in the drive for socialization, direct taxes were used to wipe out Kulaks, petty private enterprises, and the renters. Differential direct tax rates on personal income favoured the workers and artists, and since the schedule of taxation is progressive, favours the poorer against the richer[10]. Hower the progression is not as high as in western societies. The contribution of direct taxes to the budget revenues is very slender and expected to fall substantially after the abolition of the taxes on workers.

5. Agricultural tax.

Agricultural income tax is levied on both collective farmers and private farmers. By private farmers are meant members of collective farms who may also have small plots of land on which to produce products for themselves. The collective farms' gross income is subject to a separate tax, so that the collective farmer's income earned while working on the collective farm is exempted. However a farmer's personal income

10. Holzman. **National Tax Journal** (September, 1953).

2. Profit tax.

The profit tax, as we have defined profit before, is second in magnitude to the turnover tax. From an administrative point of view profit tax is a supplement to the turnover tax. The profit tax as a source of revenue has been increasing because of the declining costs of production. Table III gives the yield of profit tax as compared to that of turnover tax in the last ten years.

TABLE III

Profit Tax Yield (1957-1966)

Billion Rubles

Year	Profit Tax	Turnover Tax
1957	11.6	27.6
1958	13.0	30.0
1959	15.5	33.3
1960	20.3	31.7
1961	20.5	32.4
1962	23.9	32.9
1963	25.7	34.5
1964	28.7	36.7
1965	31.6*	39.2*
1966	35.2*	39.5*

Note : The figures given are expressed in the new ruble value as of 1 to 10 of the old ruble (See **C.D.S.P.**, June 1960).

* Planned and not actual. Source : **C.D.S.P.** (1957-1966).

The difference in costs of production incurred by different enterprises gives certain enterprises better profit rates than others. This is so because the prices of the product are given by the state. The profit tax is planned to level out this profit differential.

ever, the turnover tax began to account for only about 40 per cent of the budget revenue in the late fifties. This has continued until the present.

Indirect taxation is usually regressive, hence socially inequitable. The Soviet Union has used the turnover tax for revenue collection, disregarding the ideological conflict the turnover tax creates as to the Marxist theme of social equity. Why are the Soviets insisting on using the turnover tax?

To answer this question, we have to examine the alternative possible tax system available to the Soviets. Naturally one can think of a progressive income tax as an alternative, but there are so many disadvantages of an income tax for the Soviet Union. Firstly, turnover tax is designed to suppress the consumer sovereignty in the market and to adjust the patterns of demand to the limited supply. Moreover, the free choice in the market left by the planners could be maintained only through indirect taxes and high prices over costs of production – so as to adjust the disposable income of the household to the planned supply schedule. Secondly, through the turnover tax, the Soviets achieved high rates of what might be called forced saving to finance the industrial program. Another important factor in this respect, is administrative in nature. Levying taxes on limited numbers of enterprises is much easier than collecting taxes from individuals of a huge population scattered all over the country, and, by far, more economical. Thirdly is the important question of incentive. There is an element of "money illusion" in indirect taxes. To the ordinary citizen indirect taxes are not seen and he is interested only in his money income. Thus wage differential has been used to improve labor productivity. A progressive income tax would have impaired this incentive system.

Turnover tax is based on sales of state enterprises and other organizations, and levied either (1) as a percentage of the commodity price or (2) as an absolute sum per unit sold.

There is a range of turnover tax rates for different commodities between 1 to 99 per cent of the price of the commodity sold to the final consumer.

TABLE II

Budget Revenues (Billion Rubles)

	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966
I Socialist Economy	68.2	72.0	76.7	81.4	87.0	91.8	96.6
a. turnover tax	31.3	32.4	32.9	34.5	36.7	39.2	39.5
b. deductions from profits	19.0	20.5	23.9	25.7	28.7	31.6	35.2
c. tax from farms, social insurance and trade	17.9	19.1	19.9	21.2	21.6	21.0	21.9
II Taxes from population	7.4	6.9	6.0	6.3	6.8	7.3	8.1

Note : The figures given in Table II are expressed in the new ruble value as of 1 to 10 of the old ruble. (See **C.D.S.P.**, June 1960).

on the socialist economy. The taxes levied on the population are decreasing and will be abolished as Mr. Khrushchev promised. However, taxes on population accounted for 8.1 billion rubles in the planned budget of 1966. It seems that the persistence of taxes levied on earned incomes of the Soviet citizens reveals the importance of these taxes to control the purchasing power, as the control over wages seemed ineffective.

Two main revenue items of the socialist economy are turnover tax and deductions from enterprises' profits. The increasing revenue from the socialist economy was explained by Khrushchev in the following statement. "The income accruing to our budget from the state enterprises profits and turnover tax, has its source in continually expanding production, increased labor productivity, the reduction of output costs, and the augmentation of accumulation within the economic enterprises."[9]

1. Turnover tax.

Commodity taxation normally accounted for more than 50 per cent of the total budget revenue. Due to increases in profit deduction, how-

9. **C.D.S.P.**, June, 1960.

plan. Viewing this procedure critically, one point is very clear, and that is the tight control of the central authority of the USSR Council of Ministers. Incidentally, going through the Supreme Soviet discussion of the budget the author did not meet any incident where the budget was altered or re-allocated.

Budget Revenue.

The socialist economy has been the main source of the budget revenue. As a matter of fact, the socialist economy accounted for 85 per cent of the budget revenue in 1956,[8] and 92 per cent in 1966.

The revenues from the socialist economy are collected in the form of a turnover tax, deductions from profits, and income tax on collective farms. The concept of profit in the Soviet Union is the surplus over the costs of production. The state by setting the prices and determining the amount to be produced can control the profit to be realized. Enterprises can affect the amount of the profit only through cost minimization and over-fulfillment of the plan.

The state through price fixation and physical control over resource allocation directed the bulk of the capital investment to producers' goods in general and heavy industry in particular. The result has been as follows :

1) Consumer prices have been set high upon costs of production and this is a hidden tax on the consumer goods industry.

2) Producers' goods prices have been set either about or below costs of production, thus giving the industry a hidden subsidy.

3) Compulsory delivery of farm products have been at low prices and resold at high prices, thus being an extra tax on farm products.

Through these devices capital accumulation is diverted to the producers' goods industry.

Table II on the next page shows the state budget revenues for 1960 through 1966. The budget revenues as it is given depends exclusively

8. See the budget report C.D.S.P., January, 1956.

3) The increasing administration expenses of the country.

4) Increasing social and cultural measures financed by the state budget.

Structure of the Budget.

The Soviet state budget is a consolidated budget; it is a coordinating budget and not an operating one. The state budget is comprised of :

1) Union budget.

2) Federated republic budgets.

3) Autonomous republics and local government budgets.

The decree of 1959[7] gives the following procedures for the state budget.

The drafts of union-republic state budgets compiled by the republic councils of ministers are a first step. These drafts together with the state social insurance budget are drawn up by the Central Council of Trade Unions and are submitted to the USSR Council of Ministers. They are examined by the USSR Ministry of Finance, with the participation of the representatives of the Union republics and the Central Council of the Trade Unions. The Ministry of Finance draws up the draft of the union budget and the draft of the state budget and submits them both to the USSR Council of Ministers together with conclusions on the drafts of the union republic budgets and the draft of the state social insurance budget.

The USSR Council of Ministers then examines the draft of the state budget and submits it to the USSR supreme Soviet for approval. The approval of the state budget includes consequently the fixation of the receipts and expenditures of all budgets included in the state budget. Below that, the political subdivision's discussion of their budgets is a formality as far as the total receipts and expenditures are concerned. The allocation of some expenditure could be changed within the general

7. See C.D.S.P. December, 1959.

systematic definition of the budget in his report to the Supreme Soviet in 1959. He defined the budget as "... the basic financial plan for the formation and use of the Soviet state monetary resources."[6] This definition is merely a confirmation of the budget concept as it has been used in practice since the planning era started in the late twenties. However, the budget does reflect the economic plan. It sets forth the distribution of material resources of the nation necessary for the fulfillment of the planned economic objectives.

Although the state budget is responsible for the large financial operations, we should note that it is not the only set of financial accounts. For complete monetary stability, it is necessary to dovetail the budget with credit and cash plans. Operations outside the scope of the state budget include (1) the plan for investment out of retained profits by individual enterprises, cooperatives, and collective farms; (2) the fund for amortization; and (3) the balance of income and expenditure of the population. The state budget is a net figure and includes only (1) tax payment (2) receipt of subsidies (both these two items comprising the national enterprises), and (3) tax payment by the population. The normal operating receipts and expenditures of all the national organizations remain outside the state budget.

In spite of the fact that the state budget is a net figure, still it is a large budget. This is so, because of the important functions assigned to the budget in the Soviet system. The following are the functions given to the state budget :

1) On the expenditure side, through the budget, the state diverts income from the household to finance investment and to reduce demand in the market so as to suppress a demand-pull type of inflation. The investment item as it appears in the budget includes net investment in both fixed and working capital.

2) Defense, which became very important since 1936 through the war and the cold war that the Soviets are engaged in.

6. See, **Current Digest of Soviet Press,** December, 1959.

b) the bank must automatically provide funds for a relative over-expenditure of up to ten per cent in the first month only.

c) the bank was not authorized to disburse funds to an enterprise which repeatedly overspent its wage allotment unless the enterprise secures permission from its central administration or trust.

d) overexpenditure in any month amounting to more than ten per cent whether primary or repeated requires permission of the Ministry, and funds must be redistributed from the wage funds of other enterprises in the Ministry.

2) The second step to cope with inflation was modification of the revenue system. Direct taxes rose in 1940 to a maximum rate of 13 per cent on earnings above 1000 rubles per month. Discriminatory rates were imposed on individuals in the private sector to increase the revenue and to drive them to the socialized sector. State bonds were sold under social pressure to encourage saving from the household, thus reducing the demand and bridging the inflationary gap. These measures together with increased state control because of the war helped in checking the inflation, or rather suppressing it, throughout the war period.

The state budget emerged from the war period as an even stronger central instrument in the Soviet fiscal system. The monetary reform of 1947, the war experience, and the budget adjustment to the peace economy proved to be a significant factor in the great economic expansion of the fifties and early sixties.

The budget system has not changed in the post war era and seems as if it is not going to undergo any drastic change in the coming decade, though the decentralization which is gaining in prominence may yet influence the budget as an effective instrument of control. However, the author's discussion with Soviet economists revealed the confusion abong them in what would be the results of decentralizing the Soviet economy. More will be given on this point later.

II The Soviet State Budget.

The concept of the Soviet state budget went undefined throughout the Soviet rule until 1959. Resolov, the finance minister, gave the first

TABLE I

Average Annual Wage Rate Planned and Realized, 1928-1942.

Year	Wage Rate (rubles)		Increase per cent		Total
	Planned	Realized	Planned	Unplanned	
1928	690	703	—	2	—
1929	—	800	—	—	14
1930	—	936	—	—	17
1931	941	1127	7.1	20	20
1932	994	1937	—	—	27
1933	1523	1566	6.7	3	10
1934	1625	1858	3.8	14	19
1935	2031	2269	9.3	12	22
1936	2465	2856	8.6	16	26
1937	2978	3038	4.3	2	6
1938	—	3467	4.3	2	6
1939	—	3867	—	—	14
1940	—	4069	—	—	11
1942	4100	—	—	—	—

Source : Holzman, p. 39.
Note : Figures are in the old ruble rate.

The phenomenon of rising wage rates reflected the failure of the financial system to maintain the planned monetary equilibrium. The easy credit policy given to the directors of enterprises was used in bidding for skilled workers and consequently resulted in higher realized wage rates than those planned by the state. To cope with this cost-push inflation, the Soviet central authorities took the following steps :

1) The first step was a new experiment in using the state bank control over the wage funds. It was first introduced in 1938 and was applied to certain big enterprises. By 1939, the state bank control extended to all economic organization. The features of this system were :

a) basically the wage fund control was tied to the fulfillment of the plan of gross output. Overexpenditure for wages was allowed only if the output plan was overfulfilled.

3) Money was needed to provide a framework for current costing within industry and a measure of efficiency in terms of a common financial unit. What has become known as "control by the ruble" emerged from the money wage system used in economic organizations.

The Soviet financial planning system is based on certain principles which we can briefly state in the following :

1) Planning is in physical terms and direct allocation of resources is basic. Prices are not determining but rather determined.

2) A monetary economy is, however, needed for the payment of wages for retail distribution, for relations with the non-state sector, and for costing of current production in the state sector.

3) Accumulation is made out of current income. It must come from taxes, the internal profits of industry, or from inflationary spending; it cannot come from personal saving to any appreciable extent.[4]

With the intensification of planning and state control over the economy, the budget became more prominant in the Soviet financial system. Under the unified financial plan in the mid-thirties, the state budget was expanded to include the social insurance system, but bank credit and currency issue plans were kept administratively separate.

Using the budget as a main source of accumulation has been proved to be very vital to the investment policy of the Soviet Union. For capital investment programs, there are two main sources of accumulation: the budget and the retained profits of enterprises. The turnover tax has been the mainspring of the budget revenue. Next to the turnover tax deductions from profits has been a very important source of the budget revenue and lately this revenue has been increasing rapidly. Other revenue items yielded between one-third to one-half of the budget.

The first and second five year plans brought to the scene an acute inflationary problem. The inflationary gap was primarily a wage inflation. From 1928 to 1940 the average wage increased almost sixfold and the annual pay roll about fifteenfold.[5] This phenomenal increase in wages is shown in Table I.

4. Davies, p. 147.
5. E. D. Holzman, **Soviet Taxation,** (Harvard : 1955), p. 38.

the state owned industry under NEP was financially independent of the budget and organized by a system first known as 'economic accounting' and later, as 'commercial accounting' "... which may roughly be translated as meaning that economic units had to finance their own production out of sales, on cost accounting principles."[2]

The most important development concerning the role of the Soviet budget came in 1928 with the first five year plan. The bulk of the marketed agricultural produce was incorporated into the socially owned sectors as a result of mass collectivization, and the small sector of privately owned trade and industry was almost entirely absorbed by the state and cooperative sectors. This mass socialization of the economy was a major turning point in the development of the Soviet fiscal policy.

Under the planned economy, the state controlled directly or indirectly every economic activity. Industry became completely state owned, and agriculture was either operated under direct control as in the state farms or indirectly controlled through compulsory deliveries and fixed prices.

The increase of productivity and the improvement of economic conditions under the state controlled economy brought into debate the question of the "moneyless" system. The attempt of abolishing money was finally defeated, and the USSR remained basically a monetary economy for the following reasons :[3]

1) Money was required to maintain differing levels of income within the population and to give the consumer a market choice within the available supply.

2) Money was needed to facilitate the state-collective farms' relationship through compulsory delivery at fixed prices. The compulsory delivery was planned to secure farm products for the growing industrial sector and to impose a heavy tax on the collective farms' peasants in the form of low prices.

---

2. R. W. Davies, **Development of the Soviet Budgetary System.** (Cambridge, 1958), p. 71.
3. Davies :

Having this in mind, the ideological contents and premises of the Soviet system are not emphasized throughout this paper.

While this paper is an attempt to examine the Soviet state budget, it is particularly interested in the mechanism of the whole system as reflected in the budget. Although there exist other budgets in the Soviet Union besides the state budget, this paper will not deal with any of them.

In Part I a general view of the development of the state budget is given. Then Part II will deal with the state budget, tracing the various revenues and expenditures. Part III will be a theoretical discussion of the functions of the Soviet budget.

I The Development of the Soviet State Budget.

The Soviet budgetary system did not emerge as a central instrument in the hands of the state until the first five year plan in 1928. However, the inflationary expenditures of the government after the revolution in 1917 subsequently gave the budget a significant role in the state measures to cope with inflation. The state, through increasing the rates of existing taxes and imposing new taxes, tried to reduce the currency in circulation. Then came the nationalization drive of 1918 to add to the dominant part played by the budget. The increased public sector of the economy seemed after 1918 to destroy economic activities and eventually would have led to a collapse of the economic system.

The economic crisis of 1920-21 and the decline of the monetary economy were reflected in the budget. Revenues fell short of balancing the budget, production dipped below the pre-revolution levels, and foreign sources of economic aid were absent. The new government first tried a budget in kind and tried to eliminate money from the system. The unsuccessful attempts of a non-monetary economy were ended when the New Economic Policy (NEP) was adopted after 1921.

During the mixed economy from 1921 to 1928, the role of the budget was an ordinary one. The NEP did not by and large depart from the original attitude toward the nationalized sector of the economy. But

THE SOVIET STATE BUDGET

*Misbah Oreibi**

Introduction

The growing role of government in developing countries, whether they are following a socialistic or capitalistic path, raises the interesting question of how government intervention is to ensure higher rates of growth and healthy economic development. We already have many treasuries of experience in developing countries, most of which have been reached through trial and error. The Soviet example is an interesting one which is worthy of study[1]. The increasing statistics released by the U.S.S.R. reveals the excellent performance of the Soviet system. High rates of growth have been achieved since the early fifties. This fact attracted the attention of economists as to how the economic system works. It was readily indicated that fiscal tools were the essence of control. This exposition and analysis of the Soviet state budget is hoped to be a case study of economic control through the budget. The experience of the Soviet control mechanism may prove to be irrelevant as a whole to many countries striving for economic development, but to many it is an alternative way of looking at things. In Libya it has special significance because fiscal measures have not been used as a major method of controlling the economy. Thus, it will be useful to study the Soviet system as just one of the many alternative techniques of using fiscal controls.

---

* Dean of the Faculty of Commerce and Economics, University of Libya.

1. My interest in the Soviet economy originally started in the period 1959 - 1961 during post-graduate work at the University of Minnesota. Recently this interest was furthered by an invitation from the Soviet Academy of Science to visit the U.S.S.R. For three weeks in the summer of 1966, I had interesting discussions concerning a wide range of topics with Soviet economists in Moscow, Leningrad, Tashkent and Tbilisi. I would like to thank them all for their courtesy and help, especially the economists of The Institute for Economic Planning and The Institute for Mathematical Economic Planning. I would also like to thank my colleague, W. Wedley, who read the rough draft and helped improve the style.

Volume III Spring 1967 Number 1

TABLE OF CONTENTS

Articles

Page

The Soviet State Budget 1
Misbah Oreibi

Legal Aspects of Doing Business in Libya 25
Ralph J. Gilbert

Socio-economic Conditions of Bu Traba :
a Settlement on the Coastal Strip of Cyrenaica 57
Hans Meliczek

Notes and Communications

The Path of Libyan Development 83
His Excellency Husain Mazigh

The Libyan Economy : a Descriptive Analysis 89
George Heitmann

A Sequel to 'A Study of Monthly Indexes for Food
in Tripoli Town (1959 - 1963)' 96
Jangeshwar Dutta

Abstracts of Articles

The Economic Importance of Middle East Oil 100
Raouf Mostafa

L'inflation dans la Théorie Economique Moderne 104
Hachem Haider

THE LIBYAN
ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW

Vol. III No. 1 Spring 1967

PUBLICATION OF THE CENTER OF
ECONOMICS AND BUSINESS RESEARCH,
FACULTY OF COMMERCE & ECONOMICS
UNIVERSITY OF LIBYA - BENGHAZI

THE NATIONAL PRESS — BENGHAZI